

شعبة: التاريخ
تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية
الرقم التسلسلي:/ك.ع إ.ج. إن/ق.ع إ.ج/2025

المسألة البربرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر 1830-1954

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة: التاريخ
تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إشراف الأستاذ(ة):
- د. عبد النور غرينة

إعداد الطالبتين:
- مفيدة موساوي
- وسيلة علاوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شراحيل خالصة	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
غرينة عبد النور	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
وادفلي يسين	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 1445هـ/1446هـ/2024/2025م

شكر و عرفان

إن الحمد والشكر لله أولاً صاحب المنة والنعمة الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل راجين ان يتقبله منا قبولاً حسناً وينفعنا وغيرنا به أما بعد .

ومصادقاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "من سأل بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه" رواه أبو داود والنسائي

بأسمى عبارات الشكر والثناء نتقدم إلى أستاذنا ومشرفنا الأستاذ القدير " غرينة عبد النور" الذي تكرم بقبول الإشراف على تأطيرنا ومد لنا من منبع علمه، وخصنا بعنايته وتوجيهاته القيمة، فلم يدخر جهداً في سبيل إرشادنا وتصويب مسارنا العلمي، فكانت ملاحظاته الدقيقة ونصائحه السديدة خير معين لنا طوال مراحل إعداد هذه المذكرة. فجزاه الله عنا خير الجزاء، وجعل ما قدّمه في ميزان حسناته.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الفاضل الأستاذ " كليل صالح "على ما بدله من جهد في نصحننا وإرشادنا وتوجيهنا.

ونتقدم كذلك بالتحية والشكر إلى كافة أساتذة التاريخ الدين تلقينا منهم توجيهات قيمة عبر كامل مشوارنا الدراسي

الإهداء

بكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي إلى:

إلى من لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بذكره..... الله جل جلاله، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين..... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

اهدي هذا النجاح لنفسي التي قالت أنا لها سأنالها وأخيرا ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل نفر.

إلى سندي وقوتي إلى من علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلي أبدا من بدل الغالي والنفيس الذي أمدني بالقوة والعزيمة (أبي الغالي).

إلى من أبصرت بها طريق حياتي واعتزازي بذاتي إلى الإنسانية العظيمة التي لطالما تمننت أن تقمر عينها في يوم كهذا إلى من كانت دعواتها تحيطني (أمي الحبيبة).

إلى القلب الحنون من كانت بجانبني بكل المراحل التي مرضت وكانت سندا لي في رحلتنا إلى من جعلتني كقطعه منكبدها (أمي الثانية خالتي).

إلى ضلع الثابت وأمانا يأمي إلى من شددت عضدي بهم إلى خيرتي أيامي وصفوتها (إخوتي وأخواتي).

واهدي هذا العمل أيضا إلى من كان لهم أثر في حياتي من أساتذة وأصدقاء وأحبة وكل من آمن بي وساندني ورافقني في مراحل دراستي إلى كل من يحبني بصدق وإخلاص إلى كل من تلقيت منه النصح والدعم.

بعد كل تعب وصهر جاء اليسر بفضل الله وبدعمكم، هذا النجاح ليس لي وحدي بل لكم جميعا فقد كنتم سندي ونبضي في كل لحظة شكرا من القلب، وأتمنى أن أكون اليوم مصدر فخركم كما كنتم دائما مصدر قوتي.

مفيدة موساوي

الإهداء

قال الله تعالى: " وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ صدق الله العظيم.

إلى المقترنة طاعتها بالله والإحسان لهما في حياتهما وبعد الممات والدياء، أبي رحمه الله " انصر علاوي"، أمي الغالية " صليحة. ب-"، أتقدم بثمره هذا الجهد لنيل رضاها وكسب جناتهما والفوز بجنانهما.

إلى إخوتي أعمد وأستند أختي سمية الحبيبة وأخواتي الاعزاء سفيان. زكرياء حمزة محمد. وأخوالي وأبنائهم وجيراني وأصدقائي وأحبابي. أتمنى لكم التوفيق أينما كنتم وحلتم

واخص بالذكر مساعدة ونصح وتوجيهاتي اب وام صديقتي مفيدة التي لم تفارقني طوال مشواري الدراسي. والى رفيقة الدرب وصديقة الحياة التي تقاسمت معها الحلو والمر الضحك والحزن ورفيقتي فالعمل مفيدة موساوي التي كانت صديقة واختا لم تدها امي أتمنى لها النجاح والتوفيق دائماً

إلى من كانوا أخوتي في الدراسة والاقامة وقاسموني كل ما مررت به خلال خمسة سنوات في الجامعة زملائي الطلبة. إلى الأساتذة الذين ساعدوني في مشواري الدراسي وفي هذا العمل من دعم بالنصح والإرشاد والتوجيه والمعلومات. إلى أرواح غادرتنا لكن مازالت ترافقنا.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر لنفسي التي وإن تعثرت أحيانا فإنها أصرت على المواصلة واجتهدت حتى بلغت هذه النقطة مستعينة بالله ومؤمنة بأن لكل مجتهد نصيب راجية أن يكون هذا العمل خطوة أولى في سبيل مزيد من العطاء والتعلم.

ختاماً الحمد لله الذي أعانني ووفقني لإتمام هذا العمل راجية أن يعود بالنفع علي وعلى من سيأتي من بعدي

وسيلة علاوي

مقدمة

مقدمة:

يُشكل البربر المكوّن البشري الأقدم في بنية المجتمع الجزائري، إذ تعود جذورهم إلى العصور القديمة، حيث توزعوا جغرافيًا بين السهول والجبال والصحاري، محافظين على لغاتهم وعاداتهم وممارساتهم الاجتماعية رغم تعاقب الغزاة عليهم. لقد انخرط البربر في مختلف التحوّلات الكبرى التي عرفتها الجزائر، بدءًا من الفتح الإسلامي، مرورًا بفترات الدول الإسلامية الكبرى، وانتهاءً بفترة الحكم العثماني. كما لم يشكّلوا يومًا جماعة منعزلة عن محيطهم، بل ساهموا في تشكيل الشخصية الإسلامية والعربية للبلاد، واحتضنت مناطقهم أبرز رموز المقاومة والفقهاء والعلماء، لكن مع سيطرة الاحتلال الفرنسي سنة 1830، تغيّر هذا التصور ففي إطار سعي فرنسا لتثبيت نفوذها في الجزائر، لم تعتمد فقط على القوة العسكرية، بل لجأت أيضًا إلى ما يُعرف بسياسات التفكيك الإثني، إذ وجدت في التنوع اللغوي والثقافي الجزائري فرصة لإعادة ترتيب العلاقات داخل المجتمع بطريقة تخدم مشروعها الاستعماري.

فبرزت آنذاك فكرة "المسألة البربرية"، وبدأ الاستعمار الفرنسي إعادة تشكيل هذا الانتماء على نحو يفصله عن الروابط الإسلامية والعربية، ضمن هذا التوجّه العام لم تُولّ فرنسا اهتمامًا متساويًا بجميع المناطق البربرية، بل خصّبت منطقة القبائل بسياسة استعمارية مركّزة وعميقة، تقوم على محاولة عزل البربر القبائل عن محيطهم العربي الإسلامي، وإقناعهم بأنهم مجتمع مستقل له جذور "أوروبية"، أقرب إلى فرنسا منه إلى الجزائر العربية المسلمة. وقد وفرت تضاريس منطقة القبائل، ومكانة التعليم التقليدي، أرضية خصبة لهذه التجربة، هكذا ظهرت ما يُعرف بـ "المسألة البربرية الفرنسية"، وهي مشروع إداري وثقافي إيديولوجي سعى إلى تطبيق قوانين عرفية بدل الشريعة الإسلامية، ونشر التعاليم الفرنسية، لتعزيز "الهوية البربرية". لم تكن هذه السياسة محصورة في الإجراءات فقط، بل رافقتها حملة استكشافية قادها ضباط وإثنوغرافيون منصرون، عملوا على كتابة تاريخ البربر يتعارض مع تاريخ المجتمع الجزائري، وتصويرهم كعنصر يمكن عزله وربطه بالحضارة الفرنسية، هو الذي سنتناوله في موضوعنا المسمى بـ "المسألة البربرية في السياسة الاستعمارية في الجزائر 1830. 1954".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع من كونه يُسلّط الضوء على أحد أخطر الأبعاد غير العسكرية للمشروع الاستعماري، إذ يكشف عن الأساليب التي اعتمدها فرنسا لتفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية عبر سياسة "فرق تسد"، وذلك من خلال التمييز المتعمد بين العرب والبربر.

يُظهر هذا الموضوع كيف استُخدمت الهوية البربرية كأداة استعمارية لفصل جزء من مكونات المجتمع الجزائري عن محيطه الإسلامي والعربي، عبر قوانين خاصة ودعم الدراسات المختلفة حولها، ونشر خطاب يروج لفكرة الاختلاف العرقي والثقافي.

كما يبرز كيف سخّرت فرنسا التعليم والقضاء والإدارة لخلق فروقات قانونية وثقافية بين سكان البربر وبقية الجزائريين.

وتكمن أهمية الموضوع كذلك في أنه يُوضح الامتداد التاريخي لآثار هذه السياسة في الانقسامات الهوياتية التي عرفت الجزائر بعد الاستقلال، مما يُعيد فتح النقاش حول مسؤولية الاستعمار في زرع بذور الانقسام الداخلي.

أهداف الموضوع:

تنطلق هذه الدراسة من جملة من الأهداف ولعل أبرزها

الكشف عن الأبعاد الفكرية والسياسية التي وقفت وراء تبني فرنسا لسياسة التمييز بين العرب والبربر، وتوضيح كيف تم استخدام المسألة البربرية كوسيلة لإحكام السيطرة على الجزائر.

دراسة الأدوات التي استخدمها الاستعمار الفرنسي كالقانون، التعليم، الإدارة والدين لفرض التمييز بين مكونات المجتمع الجزائري.

بيان الانعكاسات الاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها لتلك السياسة على المجتمع الجزائري، سواء خلال الحقبة الاستعمارية أو في مرحلة ما بعد الاستقلال.

تعزيز الفهم العلمي لتاريخ السياسة الاستعمارية في الجزائر من خلال التركيز على جانب حساس ومعقد من مشروع الهيمنة الفرنسية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دعتنا إلى اختيار هذه الدراسة وقد جاءت مقسمة إلى قسمين:

أ/ الأسباب الذاتية:

يرتبط اختيارنا لهذا الموضوع ارتباطاً وثيقاً بقناعتنا بأن دراسة المسألة البربرية ليست مجرد بحث في التاريخ الاستعماري، بل هي مدخل أساسي لفهم كثير من التحولات الثقافية والسياسية في الجزائر الحديثة.



شغفنا في البحث لفهم الجذور التاريخية العميقة للمسألة البربرية وكيف وظفتها السياسة الاستعمارية الفرنسية كأداة للتفرقة بين مكونات المجتمع الجزائري.

رغبتنا في معرفة الأثر البارز الذي تركته هذه المسألة في تشكيل الوعي الثقافي الجزائري.

اهتمامنا بتحليل البنية الفكرية للمسألة البربرية كإشكالية استعمارية ودراسة كيفية توظيفها سياسياً وإيديولوجياً من طرف الإدارة الفرنسية.

شغفنا الخاص بتاريخ السياسة الثقافية الاستعمارية، ورغبتنا في التعمق في فهم الخلفيات الفكرية التي بنيت عليها المسألة البربرية وأهدافها بعيدة المدى.

ب/ الأسباب الموضوعية

الأهمية التاريخية للمسألة البربرية ضمن السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

ارتباط الموضوع بمحاولة الاستعمار تفكيك الوحدة الوطنية الجزائرية عبر تبتيا لاختلافات العرقية واللغوية.

الطابع المركب للمسألة، إذ تجمع بين الأبعاد السياسية، الثقافية، الإثنية والتعليمية.

استمرار تأثير المسألة البربرية في المشهد السياسي والثقافي الجزائري بعد الاستقلال.

الإشكالية:

تعتبر المسألة البربرية إحدى أهم وأخطر القضايا التي وظفتها فرنسا الاستعمارية كأداة استراتيجية لإعادة تشكيل وبناء البنية الثقافية والاجتماعية للجزائر فقد سعت إلى تقديم سكان البربر على أنهم يمتلكون خصوصية لغوية وتاريخية تميزهم عن بقية الجزائريين، في محاولة لإضعاف الروابط المشتركة وتفكيك وحدته. وقد طبقت هذه السياسة في مختلف المناطق ذات الامتداد البربري، مما يجعل من المسألة البربرية موضوعاً مركزياً لفهم آليات السيطرة الاستعمارية وأثرها المستمر على الهوية الجزائرية هذا ما يستوجب التوقف عند المسألة البربرية كمدخل لفهم السياسة الفرنسية تجاه البنية الثقافية الجزائرية.

وانطلاقاً من هذا الواقع التاريخي والسياسي المعقد، تفرض المسألة البربرية نفسها كمجال إشكالي يستدعي التوقف عنده وطرحه كسؤال بحثي مركزي، ورغم أهمية هذه السياسة لا يزال الجدل قائماً حول طبيعة المسألة هل كان لفرنسا فعلاً سياسة بربرية استعمارية ممنهجة متأية من رؤية استراتيجية مستمرة الأثر؟ أم أن ما حدث

في المناطق البربرية لم يكن لإجراءات إدارية بحث جاءت كرد فعل على ظروف معينة؟ وكيف كان رد فعل الجزائريين حول هذه المسألة؟

التساؤلات الفرعية:

انطلاقاً من هذه الإشكالية العامة يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية لفهم أعمق لمختلف أبعاد الموضوع من بينها:

- ما المقصود بالمسألة البربرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية؟ من هم البربر؟ وما هي أهم النظريات حول أصولهم؟
- ما طبيعة الدراسات الفرنسية التي أُجريت عن المجتمع الجزائري قبل الاحتلال؟
- ما هي الآليات التي استخدمتها فرنسا لتطبيق سياستها البربرية؟
- ما موقف الحركة الوطنية الجزائرية من السياسة البربرية الفرنسية؟

خطة البحث:

وللإجابة على التساؤلات والإحاطة بها من مختلف الجوانب فقد عالجتنا هذا الموضوع وفق خطة تتألف من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

الفصل الأول جاء تحت عنوان "جذور المسألة البربرية" تناولنا فيه مفهوم هذه المسألة البربرية وكيف تطورت خلال فترة الاستعمار الفرنسي أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تاريخ البربر أصولهم التاريخية والثقافية، وكيف تطور إسلامهم وتأثيره على الهوية الثقافية للبربر بالإضافة إلى مراكز تواجد البربر في الجزائر وفي المبحث الأخير تناولنا فيه الدراسات الاستعمارية التي أُجريت قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر لتحديد خصائصه وكيف كانت هذه الدراسات تهدف على تقسيم المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني خصصناه لمعرفة الطرق التي استخدمتها فرنسا في تطبيق سياستها تجاه البربر في الجزائر. بداية ب السياسة العسكرية والإدارية تم الشرح فيه كيفية تطبيق فرنسا لهذه السياسة لاحتواء البربر وإخضاعهم إضافة إلى السياسة التعليمية والثقافية بينا كيف كان الهدف منها هو تحريف الهوية البربرية وتغيير ثقافة البربر أما المبحث الثالث السياسة الدينية أظهرنا فيه تأثير الكنيسة المسيحية وسياسة لا فيجيري الاستعمارية في محاولة تغيير دين البربر وتحويلهم إلى المسيحية عبر وسائل دينية وثقافية وفي المبحث الأخير

اعقبنا فيه أساليب الاستعمار الفرنسي في استغلال المجتمع الجزائري عبر تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية كانت تهدف إلى تعزيز الهيمنة الاستعمارية وتفكيك الروابط الاجتماعية للبربر .

أما الفصل الثالث تحدثنا فيه عن مواقف القوى الدينية والحركة الوطنية من هذه السياسة عبر تحليل مواقف الزوايا والنخب الدينية من المشروع الفرنسي، ومحاولات التصدي له دينيا وثقافيا كما تم تسليط الضوء على جهود وجمعية العلماء المسلمين في مواجهة هذه السياسة وتم استعراض مواقف الأحزاب السياسية وسكان منطقة القبائل ومدى تجاوبهم او مقاومتهم للسياسة الفرنسية

وخلصنا في خاتمة الدراسة إلى جملة من النتائج للفصول الأربعة التي ارتأينا أنها مهمة بعد الدراسة والتحليل .

المناهج المتبعة:

طبيعة الموضوع هي التي حددت منهج الدراسة إذ اعتمدنا على مجموعة من المناهج ألا وهي:

المنهج التحليلي: تم توظيف هذا المنهج باعتباره الإطار الأساسي الذي تنطلق منه الدراسة، حيث يُعنى بتتبع جذور المسألة البربرية قبل الاحتلال الفرنسي، وتطورها ضمن مشروع الهيمنة الاستعمارية، وتحليل مراحل تطبيق السياسات الفرنسية في هذا السياق منذ سنة 1830، واستمرار تداعياتها حتى ما بعد الاستقلال.

المنهج الوصفي: اعتمدنا في هذا المنهج على وصف وتحليل الإجراءات والسياسات الفرنسية المتعلقة بالمسألة البربرية، لا سيما في الميادين الإدارية، التعليمية، الدينية، والاجتماعية، مع رصد ردود الفعل المحلية من قوى دينية ووطنية. كما سمح المنهج بفهم خلفيات وأهداف هذه السياسات.

كما تم توظيف المنهج المقارن جزئيًا: عند دراسة الفروقات في كيفية تعامل فرنسا مع مكونات المجتمع الجزائري، لا سيما المقارنة بين السياسات الموجهة لمنطقة القبائل على غرار مناطق أخرى خاصة في الجانب التعليمي حيث تم تبيان أوجه الاحتلال بين تعليم أبناء الأهالي وأبناء البربر والمستوطنين، ومع إيضاح الفروقات والامتيازات التي حظيت بها المرأة البربرية في منطقة القبائل على غرار نساء الجزائر.

المنهج الإحصائي: إذ تم من خلاله جمع إحصاءات خاصة لعدد المدارس التي تم تأسيسها خاصة في منطقة القبائل بالإضافة إلى عدد التلاميذ والمعلمين بها وإحصاء المراكز التبشيرية ونتاج النشاط التنصيري في منطقة القبائل .



المصادر والمراجع :

اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع المتنوعة والقيمة التي ساعدتنا في إتمام بحثنا نذكر منها:

كتاب الجزائر المسلمون وفرنسا 1871. 1919 ج 1 لصاحبه شارل رويبر أجيرون حيث كان لهذا الكتاب دور مهم في إثراء مختلف الجوانب الخاصة بالسياسات التي اتبعتها فرنسا تجاه المجتمع الجزائري فقد خصص الكتاب فصول تحدث فيها عن مختلف السياسات منها الدينية والتعليمية وغيرها.

بالإضافة إلى بوعزة بوضرساية في كتابه تحت عنوان سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830. 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي ساعدنا في الفهم والتعمق في المشاريع والمخططات الفرنسية للمجتمع الجزائري قبل الاحتلال وافادنا في سياسة فرنسا البربرية بالجزائر لاسترساله في طرح الأفكار.

أبو القاسم سعد الله بداية ب كتاب تاريخ الجزائر الثقافي 1830. 1954 في كل من أجزاء 3، ج 4، ج 6، ج 8، وكتاب أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ج 1، ج 5 وكتاب الحركة الوطنية الجزائرية ج 1 أفادونا في مختلف جوانب الموضوع خاصة في السياسة التعليمية والثقافية ومنها التعريف بمختلف الشخصيات الوطنية والفرنسية.

ومن الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها أطروحة دكتورة لصاحبها سعدي مزيان تحت عنوان السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها 1871. 1914 من خلالها تمكنا من أخذ فكرة عامة حول الموضوع ومعرفة كيف تعاملت الإدارة الاستعمارية مع منطقة القبائل خاصة من حيث الأساليب السياسية والعسكرية والإدارية التي انتهجتها فرنسا لإخضاع السكان، وتحقيق السيطرة الفعلية على الأرض والموارد.

الصعوبات:

من أبرز الإشكاليات التي واجهتنا في البحث

ندرة الدراسات العربية المتخصصة التي درسة المسألة البربرية بشكل معمق ومستقل

، تعدد المفاهيم المرتبطة بالموضوع مثل البربرية، الامازيغية، ما استدعى تحديدا دقيقا للمصطلحات

لضمان عدم الخلط بين المفاهيم التاريخية الراهنة

ضيق الوقت المخصص لإنجاز البحث، مما شكل تحديا في تغطية كل الجوانب بعمق كاف.

الفصل الأول:

جذور المسألة البربرية

المبحث الأول: تعريف المسألة البربرية

المبحث الثاني: أصل البربر وإسلامهم

المبحث الثالث: الدراسات الفرنسية حول المجتمع الجزائري قبل الاحتلال

حين شرعت فرنسا في غزو الجزائر سنة 1830، لم تكن تدخل أرضًا خالية من التاريخ أو مجتمعًا مفككًا، بل واجهت كيانًا اجتماعيًا متماسكًا، يقوم على وحدة دينية وثقافية عميقة، رغم تعدد مكوناته العرقية والجغرافية. فقد كانت الجزائر تضم عربيًا وبربرًا، بدوًا وحضرًا، زوايا وطرقًا صوفية، وقبائل موزعة في السهول والجبال، يجمعها الإسلام، وتوحدتها شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الممتدة عبر قرون.

هذا التنوع، الذي كان مصدر قوة وتكامل داخل المجتمع الجزائري، سرعان ما تحول في نظر الاستعمار إلى منفذ يمكن استغلاله لإضعاف وحدة الجزائريين، عبر تكريس الفوارق وتحويلها إلى أدوات للتفريق والتمييز. وعلى هذا الأساس، ظهرت بوادر ما عُرف لاحقًا بـ"المسألة البربرية"، كتصور استعماري يسعى إلى تقديم جزء من الجزائريين – وتحديدًا سكان منطقة القبائل – على أنهم يختلفون جوهريًا عن إخوانهم العرب، من حيث الأصل واللغة والانتماء الثقافي والديني.

لقد وجدت فرنسا في منطقة القبائل مادة خصبة لتجريب سياسات "التفرقة من أجل السيطرة"، فعملت على دراسة البنية القبلية للسكان، وبحث أصولهم التاريخية، وتشجيع أطروحات ترى فيهم "بربرًا غير معرّبين" أو "مسلمين سطحيين"، تمهيدًا لفصلهم عن محيطهم الوطني والديني. وقد صاحب هذا المسعى الاستعماري عدد من المشاريع الإدارية والتعليمية والدينية والقانونية، هدفت إلى إعادة تشكيل هوية المجتمع القبائلي على نحو يخدم مخططات فرنسا في الجزائر.

ينطلق هذا الفصل من هذه المعطيات الأساسية المتمثلة في تنوع المجتمع الجزائري لمعرفة كيف حوّل الاستعمار من مصدر غنى إلى ذريعة للتقسيم. وسيتناول أولاً مفهوم "المسألة البربرية" كما تبلور في التوجه الاستعماري، ثم يعود إلى جذور البربر وإسلامهم لتفنيد الرواية الفرنسية، وأخيرًا يستعرض المشاريع الاستعمارية التي استهدفت ضرب وحدة المجتمع، خاصة في منطقة القبائل.

المبحث الأول: تعريف المسألة البربرية

هي سياسة تندرج ضمن المخطط الاستعماري الفرنسي في الجزائر القائم على تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في العمل على إلغاء الوجود التاريخي للمجتمع الجزائري من حيث أسسه المادية ومقوماته الحضارية، وكان هدفهم البنية الاجتماعية والثقافية له، ومنه فقد كان على إدارة الاستعمار الفرنسي التركيز في سياستها على تحطيم هذه المقومات من خلال الفكرة القائمة على سياسة "فرق تسد" التي هي عبارة عن فكرة تقسيم المجتمع الجزائري إلى عناصر اجتماعية متباينة عرقيا وثقافيا، وقد ارتكز هذا التقسيم بالدرجة الأولى على فئتين اجتماعيتين هما العرب والبربر. (بوضرساية، 2012، صفحة 20) وعليه سعت فرنسا لتهيئة الظروف الملائمة لبقائها في الجزائر في

حالة انتهاء سيادتها بتكوين كيانات محلية قائمة على التمايز اللغوي والخصوصية الإثنية. (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 154)

إن حقيقة المسألة أو "الأسطورة البربرية" كانت بداية للاحتلال الفرنسي للجزائر وقد صاغها أجيرون كالتالي:

1. ظهر مناصرو المسألة من: 1960.1830

2. وقد تمت صياغتها ما بين: 1857. 1840

3. وتعززت وازدادت ما بين: 1870.1860

4. وتم الإعلان عنها ما بين: 1891.1871. (أجيرون ش.، 2007، صفحة 494)

تدخل المسألة البربرية ضمن منظومة اهتمام مخططي السياسة الاستعمارية من خلال استهداف بنيته عن طريق تقسيم الجزائر إلى عرب وبربر ويفضل الدراسات وقع الاختيار على منطقة القبائل وهذا لتمسكهم بعاداتهم وتقاليدهم وبحكم قربهم لمدينة الجزائر.

رأى إميل ما سكريه (Masqueraiy) أن المشكلة تكمن في عدم انسجام البربر في الجزائر سيكون ذلك دافعا قويا للعمل على سياسة تفكيك وتفتيت الجمعات الأهلية عن طريق أسلوب واضح ومنهجي لضرب وحدته وقوته (أجيرون ش.، 2007، صفحة 509).

وظهرت السياسة البربرية من خلال تعبئتها ودفعها إلى الواجهة نتيجة الأبحاث الأنثولوجية والنظريات الأخرى المختلفة حول أصل هؤلاء السكان، ولقد شاع بين العسكريين الذين سارعوا إلى التوسع في بلاد القبائل حاملين في أذهانهم بأن سكان هذه المنطقة سيكونون الجسر المتين لاحتلال الجزائر (أجيرون ش.، 2013، صفحة 217). (218).

سعى الفرنسيون منذ عملية التوغل الأولى في الجزائر إلى انتهاج سياسات لتفكيك وتشتيت المجتمع الجزائري بحكم وحدته المتينة، ومن خلال دراستهم له تم الكشف عن مكوناته التي هي مزيج بين العرب والبربر وانطلاقا من ذلك اتبعت سياسة تعرف بـ "فرق تسد" (بوصفصاف ع.، 2013، صفحة 167).

وفيمها تم استهداف الجزائر عن طريق السياسيين الفرنسيين بالاستعانة بالأبحاث المختلفة والتحقيقات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية خاصة في مجال التاريخ فقد اتخذوا من الروايات التاريخية طريقهم من خلال

إعادة صياغتها لزراع الفتنة وتفكيك الروابط بين العرب والبربر مستعنيين بـ: حادثة الكاهنة . حسان وكوسيلة . عقبة بن نافع (يوموزو، 2022، صفحة 154) .

يرأى ناصر الدين سعيدوني أن مصطلح الأمازيغية كلمة موضوعة لغرض سياسي إيديولوجي قائم على مغالطة لفظية محاولة التستر على الأصول الأولى للمسألة البربرية، أما مصطلح البربر فهو مصطلح تاريخي أصيل (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 142).

رغم ان مصطلح "المسألة البربرية" برز بقوة في منطقة القبائل منذ نهاية القرن 19 الا أن جذورها تمتد على ما قبل ذلك بكثير، حيث يعود النقاش حول البربر كعنصر مكون للأمة الجزائرية الى ما قبل الحقبة الاستعمارية خاصة مع بروز دراسات أوروبية حاولت تحليل البنية القبلية والثقافية لشمال افريقيا ، غير ان هذا الطرح لم يكن موضوعي بل حمل طابع أيديولوجي يخدم اهداف الهيمنة الاستعمارية حيث تم تصوير البربر كعنصر أوروبي تنفصل حضاريا عن البعد العربي والإسلامي وهذا في مسعى فرنسي لقطعهم عن محيطه الديني والثقافي من هنا تقتضي دراسة المسألة البربرية العودة الى اصل البربر لفهم الخلفيات العرقية والثقافية لهذا المكون وتفكيك الادعاءات الاستعمارية التي حاولت فصله عن العنق الإسلامي ، فالتطرق الى أصل البربر وإسلامهم لا يمثل مجرد استعراض تاريخي بل هو مدخل لتحليل الطرح الاستعماري الذي بنى سياسته على مزاعم الاختلاف الجوهري بين العرب والبربر وهي مزاعم ثبت بطلانها تاريخيا كما سنبينه في المبحث التالي .

المبحث الثاني: أصل البربر وإسلامهم

من خلال التعرف على المسألة البربرية التي أثار انتباه واهتمام الفرنسيين لمكونات المجتمع الجزائري في بدايات احتلالها حيث وجدت اختلافات ثقافية واجتماعية بين فئاته منهم العرب والبربر فسارعت لاستغلال هذه الثغرة لشحن الفوارق العرقية مستهدفة بذلك البربر على وجه الخصوص منطلقا من التشكيك في أصلهم وديانتهم
بداية بـ:

1./ أصل البربر.

يعرف سكان شمال إفريقيا عموما منذ القدم باسم البربر وهم مجتمع من أقدم مجتمعات العالم وأشهر أجياله، عاصر الفرس والعرب واليونان والروم. حاربوا بني إسرائيل بالشام. وهاجروا إلى إفريقيا بقبائل كثيرة واستوطنوا فيها. كان مجتمع ناشط حربيا قبل الإسلام وبعده حيث يقف في وجوه المهاجمين ويثور على ظلم المستبدين. عرف بالأخلاق الجليلة والصفات النبيلة وظهر منه علماء حكماء وعظماء خبراء في الدين والسياسة والعمران قبل

الإسلام وبعده.(الميلي م.، 2010، صفحة 103 . 104)، وهم عبارة عن مجموعة سكانية تتوزع على الرقعة الجغرافية الممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى أقصى الحدود الليبية المصرية شرقا(نعمان، 1997، صفحة 9) إن الحديث في أصل البربر يوجد فيه خلاف واسع حيث بحث فيه العديد من المؤرخين فكانت رواياتهم وأراءهم متباينة:

فهناك فرقة ترى أن البربر نشأوا بالمغرب وليسوا منتمين إلى مجتمع آخر ومن هذه الفرقة نذكر أفلاطون قديما، وجماعة آخرتقول أنهم إيجيون أيمن سكان ضفاف بحر هيجان EGEE ايجة ومن بين الداعمين لهذا الطرح نجد هيرودوت.(الميلي م.، 1963، صفحة 54).

وينسب البربرأيضا حسب البعض الآخر إلى: مزغ بن كنعان بن حام بن نوح فهم حاميون، أما دوبرا D'Obra المؤرخ الفرنسي، فقد أشار إلى أن البربر جنس " آري"هاجروا مند زمن بعيد من نواحي منطقة الكنج بالهند وهم بذلك حاميون وليسوا ساميون، كما يرجع بعض علماء الاثنولوجيا أصلهم إلى أجناس أوروبية مختلفة استقرت في شمال إفريقيا مند القدم واختلط بعضها ببعض عن طريق الاتصال الحضاري ومكونين في الأخير جنسا له خصائص متشابهة.(الحيدري، 2011)

كما نجد الموسوعات الفرنسية مثلا موسوعة QUILLET ورد فيها أن البربر ليسوا ساميين مثل العرب، وبأنهم ينسبون عرقيا إلى السكان اللذين يعيشون في أوروبا(سعيدي ع.، البربر الأمازيغ عرب عاربة وعروبة الشمال الإفريقي عبر التاريخ ، 2018، صفحة 52) والراجح أنهم امة متميزة، ذات وحدة ثقافية خاصة فهم يتركبون من عناصر سكانية مختلفة، وكما قال محفوظ قداش (أنهم خليط من أناس منشئى العرب " المحليين " ومن مجموعات أخرى من أصول متوسطية مشرقية وأخرى صحراوية قدمت من أعالي النيل وأقلية زنجية)(بلاح، التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية 1998 1962، جذورها والعوامل المؤثرة فيها ، 2017، صفحة 246).

وعلى هذا ينطوي تاريخ استقرار العرب بإفريقيا على النزاع الذي دام طويلا بينهم وبين البربر، فنجد جميع أمم إفريقيا الشمالية التي سماها الرومان بالنوميديين، واللوبيين، والإفريقيين، المغاربة، الجيتول الخ من عرق البربر. ويمكن القول من لم يكن زنجيا من شمال إفريقيا كان بربريا، وما يوجد في شواطئ إفريقيا العليا من البيض بين الزوج يدل على أن نشأة البربر قد كانت نتيجة اختلاط مختلف الشعوب التي هاجرت إلى شمال إفريقيا في أقدم القرون(لوبون، 2009، صفحة 244). ويبدو من خلال الدراسات السابقة أن البربر لم

يتكونون من عنصر بشري واحد وإنما خليط متنوع نشأ عبر العصور. (شنعة، 2011، 2012، صفحة 10) لقد تباينت مواقف المؤرخين في أصل البربر نظرا لانتمائهم المختلفة .

2./ البربر والفتح الإسلامي.

رغم تعدد الآراء حول أصول البربر، بين من ربطهم بالشرق العربي، ومن نسبهم إلى شعوب أوروبية أو محلية قديمة، فإن ما يجمع هذه الآراء هو إقرارها بوجود مجتمع أصيل في شمال إفريقيا، حافظ على خصوصيته اللغوية والثقافية رغم تعاقب الحضارات عليه. وقد شكّل البربر، عبر تاريخهم، جماعة حركية تفاعلت بسهولة مع المؤثرات الوافدة، من الفينيقيين والرومان، إلى البيزنطيين. غير أن أعرق تحول شهدته هذه المنطقة لم يكن ذا طابع سياسي أو عسكري فقط، بل تمثل في تغير ديانتهم، ذلك الحدث الذي لم يقتصر على تغيير في العقيدة، بل كان بداية لانخراط واسع في حضارة جديدة، لعب فيها البربر أدوارا محورية، سواء في مقاومة الفتح أو في دعمه لاحقا. ومن هذا المنظور، يصبح من المهم التوقف عند ظروف انتشار الإسلام بين البربر، ومظاهر التفاعل الأولى مع هذا الدين، لفهم طبيعة التحول الذي أعاد تشكيل البنية الاجتماعية والثقافية لشمال إفريقيا.

على حسب المعلومات التي اطلع عليها محمد علي من المصادر الخاصة بمعتقدات البربر قبل الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا تثبت أن اغلهم وثنيين، وكان من بينهم اليهود والنصارى، ولقد حافظت قبائل معينة على ديانتهم حتى بعد الفتح الإسلامي وقد اسلم أنداك حسب بعض الروايات التاريخية (محمد علي، 2013، صفحة 61-62). أهل "أجدابية" وهي مدينة ليبية قديمة تقع شرق البلاد، وتعرف بأنها مدينة الشعراء والأدباء والثقافة والرياضة يعود تاريخها إلى العصر الروماني حيث كانت مركزا حربيا دخل أهلها الإسلام طوعا في عهد عمرو بن العاص تتميز المدينة بتركيبة قبلية متنوعة (الجزيرة نت ، 2011).

وقد ذهب البعض للقول بأن البربر مستعدون لاعتناق المسيحية بكل طواعية في أي لحظة منتظرين قدوم الكاثوليكين تحت راية الصليب لما قيل عنهم أنهم حافظوا وتوارثوا المسيحية عن أجدادهم، ويعبر عن ذلك من خلال ما ترسمه النساء على وجوههن أنه عبارة عن صليب تقليدا لأجدادهم القدماء (أ. لوتورنو، 2013، صفحة 529-530).

أما فيما يخص إسلام البربر وكيفية اعتناقهم له فقد بدأت حركة الدخول فيه تدريجيا بعد قيام العرب بالفتوحات الإسلامية في شمال إفريقيا . ومع أن قبائل البربر من أهل الصحراء الكبرى كان دخولهم للإسلام سطحيا نظرا لوضعهم الديني المتدني ودليل ذلك النقوش الخاصة بالإله "باكه" الذي يقوم مقام "الله" وذلك بقي حتى الربع الأول من القرن الثاني للهجرة. (بروكلمان، 2011، صفحة 290).

ومن خلال نظرة *د. وارنييه Dr: Warrnier حيث كان طبيبا وسياسيا تولى قنصلية فرنسا في معسكر، عارض بشدة فكرة المملكة العربية، أي تنصيب الأمير عبد القادر نائبا على نابليون في الجزائر خلال الستينات من مؤلفاته "الجزائر أمام الإمبراطور سنة 1865" كان من المتعاطفين مع المجتمع البربري ومن الداعين إلى إتباع سياسة إدماجية (سعد الله ا.، 2011). حيث يؤكد على أنهم كانوا معتنقين للديانة المسيحية وتم إخضاعهم للإسلام، وما يثبت ذلك أنهم يحتكمون في قضاياهم وأحكامهم إلى "العرف" (بدوي، صفحة 94)، العرف: هو مجموعة من السلوكات والعادات والممارسات تتناقلها الاجيال تبقى راسخة ومتجذرة عبر العصور لدرجة انها تحل محل القانون . ويعتبر القرآن كتاب دين فقط لا نسبة إليهم ويذهب بعيدا في نظريته إلى الاستدلال بتلك الرسوم والوشوم أنها على شكل صليب توارثوه (سعد الله ا.، 1998، صفحة 316.317).

بعد قضاء العرب في عملية فتح منطقة شمال إفريقيا على الروم، لقد استجاب البربر لرسالة الإسلام رغم مقاومتهم الشديدة له في البداية كونهم كانوا متخوفين من الغاية التي جاءوا بها إلى هذه البلاد المتمثلة في النهب والاستغلال والتدمير تشبيها منهم لسابقهم من المحتلين فقد اسلم بعض الملوك منهم: صولات بن ورمان، ستردير بن رومي، كوسيلة بن لزام.(بلاغماس، 2019، صفحة 57.58).

لقد كان شمال إفريقيا آخر محطات الفتح الإسلامي قبل أن يمتد للأندلس، وقد لقي هذا الفتح ترحيبا واسعا من قبل البربر، الذين ابدوا استعدادا كبيرا للدخول فيه ويعد تولي القائد البربري طارق بن زياد قيادة الجيش الذي فتح الأندلس من ابرز مظاهر التلاحم بين العرب والبربر، إذ تحقق هذا النصر التاريخي بفضل تضافر جهود الطرفين .وقد شكل الإسلام الرابط الأساسي الذي وحد بينهم، حيث ساهمت تعاليمه في ترسيخ قيم التكافل والانصهار الاجتماعي بين الشعوب .والجدير بالذكر أن البربر، في ضل الحكم الإسلامي لم تنزع منهم أراضيهم ولا أرزاقهم، على عكس ما حدث في فترات الاستعمار السابقة، سواء في العهد الروماني أو البيزنطي أو الوندالي، وهو ما ساهم في ترسيخ صورة ايجابية وإنسانية للعرب في نظر البربر .(الکرد، صفحة 10)

بعد أن اعتنق البربر الإسلام، لم يقتصر تفاعلهم مع الدين الجديد على الجانب الديني فقط، بل امتد ليشمل مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية. فقد ساهموا في نشر الإسلام والدفاع عنه، وبرزت شخصيات بربرية في ميادين العلم والجهاد والحكم. ومع مرور الزمن، استقر البربر في مناطق جغرافية متنوعة عبر البلاد، مشكلة تجمعات سكانية كبرى لعبت أدوارًا محورية في تاريخ الجزائر. ومن خلال تتبع هذه التجمعات نذكر منها:

أهم التجمعات السكانية البربرية في الجزائر:

.القبائل: وهي تسمية عربية جمع قبيلة وهم السكان الشماليين للجزائر.

.الشاوية: تطلق على سكان الشرق الجزائري نسبة إلى الشاة وهي عشائر وقبائل تربي الشاة.

.الطوارق: وهي في جبال الهقار بأقصى جنوب الجزائر وهي تسمية عربية من طرق باب الصحراء المرعب يطرقه فهو طارق وهم طوارق أو طرائق.

.المزابية: وهم في منطقة غرداية بالجنوب الجزائري وأخذت هذه التسمية من وادي ميزاب الذي يقيمون فيه(سعيد ع.، 1982، صفحة 37.36).

بعد أن تمكنت الإدارة الاستعمارية الفرنسية من التوغل في المجتمع الجزائري، وجدت نفسها أمام فئات متعدد البنى والأصول، موزع على تجمعات سكانية متفاوتة من حيث التنظيم، التقاليد، والأنماط المعيشية. وقد شكلت هذه الخصوصيات السوسولوجية عائقا أمام فرض سلطة استعمارية مركزية، كما أثارت اهتمام النخب السياسية والعسكرية الفرنسية التي سعت إلى فهم طبيعة هذا المجتمع، تمهيدا لتدابير سياسية وثقافية لاحقة. ومن هنا، برزت أولى المحاولات الفرنسية لدراسة المجتمع الجزائري، في شكل مشاريع بحثية واستقصائية أنجزها ضباط مدنيون، ورجال سياسة، ومختصون في الأنثروبولوجيا والإثنوغرافيا. وقد تمحورت هذه المشاريع حول فهم البنى الاجتماعية والتنظيمية التقليدية، والعلاقات القبلية، والأطر الدينية، واللغوية، والثقافية، بما يسمح للسلطة الاستعمارية ببلورة آليات حكم أكثر فعالية، تقوم على استثمار الخصوصيات المحلية بدل مواجهتها المباشرة

المبحث الثالث: الدراسات الفرنسية حول المجتمع الجزائري قبل الاحتلال.

سعى الفرنسيون نتيجة أطماعهم ورغبتهم الشديدة في السيطرة على خيرات الجزائر إلى البحث والتقصي عن نضمها الاقتصادية والسياسية وحتى القضائية والدينية وتركيبية سكانها، ولقد وفرت لذلك كل ما لديها من خبرات موظفة في ذلك جواسيس وباحثين ومختصين في مختلف المجالات، وقد خصت بالدراسة مكونات سكان المجتمع الجزائري الذي يعتبر مصدر قوتها ووحدت تلاحمها فقد سارعت إلى تأجيج نظرية كانت لا تزال ساخنة في الساحة أنداك أي قبل الاحتلال وهي مسألة تخص البربر فكانت حصيلة ذلك مجموعة من المشاريع التي أكدت على ضرورة الانطلاق من زرع الفتنة ممهدة لاحتلال الجزائر بداية ب: (سعد الله ا.، 2011، صفحة 18.17).

1. مشروع دي كارسي (Dekercy) الأول والثاني .

منذ احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، اعتُبرت الأراضي الجزائرية ساحةً مركزية لتجريب السياسات الاستعمارية الفرنسية، التي تجاوزت الأهداف العسكرية التقليدية لتشمل برامج متكاملة تهدف إلى إعادة صياغة المجتمع الجزائري وهويته الثقافية. وقد سعت السلطات الاستعمارية إلى فرض نموذج حضاري فرنسي على شعب يتمتع بتاريخ طويل من التعدد الثقافي والسياسي، خاصة في منطقة القبائل التي أثارت اهتمامًا خاصًا من قبل باحثين ومخططي الإدارة الفرنسية، وفي خضم هذا التوجه، ظهر ما عُرف بـ مشروع ديكارسي بدايةً بـ:

في 1782 جاء مشروعه الأول الذي كان من أولى المشاريع التي أولت اهتماما بالمسألة البربرية تحت اسمه وهو مشروع ديكارسي والذي عين من طرف الحكومة الفرنسية كقنصل للجزائر سنة 1782 حيث أقام بها ما يقارب 8 سنوات أجرى فيها أبحاثا ودراسات تناولت مختلف الأبعاد والجوانب من المجتمع الجزائري (بوضرساية، 2012، صفحة 21) نتيجة لذلك ألف مذكرة سماها "مذكرة حول الجزائر" يوم 7 ماي 1782 بقصر فارساي وهذا قبل 4 أشهر من الالتحاق بالقنصلية الفرنسية بالجزائر.(بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782 . 1830، 2008، صفحة 7)

كانت أولى معالم هذا المشروع إشارته إلى عدم وجود اتحاد بين المجتمع الجزائري، ويرى أن الجزائر تشكل كيانا بربري، مسيحي تعود مسيحيته إلى الرومان الأوائل الذين عملوا على نشر المسيحية التي اعتنقها البربر في الجزائر حيث دخلوا الإسلام مكرهين، ومن هذا المنطلق يرى أن الأسرة الملكية الحاكمة الفرنسية هي الوحيدة الكفيلة بالدفاع عن الدين المسيحي في هذه المنطقة، وبدا أنه يركز على الجانب الديني وبالتالي كان من المشجعين إلى حروب صليبية جديدة.(بوضرساية، 2012، صفحة 21. 22)

بالإضافة إلى ذلك ضم مشروعه أيضا الجانب الاجتماعي، فقد أوحى فيه إلى التركيبة الاجتماعية للجزائريين، معتبرا أن الحملة ضد الجزائر ستكون ضد الأتراك، وركز كثيرا على ضرورة استمالة العنصر البربري لتسهيل مهمة الجيش الفرنسي في الاحتلال، وذلك بقوة عسكرية قوامها ما يقارب 30000 جندي، لم يكن المشروع دينيا فقط بل وكان حتى اجتماعيا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا، حيث يرى أن الاحتلال سيتمكن الفرنسيين من تعويض خسائرهم لاحتواء خزينة الجزائر على الأموال، وتكوين نظام من السكان البرابرة لارتباطهم الديني بالمسيحية وتخليصهم من الحكم التركي الجائر، الذي لم يكن في واقع الأمر إلا حكما مسلما.(بوضرساية، 2012، صفحة 23)لقد اقترح دي كارسي (Dekercy) مشروعه هذا وهو لم يلتحق بعد بالإيالة(بنور، 2008، صفحة 63).

وفي مشروعه الثاني الذي جاء بعد عشرة سنوات من وضع المشروع الأول أي عام 1792 كان هذا المشروع كسابقه، رغم تركيزه في مشروعه هذا على الجانب العسكري والعلاقات الجزائرية الفرنسية، السياسية منها والاقتصادية، إلى أنه أشار إلى الجانب الديني وأكد على ربط سكان الجزائر بالمسيحية وأصر على أن البربر مسيحيين، وعلى هذا الأساس سوف يلعب رجال الدين المسيحي أدوارا مهمة في إعادة بعث المسيحية لدى سكان البربر حيث كان يقطن في مدينة الجزائر بعض من القساوسة و حددهم دي كارسي (Dekercy) بأربعة قساوسة وراهبان، لم يرتكز عملهم فقط على الاعتناء بالأجانب من المسيحيين، إنما بالسكان البربر والعمل على بعث المسيحية فيهم من جديد لكونهم اقرب من غيرهم في اعتناقها.(بوضرساية، 2012، صفحة 24)

إن الخبرة التي اكتسبها دي كارسي (Dekercy) خلال إقامته في الجزائر لمدة 10 سنوات ما بين (1782. 1792) مكنته من الوقوف على العديد من الجوانب الاجتماعية والوقوف على البنية للمجتمع الجزائري واستفاد من دراسات لشخصيات كثيرة منها: القس بواري (labbe poirot) الذي تمكن من زيارة الشرق الجزائري، وبالتحديد منطقة القبائل ما بين (1785.1786) استفاد دي كارسي (Dekercy) من مؤلفاته حيث كتب عن نوميديا القديمة وكتب حتى عن العادات والتقاليد والأديان .

وأیضا المستشرق فانتوردي (venture de paradis) الذي كرس معرفته العلمية للمسألة البربرية وقد صنفها في عدة مؤلفات ودراسات وأبحاث تحدثت عن البربر ولهجاتهم، كذلك وضع كتاب حول القواعد والنحو لهجة البربرية التي اعتبرها لغة وليست لهجة (بوضرساية، 2012، صفحة 26).

بالإضافة إلى الجاسوس فور (Faure) الذي أقام في الجزائر مدة 20 سنة على أساس أنه صانع ساعات، حيث كان يتقن اللغة العربية وهو ما مكّنه من التعرف على المجتمع الجزائري وتركيبته الاجتماعية، وكذلك عاداتهم وتقاليدهم خاصة وأنه زار العديد من مناطق الجزائر، ولقد احتل العامل الإثني (العرقى) على اهتمام كارسي (Dekercy)، و انحصر هذا الاهتمام في السكان البربر دون غيرهم من العرب، وقد أكد أن فرنسا تبنت المسألة البربرية في وقت ضيق، وبما أن الأوضاع لم تسمح لفرنسا بتطبيق هذا المشروع أجلته إلى 1830 عندما نجحت في الحملة العسكرية على الجزائر. كما عكس هذا المشروع على النية المبيتة للحكومة الفرنسية لتفتيت المجتمع الجزائري، من خلال التركيز على فئة البربر دون غيرهم ومحاولة إصاق المسيحية القديمة فيهم (بوضرساية، 2012، صفحة 27.28).

يعتبر مشروع دي كارسي الأول والثاني (1782. 1791) من أهم المشاريع الفرنسية التي كتبت في القرن 18 . عندما أراد نابليون بونابرت بعث المشروع الاحتلالي للجزائر عاد إلى مشروع كارسي لاحتوائه على تفاصيل مهمة عن الحملة لاحتلال الجزائر، وفي أبريل 1830 عندما قرر شارل العاشر فيليب حيث ولد عام 1757 في فارساي،

حفيد لويس 15 وأخو لويس 16 ولويس 18 عرف في شبابه بالبذخ والطيش بدأ الاهتمام بالسياسة عام 1785 كان من أشد المدافعين عن النظام الملكي القديم مع اندلاع الثورة الفرنسية عام 1824 اتبع سياسة رجعية استبدادية انتهت حياته في المنفى توفي عام 1836 في ايطالي قرر إعداد الحملة أضافت وزارة الحربية مقتطفات من مشروع كارسي، حيث أن المذكريتين تعتبر مصدرين ووثيقتين تاريخيتين يعكسان طبيعة الاهتمام الذي أولاه الفرنسيون تجاه الجزائر في القرن 18 ويعد كارسي ضمن الرواد الأوائل لاحتلال الفرنسي للجزائر (بنور، 2008، صفحة 115).

2. مشروع لوماي (François Philip le Maye) وديبو اتانفيل (Du Bois Thainville):

قد ضم مشروع لوماي (le maye) وهو من مواليد مدينة فينا في عام 1772 فهو رجل حرب في 1792 كان ضابطا في المدفعية، وفي 1793 أصبح ملازما في الفيلق المكلف بسلاح المدفعية، وشارك في حروب الثورة الفرنسية كما قاوم الروس والأتراك وارتقى على رتبة عقيد وبعدها عين قبطانا في الحامية العسكرية بجزيرة كوفر. صاحب مشروع لوماي الاستعماري 1800 سنة (بنور، 2008، صفحة 128). لاحتلال الجزائر تقسيم المجتمع الجزائري إلى 8 فئات اجتماعية منها البربر، ويؤكد في مشروعه هذا على أن البربر يشكلون عنصرا مهما في المجتمع الجزائري، ذكر أنهم شعب له خصوصياته من حيث العادات والتقاليد واللهجة اللغوية، والهدف من هذا التقسيم هو ربط الواقع التاريخي والديني للبربر بالمسيحيين، وعلى أنهم يشكلون جزء من المجتمع الجزائري، وليؤكد وجودا جماعات مضطهدة من طرف الأتراك وبالتالي فهم ينتظرون من يخلصهم وينقدهم منهم استبداد ويكون نابليون بونابرت هو طوق النجاة بالنسبة لهؤلاء السكان لذلك كانت الأوضاع مناسبة لديبو اتانفيل لتوجيه مشروعه الاحتلالي لنابليون ليضعه قيد الدراسة (بوضرساية، 2012، صفحة 29، 30).

لقد حاول ديبو اتانفيل (Du Bois Thainville) وهو رجل فرنسي شارك في الثورة الفرنسية في 14 جويلية 1789، كان من بين القادة الكبار الذين زحفوا للهجوم على الباستيل، كان قائد الفيلق، ثم ممثل لبلدية باريس، أول من رفع العلم الوطني الفرنسي ونصبه في قصر التوي لري، عمل في وزارة العلاقات الخارجية. كان متتبع لأخبار الجزائر عن طريق التجار اليهود الجزائريين وبالتالي عمل على مشروعه لاحتلال الجزائر فسماه على نفسه (بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782. 1830، 2008، صفحة 162)

كسابقه التركيز على الأوضاع الاجتماعية التي ربطها بالسياسة العثمانية المطبقة على السكان، وصورها كأنها جحيم لا يطاق، واستعمل مصطلح البلاد البربرية مركزا على بعض المدن الساحلية مثل: دلس و بجاية وشرق العاصمة وما تنتجه من محاصيل زراعية مثل الحبوب والفواكه، وانتقل بعدها إلى تقسيم السكان حيث يرى أن الفئة الأولى هي فئة الأتراك تأتي في المركز الأول من حيث الأهمية ويعيد وصفهم على أنهم كانوا في بلادهم

متابعون قضائيا لذلك فروا إلى الجزائر من أجل جمع المال والثروة، وبعدها تأتي فئة الكرا غلة التي يخاف منها أتراك الجزائر كثيرا، وصنف السكان الأصليين في المرتبة الثالثة، كما أضاف الأسرى المسيحيين من الأوروبيين إلى فئات المجتمع الجزائري. أكد في هذا المشروع إذا نجحت الحملة العسكرية الفرنسية ضد الجزائريين من استمالة القبائل، ويقصد هنا البربر لإقامة المستعمرة الجديدة ما أكد على ضرورة خلق طبقة اجتماعية من السكان البربر تكون موالية للنظام الذي سيتولى حكم الجزائر، وعليهم بكسب الثقة لهذه الفئة للتأثير المباشر على سكان الجزائر (بوضرساية، 2012، صفحة 31-34).

أما لوماي (François Philip Le Maye) الذي كان رجل حرب من الدرجة الأولى استغل هذه الصفة واستغل وجوده بالإيالة عندما كان أسيرا فسجل كل ما لاحظته في مدينة الجزائر وضواحيها بل ودرس الأرضية تمهيدا للحملة العسكرية التي ألح على إرسالها. ويتضمن مشروعه الذي يحتوي على 42 صفحة معلومات قيمة تخص الإيالة من مختلف جوانبها (بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782-1830، 2008، صفحة 139)، وصف أحوال الجزائريين وملابسهم وتغذيتهم ومنازلهم وحياتهم الأسرية ودينهم، ولقد اعترف بتحلّمهم بصفة نبيلة، وهي النظافة والطهارة وقال أنهم كانوا يغسلون أيديهم وأرجلهم بطريقة منتظمة في كل ساعة وهنا يقصد فريضة الوضوء (بنور، 2008، صفحة 133-134). فقد أعطى لمحة حول الوضع السياسي والاجتماعي، والقضائي، والتجاري والعسكري والإحصائي ثم رسم مخطط عسكري بين فيه كيفية الهجوم على مدينة الجزائر، والاستلاء عليها وأخيرا أبرز الفوائد الجمة التي تتجنبها فرنسا عند احتلالها للجزائر (بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782-1830، 2008، صفحة 139).

3. مشروع جون بون سانت أندري (Geon Bon Saint Andre)

تلقى جون بون سانت أندري (Guan bon saint Andre) هو من مواليد 25 فيفري 1749 بمدينة مونت ويون بفرنسا تلقى في صغره التعليم الديني فأصبح راهبا، وهو من مؤيدي الثورة الفرنسية كان ممثلا للشعب الفرنسي في الجمعية الوطنية، مارس أيضا النشاط العسكري إذ كان ضابطا، وفي 1796 عين قنصلا عاما بالجزائر (بنور، 2008، صفحة 219-220). رسالة من نابليون بونابرت على 18 سؤالا كلف بالإجابة عنها في أسرع وقت ممكن مع تحري السرية التام في ذلك، بعد الانتهاء من الإجابة قدمها على شكل تقرير بعنوان "مذكرات" سلمت لوزير العلاقات الخارجية من قبل جون بون سانت أندري (jean bon saint Andre) السابق بالجزائر ردا على الأسئلة حول مصادر إيالة في حالة ما إذا شنت فرنسا حربا عليها، هذا التقرير قدم فيه مجموعة من المعلومات المهمة عن الإيالة الجزائرية فيما يخص الموانئ والتحصينات وغيرها، وقد أشار هذا المشروع بصورة واضحة إلى: (بنور، 2008، صفحة 253) القضية البربرية وعن كيفية استغلالها لمواجهة الجزائر، وقد استعان في ذلك بمعلومات

المشاريع السابقة التي تم إعدادها لاحتلال الجزائر والسيطرة عليها، وضم هذا المشروع تقسيم الجزائر إلى أربعة فئات اجتماعية:

فئة الأتراك .فئة الكرا غلة .فئة القبائل .فئة اليهود

وعندما أشار إلى الفئة التي تشكل أغلب سكان الجزائر صنفهم ضمن فئة القبائل دون الإشارة إلى العرب هنا أشار بوضوح في الفئة الثالثة إلى بصيغة الجمع دون الإشارة إلى العرب الذين كنتيجة حتمية أن معظم سكان الجزائر هم القبائل (البربر)(بوضرساية، 2012، صفحة 34، 35).

ولقد أكد أيضا في هذا المشروع على ضرورة العودة إلى ما كتبه كارسي الذي أشار إلى الاستعانة ببيرون المدير العام للشركة الإفريقية بالبلاد البربرية، لقد بدا واضحا في المشروع إلزامية استمالة مجموعة من المجتمع الجزائري خاصة فئة البربر من اجل تثبيت الاستيطان الفرنسي وتسهيل دخوله مع تكوين فئة موالية له(غربي، 2007، صفحة 74).

4. مشروع تيدينا (Thedenat) 1802 .

جاء هذا المشروع أيضا مشابها لسابقه نظرا لاهتمامه هو الآخر بالجوانب العسكري فبعد تعيين تيدينا (Thedenat) ولد عام 1757 في مدينة اوزيس بفرنسا كان يتقن الايطالية والاسبانية، واشتغل في التجارة وفي 1799 عين مندوبا للعلاقات التجارية بإيطاليا(بنور، 2008، صفحة 258 260) اما سنة 1799 عين مندوبا للعلاقات التجارية فقد قام من تلقاء نفسه بإصدار وثيقة قام بالتدوين فيها كل ما يتعلق بالإيالة الجزائرية من ملاحظات واقتراحات وأراء حول إمكانية غزو الجزائر واحتلالها وقد عنونها بـ "نظرة حول إيالة الجزائر" صدرت في 18 أوت 1802 ويتكون هذا التقرير من 6 أوراق(بنور، 2008، صفحة 260)، وقد جاء هذا التقرير نتيجة الفترة الزمنية الجيدة التي قضاها في الجزائر فقد تعلم العديد من اللغات من العربية والتركية وكذلك مجموعة من اللهجات المحلية، وقد قدم هذا المشروع تقسيمات إدارية وعسكرية للإيالة الجزائرية، كما نبه هذا المشروع إلى ما أشار له سابقه من المشاريع إلى إلزامية خلق فئة موالية لها وهذا ما تميز به هذا المشروع عن غيره بطرحه فكرة إنشاء نظام حكم في الجزائر للمجموعة الموالية.(بوضرساية، 2012، صفحة 36، 37)

5. مشروع هولان (Pierre Hulin) 1802

لقد كان هذا المشروع من بين أهم المشاريع التي ميزت فترة نابليون بونابرت وهو قائد عسكري وإمبراطور فرنسي، ولد في جزيرة كورسيكا سنة 1769، كان قائدا بارعا للمدفعية واكتسب احترام الجميع وأصبح قائدا للجيش

الفرنسي في إيطاليا، وأصبحت له انتصارات كبيرة وحكم أوروبا بأسرها تقريبا، ثم أعلن نفسه مستشارا أولا لمدة عشر سنوات ثم لقب بالإمبراطور، دخل الحرب عام 1805 هزم عام 1815 نفي بعدها إلى جزيرة سانت هيليان وتوفي هناك سنة 1821 (مسعودي، 2013، صفحة 18) خلال عملية هولان (Pierre Hulin) التي تم توكيلها له من قبل الداوي حسين باشا يعتبر آخر دايات الجزائر ولد في تركيا عام 1764 زاول دراسته في مدرسة خاصة كجندي ثم أصبح من رجال المدفعية، ترقى إلى خوجة خيل عهد الداوي عمر باشا (1815. 1817)، فنصبه كأمين للإيالة وأعطاه إدارة كل أملاك الدولة واكتسب ثقة الداوي علي خوجة، ثم أصبح عضوا في الديوان. **Source spécifiée non valide.** قام بعملية التجسس على كل ما يخص الإيالة الجزائرية، وقد صدر هذا المشروع في 1802 وهو يحتوي على مجموعة من المعلومات حول تاريخ الجزائر من تعداد السكان وعد القوات العسكرية منها البحرية والبرية وتضمن أيضا كيفية عمل الحكومة وطرق سير التجار وكذلك ما يخص القضاء والتجار والعديد من الأمور الخاصة بالإيالة الجزائرية (بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782. 1830، 2008، صفحة 290. 291). تم عنونة هذا المشروع بـ "ملاحظات حول الجمهورية الجزائرية" ولقد جاء فيه بخصوص المجتمع الجزائري حيث قام بتقسيمه إلى فئتين وهم العرب والحضر مشير إلى أن العرب تم إذلالهم من طرف الأتراك مع إيحاء أن هنالك فئة متميزة بالديانة المسيحية اعتمادا على ذلك نادي بضرورة الإسراع في عملية الغزو مع عدم الاعتماد على العرب كونهم متعصبين إلى دينهم (بوضرساية، 2012، صفحة 38. 39).

6. مشروع بوتان (Boutin) 1808 .

يعتبر مشروع بوتان (Boutin) الذي وضعه فانوس إيفيس بوتان VANUS AVIS BHOUTAN وهو من مواليد 1772 في فرنسا فهو من عائلة الطبقة البرجوازية والمثقفة، دو ديانة مسيحية درس الفنون فبرع في إنجاز الرسومات والمخططات، وبعدها دخل إلى المدرسة العسكرية للهندسة برتبة ملازم تعلم فيها الاستحكام والتحصين، وكيفية الهجوم، وطريقة الدفاع شارك مشاركة فعالة سنة 1794 في حروب الثورة فكان جنديا حاذقا، ارتقى إلى رتبة ملازم أول وفي 1795 عين نقيباً بشمال فرنسا فعرفت له عدت إنجازات من سيطرة وفك الحصار على المنطقة، وفي ماي 1800 كان قائدا للجيش الذي يشكل الجناح الأيسر للقوات الفرنسية بإيطاليا نظرا لخبرته في الجوسسة والتخطيط فقد عين من طرف نابليون بإعداد خطة للقيام بحملة ضد الجزائر سنة 1800. (بنور، 2008، صفحة 315. 319). من أهم المشاريع الاستعمارية التجسسية التي وضعت عن إيالة الجزائر في القرن 19، وذلك لغزارة ما ورد فيه من معلومات وإحصائيات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث يحمل هذا المشروع عنوان "الاستعمار" هنا تتضح الأهداف والنوايا المبينة لفرنسا، اعتبر هذا الكتاب كأحسن مصدر يمكن الاستعانة به من أجل التحضير للحملة العسكرية، وقد جاء الكتاب على الشكل التالي وصف مدينة

الجزائر وضواحيها، والإمكانات العسكرية للحكومة، المدن والموانئ وأهميتها، وحتى المعطيات المناخية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والطبوغرافية، وفي الأخير وضع خطة عسكرية للهجوم مع مكان وتوقيت الإنزال البحري في الجزائر (غربي، 2007، صفحة 76.75).

حيث أن هذا المشروع لم يهمل فئة اليهود الذين اعتبرهم الوسيلة الأنجح في ضمان تموين القوات الفرنسية في الجزائر، كما أشار إلى فئة العملاء وأصر عليهم ذاكرا بأنها تتميز بخصائص معينة التي ارتبطت حسب النظرة المسيحية الفرنسية بالرومان والبيزنطيين المسيحيين القدماء، وقد قسم المجتمع الجزائري داخل ما سماه بمملكة الجزائر بدأها بفئة الأتراك ثم الكرا غلة وبعدها اليهود والحضر، وأخيرا القبائل ثم العرب وقسمهم إلى عرب السهول وعرب الجبال، أما القبائل فقال هم عرب الجبال أي البربري وقال أنهم يعتمدون على الزراعة في معيشتهم وتربية المواشي .

في 55 يوما التي قضها بوتان (Boutin) في الجزائر استطاع أن يجمع معلومات مهمة وقيمة، ولم يكتف بالجانب العسكري فقط بل أخذ الجانب الاجتماعي حقه من المشروع، وركز على فئة البربر حيث درس لغتهم ومناطق تواجدهم وتباينها الاجتماعي ضمن المشاريع لما لها من أهمية في تحقيق السياسة القائمة على مبدأ فرق تسد.(بوضرساية، 2012، صفحة 42.41)

في خاتمة هذا الفصل نستنتج أن " المسألة البربرية" كما طرحت في نظريات الاستعمار الفرنسي على أنها مفهوم لم يطرح بوصفه قضية ثقافية أو لغوية فقط بل استخدم الأشخاص الذين تغريم فينساكون خلفها دون وعي بعواقبها كأداة سياسية هدفت إلى خلق تمييز بين مكونات المجتمع الجزائري خاصة بين العرب والبربر وتبين أن هذا المفهوم أنتج في سياق استعماري يسعى إلى إضعاف الوحدة الوطنية للجزائريين .

كما أظهرت المعطيات التاريخية أن البربر اعتنق الإسلام منذ الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا وشاركوا بفعالية في بناء الحضارة الإسلامية وهذا ما يضعف ويفند ويحطم كل الأطروحات والفرضيات الاستعمارية التي صورت هذا المجتمع ككيان مستقل عن محيطه الإسلامي أو ككتلة يمكن فصلها ثقافيا عن باقي الجزائر .

أما فيما يخص الدراسات الفرنسية حول المجتمع الجزائري تبين أن اغلب الدراسات الانثروبولوجية خلال هذه الفترة الاستعمارية كانت منحازة وتخدم الأهداف السياسية الاستعمارية المحضة أكثر من كونها أبحاث علمية خاصة، فقد سعت إلى تصنيف المجتمع إلى مجموعات منفصلة الهوية والثقافة مما وفر أساسا معرفيا للتمييز الإداري وغيره في المناطق البربرية، وعلى ذلك ومن خلال ما تم الوصول إليه يتضح أن المسألة البربرية صيغه ونشا الداخل منظومة استعمارية هدفها إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للجزائر وهو ما سيمهد للفصل الثاني حيث

الفصل الأول: جذور المسألة البربرية

سيتم التطرق بشكل مفصل إلى الكيفية التي انتقل بها هذا البناء النظري للمسألة البربرية من مستوى المنطوري والنظريات إلى مستوى الممارسة السياسية والإدارية الفعلي.

الفصل الثاني:

عملية تطبيق السياسة البربرية من

طرف فرنسا في الجزائر

المبحث الأول: السياسة العسكرية والإدارية

المبحث الثاني: السياسة التعليمية والثقافية

المبحث الثالث: السياسة الدينية

المبحث الرابع: السياسة الاقتصادية والاجتماعية

بعدما تعرفنا على مفهوم المسألة البربرية، وعلى أصل البربر وكيفية إسلامهم، ومراكز تجمعهم في الجزائر بالإضافة إلى أهم الدراسات التي مست مختلف الجوانب التي درسها الباحثين الفرنسيين حول الجزائر عامة والعنصر البربري خاصة، انطلاقاً من ذلك يجب التعرف الآن على كيفية ظهور المسألة البربرية إلى العلن، لنركز تحليلنا في هذا الفصل على مختلف المسالك والأساليب التي اعتمدت عليها السلطات الفرنسية الاستعمارية في نشر وتطبيق سياستها التي استهدفت العنصر البربري واستخدامه لتشكيل مؤيدا لها.

المبحث الأول: السياسة العسكرية والإدارية.

شكلت السياسة العسكرية الفرنسية تجاه منطقة القبائل إحدى الركائز الأساسية في المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر، حيث لم تقتصر النظرة الفرنسية للبربر على البعد الجغرافي أو الإثني، بل اتخذت أبعاداً عسكرية وإدارية وثقافية ممنهجة. فمنذ بدايات الغزو، سعت الإدارة الاستعمارية إلى توظيف الخصوصية القبلية والتنظيمية لمجتمع القبائل من أجل تحقيق اختراق فعال للمقاومة الشعبية، وهو ما تجلّى في سياسة تجنيد الشباب القبائلي ضمن الفرق العسكرية المحلية، التي ألحقت بالجيش الفرنسي، والتي هدفت إلى إرساء تمايز عرقي وثقافي بين "البربر" و"العرب"، وإقناع البربر بأن لهم هوية مغايرة عن بقية الجزائريين، يمكن أن تقرهم من فرنسا إن إنشاء هذه الفرق العسكرية لم يكن إجراءً عفويًا أو عسكرياً بحتاً، بل استند إلى رؤية استراتيجية ترى في "البربر" حليفاً محتملاً ضد "العرب"، فعملت فرنسا على استمالتهم بالتجنيد بداية ب:

1: تشكيل الفرق العسكرية من الجزائريين لتجنيدها في عملية الغزو الفرنسي للجزائر.

كانت السياسة الفرنسية تهدف إلى كسب مؤيدين لها بالجزائر لخدمتها ولخدمة مصالحها فعملت على مبدأ تفرقة سكان الجزائر من اجل القضاء على المقاومات الشعبية، للاستفادة منهم وتجنيدهم في الصفوف الفرنسية(سلاماني، 2012، صفحة 161)

قام الجنرال كلوزيل CLAUZEL وهو من مواليد 12 ديسمبر 1772 بفرنسا تولى عده وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في فرنسا وقاد الجيش في سان دومينيك وأرسل إلى هولندا وإيطاليا حكم عليه بالموت عسكرياً سنة 1816 ثم عفا عنه بعد أربع سنوات ثم أصبح نائباً في البرلمان تولى القيادة بدل ديبورمون De Bourmont يوم 7 أوت 1830 أصبح مار يشال فرنسا سنة 1831 ثم عين مرة أخرى في الجزائر سنة 1835 وعزل منها بعد فشله في حملة قسنطينة سنة 1807 عندما تولى وظيفته في الجزائر كان عمره حوالي 58 سنة إمتاد عهده بالغطرسة والارتجال والمغامرة والعنف ضد الجزائريين في المدن والأرياف كما عرف بحب التسلط والاستعمار مات سنة 1843(سعد الله ا.، 1992، صفحة 36)..وفق قانون 10 أكتوبر 1830، بإنشاء قوات عسكرية تعمل على حرق المحاصيل والمنازل وقطع الأشجار تدعى بـ "كتيبة الزواف" كلمة فرنسية محرفة الاسم وهي قبيلة أمازيغية

جزائرية الزواوة فمن الوجهة اللغوية فان مصطلح الزواف ليس سوى تحريف لكلمة زواوة وحقيقة تعديلات نطقية ولغوية عربية وفرنسية حتى استقام على مصطلح الزواف وهو من الزواوة جمع زواوي وهو اسم يطلق على من يسكن جرجرة نجد هذه التفسير من الجانب اللغوي لكن من الناحية التاريخية فنجد أن الكثير من المغارات التاريخية ارتبطت بالمصطلح بغيه تشويه سمعه كل سكنات منطقته القبائل بتهمة الخيانة والعمالة لكن هذا لا يبيأن التاريخ سجل أسماء المتعاونين من المنطقة خانوا الوطن منذ الوهلة الأولى عموما فقد عمل الفرنسيون بعد احتلال مدينة الجزائر لإنشاء فرقة الزواف العسكرية على أنقاض فرقة الزواوة التي أنشأها العثمانيون وكانت تتشكل فرقة الزواف من المجندين المحليين وكان لباسهم مستوحى من اللباس القبائلي المحلي لكن بألوان العالم الفرنسي بغيت التظليل وبث الكراهية والعنصرية. (بحوص، 2022، صفحة 667)

وهي فئة من سكان الجزائريين القاطنين بمنطقة القبائل، حيث يتكون أغلبهم من منطقة الزواوة الذين يقيمون شرق الجزائر وبالتحديد في جبال جرجرة، أعطت هذه الفرقة دافعا قويا في الحملات العسكرية إلى جانب القوات الفرنسية وفي العمل على التفرقة بين الشعب وتوطين الاستعمار الفرنسي، وقد استفادت من هذه الفرقة بعملمهم كمرشدين للمنطقة وكجنود في صفوف الجيش الاستعماري مساهمات في تجسيدها المشروع الاستيطاني الذي عملت على لإنجاحه بجميع الطرق والوسائل من اجل البقاء في الجزائر وانتهاك حقوقهم، وتفرقتهم واستفادة أيضا من هذه الفرقة من خلال العمل في صفوفها نظرا لمعرفتهم للمنطقة من تضاريسها ومسارات وغيرها خادمتا بذلك مصالح فرنسا، (سلامي، 2017، الصفحات 40-41)

لاحقا قامتفرقة الزواف المتكونة من 2000 جندي بالانخراط في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي بالجزائر حسب ما صرح به الماريشال دي بورمون Bourmont قائد الحملة العسكرية على الجزائر في جويلية 1830 شارك من قبل في حملات فرنسية في عهد نابليون الاول 1810 ضد ايطاليا وروسيا. (بلجة، صفحة 9) Bourmont لوزير الحربية في أوت 1830 (سلاماني، 2012، صفحة 161) فجاء في تصريحه قائلا "يوجد في الجبال الواقعة شرق الجزائر مجموعة سكانية معتبرة قائمة على مدنا بقوة عسكرية هامة فهناك رجال عبروا لنا عن رغبتهم في الانضمام إلينا" وعلى هذا الأساس قام الفرنسيون للسماح لهؤلاء المتعاونون للانضمام لصفوفهم. (بحوص، 2022، صفحة 667)

حيث كانت القوات تتشكل في بادئ الأمر من أجنب وفرنسيون وسكان منطقة القبائل لكن بعد 1840 تم تشكيل جيش مختلط من القوات الأولى بالإضافة إلى ثلة من المجتمع الجزائري وتم تقسيمهم إلى فيالق وكان لاموريسيير "Lamoriciere" ولد في 5 فبراير 1806 بفرنسا عين نقيباً لفرقة الزواف في 1830 ثم أصبح برتبة عقيد بهذه الفرقة في 1837 توفي في 11 سبتمبر 1865. (بلجة، صفحة 9) قائم على فرقة الزواف خلال ذلك قامت هذه الفرقة بمجموعة من الأعمال حيث أنها شاركت في الحملة الأولى والثانية على مدينة المديية سنة 1830. 1831،

الفصل الثاني: عملية تطبيق السياسة البربرية من طرف فرنسا في الجزائر

وخاضت معركة ضد جيش الأمير عبد القادر بمعسكر سنة 1833، وانضمت أيضا إلى الحملة على مدينة تلمسان ووهران سنة 1806 وقسنطينة سنة 1837 وغيرهم من الحملات ضد مناطق الوسط.

حققت هذه الفرقة عدة انتصارات لفرنسا ومصالحها في الجزائر حيث أعطت دفعا قويا في الحملات العسكرية الفرنسية في الجزائر من خلال العمل على تفرقة وتشتيت وحدته وذلك لغاية تثبيت جذوره فيها مع العمل على إفشال المقاومات وتجنيدهم ضد إخوانهم لخدمة مصلحة فرنسا وعملت بجميع الطرق للإنسانية من اجل البقاء في الجزائر وتفتيت وتحطيم قوة وحدته في شتى المجالات (سلاماني، 2012، صفحة 169)

كانت فرقة الزواف العسكرية من أهم وأقوى الفرق العسكرية التي شكلتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر حيث ساهمت وشاركت في العديد من الحملات في مناطق مختلف من الأراضي الجزائرية وقامت بالعديد من العمليات التخريبية كما قامت بإتلاف العديد من المحاصيل الزراعية ونهب حقوق الجزائريين مع القيام بحرق العديد من البيوت وغيرها فبفضلها نجحت الإدارة الاستعمارية على تحقيق سياساتها الاستعمارية القائمة على التوسع في أراضي الجزائر عن طريق الفيالق التي كانت تمثل سنة 1848 (6600) متعاونين محليين في صفوف الاحتلال (بحوص، 2022، صفحة 670) قال أندري جوليان في هذا الصدد "وخشية القيادة زيادة عدد القوات من الأهالي لعدم الثقة فيهم ولارتفاع تكاليفهم إلى الضعف" نجد ارتفاع عدد المتطوعين والمحليين الراغبين في خدمة فرنسا وهذا ما يجعل سياساتها في التوغل تتسارع (جوليان، 2013، صفحة 470.469).

بعد أن أحكمت فرنسا سيطرتها على المراكز الحضرية الكبرى في الجزائر في أعقاب الغزو العسكري الذي انطلق سنة 1830، اتجهت السلطات الاستعمارية إلى استثمار الموارد البشرية المحلية في دعم عملياتها العسكرية والإدارية. وقد تمثلت إحدى الآليات المبكرة لذلك في تجنيد الجزائريين ضمن تشكيلات عسكرية خاضعة للجيش الفرنسي، مثل والزواوة، وهي وحدات لعبت دورا مزدوجا في العمليات الحربية وفي ترسيخ النفوذ الفرنسي داخل الأرياف. غير أن النجاح العسكري لم يكن كافيا لإخضاع البلاد بالكامل، فقد أدركت الإدارة الاستعمارية الفرنسية الحاجة إلى جهاز إداري واستخباراتي قادر على فهم البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري وضبطها. من هذا المنطلق، تم إنشاء ما يُعرف بـ "المكاتب العربية" (Bureau arabes):

2: إنشاء المكاتب العربية (BUREAUX ARABES):

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر وجد المستعمر نفسه يجهل لغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليده وطبيعة بلاده الجغرافية لذلك حاول المحترم الفرنسي إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين القوات الفرنسية والجزائريين فأحدث الدوق دوروفيقو LE DUC DE ROVIGO الحاكم العام للجزائر عام 1833 فرعا في مكتبه سماه بالمكتب

العربي وأطلق عليه فيما بعد (مصلحة الشؤون العربية) هي عبارة عن نظام إداري يقوم على القوانين الاستثنائية وعلى الدعاية الفرنسية في الجزائر ومراقبة التجمعات الريفية والسيطرة عليها بهدف مراقبة السكان وقمع حركات معادية للحكم الفرنسي تولى تطبيقه ضباط فرنسيون وفي مقدمتهم الجنرال اوجين دوما (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 188). تحت إدارة النقيب لاموراسيير Lamoriciere لان لأنه كان يحسن اللغة العربية وكان هدف هذه الإدارة هو إخضاع الأهالي وبسط نفوذ فرنسا ولم تهتم لشؤون الأهالي، فهو يشكل الجهاز الشرعي للسياسة الأهلية نحو تكوين إدارة مباشرة للأهالي فكانت مصلحة مزدوجة عسكرية وإدارية في آن واحد (فركوس، 2013، صفحة 12).

نشأت إدارة المكاتب العربية بمقتضى مرسوم مؤرخ في 1 فيفري 1844 فقد كانت الاستراتيجية الاستعمارية ترمي وراء إنشاء المكاتب وإرسالها في مختلف أقطاب الوطن إلى تحقيق أهداف استراتيجية كثيرة منها:

- العمل على استمالة وإخضاع سكان القبائل للسلطة الاستعمارية
- مراقبة الزوايا والقادة الروحيين
- مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم مع توحيد وخدمة السياسة الاستعمارية
- تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي
- فرض الضرائب واستخلاصها

.وهدفها الأسمى هو ترسيخ فكرة الجزائر الفرنسية (فركوس، 2013، الصفحات 16-18).

بعد تأسيس للمكاتب العربية بصورة رسمية، وبشكل عام فان الإدارة الفرنسية قامت بالاهتمام بشؤون الاهالي وخلال هذه المرحلة تقسيم الجزائر كالتالي (غربي، 2007، صفحة 213)

أنشأ المارشال "ديبورمون" De Bourmont لجنة مكونة من جزائريين ومروسيين ويهود برئاسة احمد بوضربة سميت "بالمجلس البلدي" لم يحدد لهذا المجلس أي صلاحيات رسمية، لكنه تولى مهام توفير الأمور الضرورية والعاجلة كما منح حق التصرف في عائدات الضرائب واحتكار بيع الملح لتمويل نفقات المدينة. وفي 9 يناير 1831 صدر قرار بإنشاء "مجلس بلدي أهلي" يتكون من أعضاء مسلمين ويهود غير ان هذا المجلس تشكل في أوضاع مضطربة وفوضوية مما جعله مؤقتا لاحقا، عندما عين ملك فرنسا لجنة جديدة تتولى وظيفة ضابط الحالة

المدنية بدلا من "المجلس البلدي الأهلي" مخصصا ميزانية من الدولة لتسيير شؤون المدينة (بن داهة، 2015، الصفحات 48-49)،

وفي أوت 1836 صدر قرار يقضي بإدراج مداخيل ونفقات بلديات الجزائر ضمن "الميزانية الاستعمارية" Budget colonial، ولقد استمر هذا الحال دون تغيير في النظام الإداري للبلديات لمدة 11 سنة، وفي عام 1848 بدأت بعض التطورات والتغيرات تطرأ عليه حيث تم في 31 يناير من نفس السنة إنشاء ستة بلديات كاملة الصلاحيات. كذلك في 16 أوت 1868 اصدر الجنرال "كافينياك Cavignac" رئيس السلطات التنفيذية أمرا بإنشاء بلديات كاملة الصلاحيات في إقليم الجزائر، وفي مجال ونظام تطبيق للقانون الفرنسي الصادر في 7 ابريل 1884 تحصلت البلديات ذات الصلاحيات الكاملة في الجزائر على استقلال إداري ومالي مثلها مثل التي في فرنسا وبموجب قرار 20 ماي 1868 ومرسومين 7 أبريل 1884 و 6 فيفري 1919 تم تنظيم إدارة البلديات في الجزائر وفق نظام يخدم المصالح الاستعمارية فقد نصت هذه القوانين على أن يتولى المعمرين الفرنسيين رئاسة البلديات الكامل الصلاحيات كما سيتم تعيين نواب خاصين على رأس المراكز الاستيطانية مع إسناد مهام ضابط الحاكم المدني وضابط الشرطة القضائية في الوقت نفسه (بن داهة، 2015، صفحة 51.50).

وفي 22 جويلية 1834 يعتبر قرار الجزائر مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحرب وقسمت على ذلك إلى ثلاث ولايات (ديبارتمون) هي الجزائر، ووهران، وقسنطينة يديرها كل منها "حاكم عسكري" وتسير وفق أوامر ملكية وقد تلاه قرار 1 سبتمبر 1834، الذي تم فيه تصنيف المدن الساحلية الكبرى: (الجزائر ووهران وعنابة) كمناطق مدنية وأنشأت فيها أولى البلديات بينما اعتبرت المناطق الأخرى مناطق عسكرية ثم جاء أمر 15 ابريل 1845 الذي صنف الجزائر إلى ثلاث أنواع من الأقاليم كالتالي:

1/ الأقاليم المدنية Teruocres civils: وهي مناطق تحتوي على العدد كافي من الأوروبيين ويتم تطبيق القوانين الفرنسية فيها وتقسم إلى دوائر وبلديات .

2/ الأقاليم المختلطة Teritoires Mixtes: وهي مناطق يتواجد بها عدد محدود من الأوروبيين تسيير من طرف السلطات العسكرية وتتحول تدريجيا الى مدنية مع تزايد عدد المستوطنين.

3/ الأقاليم العربية: وهي أماكن يكاد ينعدم فيها الوجود الأوروبي وتخضع كليا للحكم الأوروبي ويمكن تحويلها إلى مختلطة عند استقرار المستوطنين فيها (لونيس، صفحة 80).

ثم قسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات رئيسية وكان على رأس كل ولاية مسؤول معروف بـ "préfet" يتم تعيينه من طرف وزير الداخلية الفرنسي ويخضع هو الآخر إلى الحاكم العام. وقد تم إنشاء "مجلس عمومي" منتخب من

الفصل الثاني: عملية تطبيق السياسة البربرية من طرف فرنسا في الجزائر

طرف الأوروبيين للمساعدة في تسيير شؤون الولايات وقد ضمت هذه المجالس في مراحل متأخرة عددا محدودا من الجزائريين، وفي 1908 أصبح بعده ينتخبون ولا يتم تعيينهم، ثم قسمت كل ولاية إلى دوائر "sous-préfecture"، ويشرف عليها نائب "sous préfet"

وقسمت الدوائر الى بلديات وهي نوعان:

أ/ بلديات كاملة الصلاحيات commune de pleinescercice:

ولقد تم إنشاؤها وفق مراسيم 16 أوت ومرسومات 9 و16 ديسمبر 1848 كانت هذه البلديات توجد في المناطق ذات الكثافة الأوروبية الكبيرة وقد تم تطبيق فيها القوانين الفرنسية بطريقة انتقائية ويشرف عليها فرنسيون منتخبون

ب/ بلديات مختلطة commune Mixtes:

وقد ظهرت هذه بموجب مرسوم 27 ديسمبر 1866 في أماكن يسكنها غالبية مسلمة واقلية أوروبية ورغم ذلك كان الأوروبيون يمتلكون الأغلبية الساحقة في المجال في المجلس البلدي، ومنذ 1871 تولى إدارتها متصرفون إداريون (Administrateurs) يعرف بالحاكم العام يقوم بمهام متعددة منها رئيس بلدية وقاضي وقائد شرطة وغيرها وقد وصل عددها في 1869 الى 17 بلدية ثم توسعت بعد ذلك على حساب المناطق العسكرية (لونيس، صفحة 81).

هكذا قسمت إدارة المكاتب العربية الفرنسية الجزائر على عكس ما كان عليه قبل وأثناء الاحتلال. بينما كان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي قائم على نظام القبيلة والعشيرة إلا أن الفرنسيين من خلال دراساتهم الواسعة للمجتمع الجزائري قبل الاحتلال أرادوا أن يقسموه على فئات اجتماعية على أساس عرقي، منها فئة الأتراك الطبقة المرموقة ثم العرب والبربر وهم السكان الأصليين وأخيرا اليهود (الخطيب، 1985، صفحة 80)

كما نجد بعض الباحثين حصروا التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري في طبقتين هما: الطبقة الأولى وهي طبقة عليا وتشمل الفئة الارستقراطية الدينية والتي تمثل الأشراف والمرابطين وزعماء الطرق الصوفية وكبار التجار وملاك الأراضي الكبيرة، أما الطبقة الثانية هي طبقة اجتماعية سفلى وتشمل أغلب الجزائريين من معلمين وقضاة وغيرهم. منذ وطأة الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر عام 1830 استطاع أن يقضي على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حيث اختفت فئة الأتراك والكررا غلة نهائيا، وحتى أنها مست الطبقة السفلى التي كانت تسكن الأرياف والقرى التي كانت مصدرا أساسيا لحياة غالبية المجتمع الجزائري أصبحت في بداية الاحتلال

معرضة للنهب والسلب مما دفع الفلاحين لبيع أراضيهم للمعمرين والهجرة ودالك جراء الاضطهاد والفقر والحاجة (بوضرساية، 2012، الصفحات 106-107)

المبحث الثاني: السياسة التعليمية والثقافية .

وهكذا يتضح أن السياسة الإدارية والعسكرية التي انتهجتها فرنسا في منطقة القبائل لم تكن مجرد تدابير أمنية أو تنظيمية فقط، بل كانت جزءا من مشروع استعماري شامل يقوم على التفريق الإثني والثقافي داخل المجتمع الجزائري. فقد سعت السلطة الاستعمارية من خلال تكوين فرق مختلفة منها فرقة الزواوة، وإنشائها العديد من المكاتب العربية، وتوظيف الزعامات المحلية إلى خلق واقع إداري وعسكري خاص بمنطقة القبائل، وهذا لتؤكد انفصالها عن محيطها العربي الإسلامي. وعليه هذه السياسة، التي أنبتت على فرضية الاختلاف البربري، لم تترك في حدود الإدارة والسلاح، بل وجدت امتدادها الأكثر عمقا في ميدان التعليم، حيث انتقلت فرنسا إلى مرحلة جديدة من المشروع التفريقي، عبر بناء منظومة تعليمية موجهة خصيصا للقبائل، تهدف إلى إعادة تشكيل الهوية الثقافية والدينية للسكان. ومن هنا، تبرز السياسة التعليمية الفرنسية البربرية كأداة ناعمة لكنها فعالة، عملت على تأكيد التفرقة الثقافي والمعرفية، وطرحت تساؤلات ماهي الأساليب التي انتهجتها في ذلك؟

أولا: إنشاء المدارس القبائلية:

في سياق تنفيذ مشروعها الثقافي التفريقي، لم تكتف السلطات الاستعمارية الفرنسية بوضع تصور نظري للسياسة التعليمية البربرية، بل سارعت إلى تجسيده ميدانيا من خلال إنشاء شبكة من المدارس الموجهة خصيصا لسكان منطقة القبائل. وقد شكلت هذه المدارس أولى أدوات الاختراق الثقافي الفرنسي في الوسط البربرية، . ومن هذا المنطلق، يُعدّ التوسّع في إنشاء المدارس القبائلية الخطوة الأولى الفعلية في تطبيق السياسة التعليمية البربرية، والتي حملت في طياتها أبعادًا ثقافية وإيديولوجية عميقة تتطلب الوقوف والتعرف عليها فمنذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن التعليم مجرد وسيلة للمعرفة بل تحول إلى أداة استراتيجية لتحقيق الغزو الثقافي والسيطرة على السكان المحليين، وخلال هذا التوجه ركزت الإدارة الفرنسية على تكثيف جهودها في هذه السياسة مستهدفة منطقتي القبائل معتبرة أنها منطقة مثالية لتنفيذ المشروع التعليمي لما لها من مميزات تسمح بذلك.

في 12 فيفري 1873 قدم الكولونيل قائد دائرة الأربعاء نايتايراثن (فورت ناسيونFort_Nationol) للحاكم العام دو قايدون Deguydon خطة تهدف إلى فرنسة سكان القبائل، مشيرا إلى أن السياسة الفرنسية السابقة ركزت على تعريب القبائل بدلا من فرنستهم لذلك اقترح إلغاء المدارس (العربية . الفرنسية) حيث تأسست هذه المدارس في

الجزائر بموجب مراسيم سنة 1850، وكان الهدف المعلن منها هو الإدماج، لكنها لم تنظم فعليًا، حيث اتخذت طابعًا سياسيًا أكثر من كونه تربويًا، إذ استُخدمت كوسيلة للتحكم في القبائل والتأثير في علاقاتها الداخلية بما يخدم أهداف الاستعمار الفرنسي (حلوش، 2013، صفحة 54)

ومع السعي وراء تحطيم دور الزوايا الدينية لغاية إنشاء مدارس فرنسية جديدة في المنطقة. بعد لقاء أجراه الحاكم العام دو قايدون (Deguydon) مع مدير الدراسات، أعلن أن هذا المشروع جاء بناء على طلب أعيان القبائل حيث تم الاتفاق على تأسيس مدرستين أو ثلاث مدارس فرنسية تقوم البلديات الأهلية بتمويلها (اجيرون ش.، 2007، صفحة 610).

بعد استطلاع رأي سكان المحليين حول التعليم الفرنسي تبين أن 51 شخصا صوت لصالح التعليم الفرنسي بينما عارضه 16 شخصا، ورغم ذلك اشترط في الموافقة أن يتم تدريس اللغة العربية لهم على يد مدرسين جزائريين (سعيدي م.، 2012، صفحة 155)

وتم خلال ذلك منح الإذن من طرف الحاكم العام دو قايدون Deguydon لإبلا فيجري بفتح مدارس خاصة في بلاد القبائل. كما أسس السوسوعيين الذين كانوا من أوائل المناصرين لفئة القبائل مدرسة في جامع الصهاريج سنة 1873، وأخرى في آيت الأربعاء، وبعدها جاء الآباء البيض فأنشأ مدارس إضافية في كل من منطقة صدقة، واذرار ملال، ووزان.

يمثل تأسيس المدارس القبائلية إحدى الأدوات التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية الفرنسية لتفكيك البنية التقليدية للمجتمع القبائلي، عبر إدخال نموذج تعليمي مفرنس يستهدف فئة محددة من السكان المحليين. وقد أدى هذا التوجه إلى بروز نخبة جديدة تحمل تعليمًا غربيًا، مما عمق الفجوة الثقافية والاجتماعية داخل القبائل، وأسهم في إحداث نوع من الانقسام بين "المتعلمين" وفق النمط الفرنسي وبقية أفراد المجتمع.

وفي سياق هذا المسعى الاستعماري لخلق وسطاء محليين يدينون بالولاء للنظام القائم، ظهر نمط آخر من المؤسسات التعليمية، وهو المدارس الوزارية، التي اتخذت طابعًا وظيفيًا أكثر وضوحًا، حيث كانت موجهة خصيصًا لإعداد فئة معينة لتولي مناصب إدارية، في إطار سياسة استغلال النخب وتوجيهها بما يخدم مصالح السلطة الفرنسية.

تأسيس المدارس الوزارية في القبائل الكبرى: تجربة نموذجية في المشروع التعليمي الفرنسي (1881-1883).

بعد دراسة واسعة للوضع، تقرر جعل منطقة القبائل الكبرى مركزاً رئيسياً لتجربة التعليم الفرنسي الموجه للسكان الأصليين، وذلك بناءً على نتائج تحقيقات ميدانية. وبتاريخ 23 أوت 1881، صدر مرسوم رسمي عيّن بموجبه السيد شير (Scheer) مشرفاً عاماً على تنظيم التعليم في هذه المنطقة، إلى جانب مسؤولياته في الإشراف على أعمال بناء المدارس، وقد كان يشغل منصب مدير مدرسة في فور ناسيونال (الأربعاء ناث إيراثن حالياً)، ويتحدث بطلاقة اللغتين العربية والقبائلية، كما كانت لديه معرفة عميقة بعادات السكان المحليين، وهذا ما ساعده على تسهيل مهمته. (جعفر وولباز، 2021، الصفحات 427-430)

تعد هذه التجربة استثنائية لكون الإدارة الفرنسية - الممثلة بوزارة التعليم - قامت بتحمل كافة تكاليف التعليم، رغم أن هذا الدور من اختصاص البلديات عادةً. وقد جاء ذلك نتيجة تأثير التيارات الفكرية التقدمية التي تبناها جول فيري GULES FERRY، والتي هدفت إلى "تمدين الأهالي" من خلال التعليم، ضمن رؤية حضارية فرنسية تعتبر أن التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني هو وسيلة ناجعة لتحقيق الاندماج، كما حدث في فرنسا. (جعفر وولباز، 2021، الصفحات 430-434)

في هذا السياق، صدر مرسوم بتاريخ 9 نوفمبر 1881، يقضي بإنشاء ثماني مدارس ابتدائية عامة في منطقة القبائل الكبرى، أُطلق عليها اسم "المدارس الوزارية". وقد أمر مدير التعليم في الجزائر بالشروع في حيازة الأراضي اللازمة لإنشاءها، بناءً على وعود بيع تفاوض بشأنها إيميل ماسكويه. وتم اختيار مواقع المدارس الأولى في كل من المناطق التالية: تاويرت ميمون، قبيلة بني تيزي راشد (ضمن بلدية فور ناسيونال المختلطة)، جمعية الصهاريج

كان من الملفت أن تتحمل وزارة التعليم الفرنسية نفقات الإنشاء بالكامل، بسبب رفض البلديات تمويل تعليم الأهالي، ما أبرز خصوصية هذه المبادرة. وتم تعيين معلمين حاصلين على شهادات عليا، مع فرض شرط الزواج عليهم قبل استلام وظائفهم، نظراً لطبيعة المجتمع المسلم المحلي.

كما خضع المعلمون لتكوين خاصيما يُعرف بـ "المعيد العادي" (cours normal)، مدته سنة واحدة، وهو مركز كان من المخطط إنشاؤه في تيزي وزو، لكنه استُحدث في نهاية المطاف في فور ناسيونال. باشر المهندسون العسكريون على بناء مرافق الدروس والسكن. وركز التكوين على تعليم اللغة القبائلية، وفهم عادات السكان،

مع تدريس مبادئ أساسية في الصحة والتطبيب والنظافة، لتفادي الصدام مع الثقافة المحلية.(جعفر و ولباز، 2021، الصفحات 434-440)

ولقد أدت هذه المنافسة التي لم تكن في الحسبان إلى تحفيز المجال المحلي عندما كان المجلس العام يطالب بغلق المدارس الدينية الكهنوتية او الكهنوت: يشير مصطلح الكهنوت إلى وظيفة الكاهن أو مرتبته داخل المؤسسة الدينية، وهو مصطلح يُستخدم لوصف الدور الديني الرسمي الذي يمارسه رجال الدين، خصوصاً في الديانتين اليهودية والمسيحية. يُطلق على الأشخاص الذين يشغلون هذه الوظيفة اسم رجال الكهنوت، وهم من يتولون أداء الطقوس والشعائر الدينية، والإشراف على الحياة الروحية لأتباع الديانة. أما من الناحية اللغوية، ف"الكهنوت" هو لفظ مُعَرَّب، يُنطق بفتح الكاف والهاء، وضمّ النون، ويُشير إلى رتبة الكاهن، كما يُمكن أن يُستخدم بشكل أوسع للدلالة على نظام ديني هرمي منظم.

وجد نفسها مضطرة إلى الموافقة على قرض خاص قدره 20,000 فرنك بهدف تشجيع بلديات القبائل على دفع رواتب المعلمين الفرنسيين كجزء من مصاريفها الأساسية، وقد تم تجديد هذا القرض بين سنتي (1875 و 1876)، ولكن تم إلغائه في 1877 لأن البلديات لم تكن تملك الموارد المالية الكافية(اجيرون ش.، 2007، صفحة 611).

وفي هذا السياق حاول جولفييري Jules Ferry وزير التربية والتعليم الفرنسي آنذاك سنة 1881 إنشاء 15 مدرسة تابعة مباشرة للوزارة الفرنسية وعلى عاتقها ثلاث أرباع التكاليف مع تحمل المجلس العام للجزائر الجزء المتبقي إلى انه تم رفض قراره، ولكن بعده قررت الوزارة أن تتكفل الحكومة الفرنسية وحدها بجميع النفقات اللازمة لإنشاء هذه المدارس وهذا جعل من الضروري اختيار معلمين ذوي كفاءة عالية قادرين على الدفاع عن المشروع الاستعماري الفرنسي واستقطاب التلاميذ الجزائريين لذلك نص المشروع على تعليم الأوروبيين اللغة البربرية في غضون (6) ستة أشهر فقط من أجل سهولة اندماجهم داخل المجتمع القبائلي وبموجب هذا تم وضع برنامج لإنشاء ثمانى مدارس ابتدائية عمومية تحت إشراف مباشر للحكومة الفرنسية تفاديا لأي معارضة من طرف البلديات المحلية وقد كان يشرف على هذه المدارس مدرسون أوروبيين بمساعدة معلمين جزائريين مكلفين بتعليم القران الكريم لضمان استمرارية المدارس وكسب ثقة التلاميذ وأولياءهم وعلى هذا الأساس تم وضعهم وتصنيفهم كالتالي: (سعيدي م.، 2012، صفحة 154).

المدارس (الأهلية القبائلية):

المنطقة	عدد المسجلين	عدد المتدربين الباقين
تيزي راشد	138	92
جماعة صهاريج	196	176
إغيليمولا	84	67
فور ناسيونال	65	35
ميشلي	60	55

المدارس الفرنسية (خاصة بالمستوطنين):

تيزي وزو	106	13
دلس	92	32
عزازقة	34	04
دراع الميزان	57	25
برج منايل	62	16

تُظهر البيانات فجوة واضحة في الأداء التعليمي بين المدارس القبيلية والمدارس الخاصة بالمستوطنين، ما يعكس تفاوتًا في جودة التعليم والإمكانات المتاحة لكل فئة (سعيد م.، 2012، صفحة 157).

تشير الإحصاءات من خلال تتبع انتشار التعليم في منطقة القبائل إلى وجود عدة مدارس بعدة قرى وتحتوي هذه المدارس على أعداد متفاوتة من التلاميذ فنجد في مدرسة عزوزة هناك 44 تلميذ بينما بلغ عدد التلاميذ في مدرس ثادرتا و فلا 29 تلميذاً، وفي اث لعزيب 20، وفي اث السعادة 30 تلميذ، كذلك في اس احرزون 40 تلميذ، أما فيما يخص منطقة حوض الصومام فقد تم العثور على مدرستان في أقبو المختلطة أما بالنسبة لمنطقة الصومام فقد

احتضنت سبع مدارس وبذلك أصبح الدارسون يمثلون 51% من تلاميذ الجزائر أي ما يعادل 1800 ممتدرس (سعيد م.، 2012، صفحة 158).

وقد نصح ايربان (Urban) بجذب التلاميذ عبر توزيع الملابس والغذاء واقتراح إنشاء مدارس مهنية لجعل التعليم ذا منفعة مادية، وذكر أيضا المفتش cherbommeou بضرورة دمج تدريس القرآن إلى جانب التعليم الفرنسي لجعله أكثر قبولا ووعد ما سكريه Emile Masqueray بالمحافظة على بعض من التعليم الديني (اجيرون ش.، 2007، صفحة 614)، وفي شهر جانفي 1881 تم تكليف إيميل ما سكاريه مدير مدرسة الأدب بمدينة الجزائر بمهمة ميدانية في منطقة القبائل الكبرى، تم اختياره نظرا لمعرفته العميقة بالمنطقة وخبرته السابقة حول الأوضاع العامة بها ومن خلال ذلك اقترح مواقع مناسبة لبناء مدارس جديدة خاصة على أطراف منطقة "فورناسيونال لأربعاء نايتايراثن (جعفر وولباز، 2021، صفحة 441)

وقد أسهم هذا المشروع التعليمي المتمثل بإنشاء مدارس فرنسية بشكل مباشر في بروز نخبة محلية جديدة، تشكلت في كنف المدرسة الفرنسية، وبدأت تعكس ملامح هوية متذبذبة بين الانتماء إلى المرجعية الفرنسية والانغراس في البيئة البربرية المحلية.

ثانيا: تشكيل نخبة بربرية مهلهلة الهوية:

في سياق السياسة التعليمية الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر، برزت المدارس الفرنسية البربرية كأداة فعالة لتحقيق أهداف تتجاوز مجرد التعليم، إذ لم تكن ترمي فقط إلى نشر المعرفة، بل إلى إعادة تشكيل البنية الثقافية والهوية لسكان منطقة القبائل وفق منظور استعماري خاص. لقد سعت الإدارة الفرنسية من خلال هذه المدارس إلى إنتاج فئة اجتماعية تمتاز عن محيطها، عبر بثّ قيم مغايرة للمنظومة التقليدية، وتعزيز شعور بالاختلاف الثقافي واللغوي. ومن رحم هذا المشروع ظهرت بوادر نخبة بربرية تعاني من اضطراب في المرجعية والانتماء.

لقد استعمل بعض المؤرخون أمثال ناصر الدين سعيدوني مصطلح "النخبة البربرية" لوصف مجموعة من المثقفين الجزائريين المتفرسين الذين ظهروا في بلاد القبائل خلال الفترة الاستعمارية ويقصد به أبناء منطقة القبائل الذين درسوا في المدارس الفرنسية التبشيرية وارتبطوا بالثقافة الفرنسية أكثر من ارتباطهم بالثقافة العربية الإسلامية متبنين نظرة خاصة للهوية البربرية بعيدا عن الانتماء العربي الإسلامي مما جعل الإدارة الفرنسية تحتفي بهم وتعتبرهم نموذجا لنجاح سياستها البربرية الجديدة (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 160).

وقد استعمل هذا المصطلح أيضا "النخبة البربرية" من قبل الباحث سعدي مزيان للإشارة إلى تلك الفئة من الجزائريين القاطنين خاصة في منطقة القبائل ممن تخرجوا من المدارس الفرنسية متأثرين بثقافتهم وقد شكلوا مع مرور الوقت تيارا فكريا متفرنسا ذو ميولات بربرية ويستند هذا الوصف إلى تصنيف المؤرخ محمد الميلي الذي اعتمد عليه مزيان حيث قسم المثقفين في الجزائر إلى ثلاثة فئات وهي:

. الفئة المتمسكة بهويتها: صحيح أنهم فئة استفادوا من التعليم الفرنسي لكنهم ظلوا متمسكين بشخصيتهم الوطنية ولم ينفصل عن مجتمعهم وذلك كان باديا في محافظتهم على لباسهم وسلوكهم العربي الإسلامي داخل المدرسة أو خارجها.

• أما الفئة الثانية: هي الجماعة التي خضعت لإغراءات الاستعمارية من خلال انبهارهم بالحضارة الفرنسية فأصبحت علاقتهم تبعية ولا إرادية.

• أما الفئة الثالثة: هي التي تبنت الفكر الإدماجي منفصلة عن أصلها العربي الإسلامي والمتخلون عن أحوالهم الشخصية الذين يعرفون بالإدماجين (سعدي م.، 2012، صفحة 171 172).

وفي هذا إطار أثمرت جهود الإدارة الفرنسية ومساعي سياستها في نقل الفكرة البربرية من مكاتب المستشرقين إلى هذه الشريحة من المثقفين الذين تخرج معظمهم من المدارس اللاتكينية والمؤسسات التبشيرية ونذكر منهم:

بلقاسم بن سديرة 1845_1901: ولد في مدينة بسكرة سنة 1845 وقد عرفت آنذاك اضطرابات سياسية وصراعات بين عائلة ابن قانة وأولاد بوعكاز، وقد تدخل فيها الأمير عبد القادر وحلفائه كما كانت تعاني في ذلك الوقت من نتائج ثورة الزعاطشة سنة 1849 حيث تعرضوا في تلك الفترة لقمع فرنسي شديد، أما فيما يخص كيف تلقى ابن سديرة تعليمه في هذه الظروف غير معروفة وفي 1857 تأسست بالعاصمة معهد سمي " بالمعهد السلطاني" حيث درس فيه وتخرج منه سنة 1863 (سعد الله ا.، 1998، صفحة 53.52).

بعدها سافر إلى فرنسا لمواصلة دراسته بمدرسة "تكوين المعلمين" حيث قضى سنتين كاملتين هناك على نفقت وزارة الحربية الفرنسية التي كانت تشرف على تكوينه، ولقد أظهر بلقاسم بن سديرة تفوقا واضحا منذ سنته الأولى التي درس فيها، وهذا دفع بمدير المدرسة إلى مراسلة الحاكم العام مشيدا بذكائه وطالبا إرسال المزيد من الطلبة النجباء أمثالهم بالمدرسة مع نهاية السنة الثانية تحصل على الشهادة ونال تقدير أساتذته فعاد بعدها إلى الجزائر ليعمل مدرسا بمدرسة ترشيح المعلمين النورمال (سعد الله ا.، 1998، صفحة 55).

توجه ابن سديرة إلى أعماق منطقة جرجرة حيث أجر بحوثاً ميدانية حول العادات والتقاليد واللغة واللهجات المختلفة هناك ونتج عن ذلك مجموعة من الأعمال منها نشره بحث بعنوان "مهمة في بلاد القبائل حول اللهجات البربرية وإدماج الأهلالي" وقد تم تكليف بها من قبل الإدارة الفرنسية (سعيد م.، 2012، صفحة 174).

ألف بلقاسم بن سديرة حوالي سبعة كتب كلها تدور حول تعليم اللغة من خلال هذه الأعمال ساهم ابن سديرة في تكوين عدد من التلاميذ الاستعمار الفرنسي والجزائريين، ومن أبرز تلامذته المستشرقين رينيه باسيه (René Basset) هو مستشرق فرنسي بارز وُلد سنة 1855 وتوفي سنة 1924. يُعد من أوائل المتخصصين الأوروبيين في دراسة اللغات البربرية (الأمازيغية) واللهجات العامية المغاربية، وقد ساهم بشكل كبير في تطوير الدراسات الاستشراقية المتعلقة بالثقافة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية (بنيرد، 2020، صفحة 1).

توفي بلقاسم بن سديرة بتاريخ 30 نوفمبر 1901 في الجزائر وقد وصفته مجلة إفريقيا الفرنسية وذلك لكفاءته العالية لكنها لم تذكر عن تجنسه بالجنسية الفرنسية بل ركزت على مدحه وعبرت عن مدى حزنها لفقده كما سردت الأوسمة التي تحصل عليها والمناصب التي شغلها (سعد الله ا.، 1998، صفحة 58.57).

جوقة الشرق (Chevalier De La Légion d'Honneur)

- وسام التعليم العمومي تمنحه الأكاديمية (Officier De L'instruction Publique)

نيشان الافتخار التونسي (Commandeur Du Nichan IFTIKHAR De Tunis)

- الميدالية العسكرية (سعيد م.، 2012، صفحة 175).

أما من حيث الوظائف فقد شغل منصب في مجال التعليم خاصة في تدريس اللهجات العربية، وكان آخر منصب له وهو في مدرسة الآداب بالجزائر حيث خلفه في هذا الدور ادمان (سعد الله ا.، 1998، صفحة 58).

يمكن القول إن شخصية بلقاسم بن سديرة تأثرت بشكل ملحوظ بالثقافة التي غذته بها السلطة الاستعمارية الفرنسية، حيث كانت المؤسسات الاستعمارية تسعى إلى تكوين نخبة بربرية ذات فكر مستوعب لآليات الحكم الفرنسي، تعمل كجسر بين السلطة والمجتمع المحلي. استوعب بن سديرة هذه الثقافة الاستعمارية، مما أتاح له المساهمة في صياغة خطاب بربري متوافق مع المصالح الاستعمارية في بعض الأحيان، وفي الوقت ذاته يعبر عن مطالب الهوية المحلية وينتقل بنا الحديث إلى شخصية أخرى بارزة في المشهد ذاته، وهي شخصية: عمر بن سعيد بوليف .

عمر بن سعيد بوليفة: يعد من أوائل سكان منطقة الزاوة الذين تأثروا بالمشروع الاستعماري الفرنسي فكان ضحية المخططات الثقافية ولد في قرية "عدني" بالزاوة عام 1865، وهو من عائلة متواضعة رغم أن أصلها يعود إلى ألبلقاسم بن عمر وهي عائلة شريفة أو مرابطة (أي من رجال الدين الشرفاء) توفي والده وهو صغير فعاش يتيما فكفلته والدته التي منحتة الرعاية والاهتمام (سعد الله ا.، 1998، صفحة 58. 59)، وفي سنة 1875 التحق بأول مدرسة فرنسية افتتحت في الزاوة وكانت المدرسة في ذلك الوقت نادرة جدا ولا يقبل فيها إلا أعداد محدودة من التلاميذ (سعيد م.، 2012، صفحة 177).

لقد كانت الفترة المبكرة له من حياته منفتحة على آثار ثورة 1871 من مصادرات وقمع ونفي وأحكام بالإعدام ونتيجة لهذا اضطر عمه إلى إدخاله إلى المدرسة الفرنسية من أجل التخلص من مسؤوليته (سعد الله ا.، 1998، صفحة 59).

أما فيما يخص مساره المهني بدأ كمعلم ممرن بسيط في تما زيع ثم عين معلما أهليا مساعدا وهو منصب يقتصر على الجزائريين دون إمكانية الترقية إلى منصب معلم مرسوم. لاحقا التحق بمدرسة ترسيم المعلمين ببوزريعة سنة 1896، ورغم ذلك لم يتم الاعتراف به بصفة معلم رسمي إلا في سنة 1922 قبل وفاته بـ 10 سنوات رغم قضائه جل حياته في ميدان التعليم. (سعيد م.، 2012، صفحة 177).

إلى جانب عمله في التعليم تميز بوليفة بغزارة إنتاجها الأدبي والتاريخي. أما فيما يخص مجال الأدب واللغة فقد جمع مجموعة كبيرة جدا من الشعر الزواوي ونشره سنة 1904، أما في ميدان القانون والأعراف المحلية فقد أنجز بوليفة بحثا مهما بعنوان "قانون عدني" نسبة إلى قريته عدني وهي تضم خمسة (5) قرى بين تيزي وزو وعين الحمام، وقد قدم هذا العمل سنة 1905 و تم نشره ككتاب مستقل وقد اعتبر باصبيه هذا العمل مساهمة قيمة في توثيق الأعراف الزواوية غير المكتوبة وأشار إلى إن القوانين الفرنسية المطبقة في المنطقة ستؤدي حتما إلى اختفاء الأعراف، ولقد أثار بوليفة إلحاحا على مجموعة من النقاط منها . أن زاوة كانت مستقلة عن الإدارة العثمانية وهو طرح لم يرفض من قبل الإدارة الفرنسية ولكنه أدلى تهميشه من قبلهم بعد نشره لكتابه "جرجرة عبر التاريخ" إلأن توفي في 8 جوان 1931 بمستشفى مصطفى باشا الجامعي. (سعيد م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871. 1914، 2012، صفحة 178).

وهكذا فإن النخبة البربرية المتفرنسة لم تكن نتاجا عرضيا، بل ثمرة مباشرة للسياسة التعليمية الاستعمارية التي استهدفت فئات بعينها من سكان منطقة القبائل. فقد شكّلت المدرسة الفرنسية أداة رئيسية لإعادة تشكيل الوعي والهويات، عبر غرس قيم الثقافة الفرنسية وتكريس القطيعة مع الأسس الفكرية والدينية التي كانت

تحكم حياة السكان قبل الاستعمار. ومن هنا تبرز أهمية الوقوف عند نتائج هذه السياسة التعليمية، لفهم كيف أثره على منطقة القبائل.

نتائج السياسة التعليمية في منطقة القبائل:

سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال سياستها التعليمية في الجزائر، وفي مقدمتها فرنسة التعليم والقضاء. ولم تطل هذه الغايات مجرد شائعات بل تم دعمها بإجراءات عملية كان الهدف منها دعم فكرة الإقليمية في منطقة القبائل، تمهيدا لتحقيق مشروع الإدماج الكامل ضمن الحكومة الفرنسية. وقد حاولت خلال هذه السياسة غزو منطقة القبائل فكريا على غرار باقي المناطق وقد انعكس هذا التوجه في اختلال التوازن الجغرافي للمدرسين الجزائريين، حيث أن 89% منهم كانوا من أصول قبائلية، وبلغ عددهم 471 مدرسا من مجموع 526 مدرس. من بينهم مدرسون ينتمون إلى تيزي وزو، وكذلك بجاية بحوالي 66 مدرس. ورغم ذلك فإن عداد التلاميذ الذين تلقوا التعليم الفرنسي بلغ حوالي 12,051 تلميذا، من أصل سكانها 440,000 نسمة. ومن هذا فقد وصل عدد التلاميذ الذين واصلوا دراستهم إلى 252 دارسا. وبعد تحصيلهم على الشهادة الابتدائية. واصل معظمهم في حين طل بعضهم الدراسة في قراهم لمساعدته أهليهم. ورغم هذه الجهود فإن السياسة التعليمية الفرنسية فشلت في تحقيق أهدافها وذلك لأسباب عدة من بينها:

تعرضت السياسة التعليمية الفرنسية لمعارضة من طرف الأوروبيين المقيمين في الجزائر الذين أبدوا تخوفهم من تعليم الأهالي لما يشكله ذلك من تهديد محتمل لمصالحهم ونفوذهم.

.قوبلت هذه السياسة بالرفض من طرف الجزائريين أنفسهم لإدراكهم أنها تهدف إلى تقسيم صفوفهم وتقويض وحدتهم.

. فرضت هذه السياسة من طرف الإدارة الفرنسية المتروبول دون مراعاة دقيقة للواقع الاجتماعي والثقافي لمنطقة القبائل. فرض هذه السياسة من قبل المتروبول دون معرفة دقيقة بواقع المجتمع الجزائري في منطقة القبائل أو غيرها، ورغم ذلك سجل تجاوب مع هذه السياسة في بعض المناطق مثل قبيلة بني بني ويعود ذلك لعامل الرئيسي وهو عدم وجود مدارس قرآنية (حلوش، 2013، صفحة 88.90).

لقد كشفت السياسة التعليمية الاستعمارية عن وجهها الحقيقي، لا بوصفها وسيلة لتقدم الحضاري، بل كأداة لتشويه الخصوصية الثقافية وفق التصور الفرنسي. فبعد أن سعت إلى فرنسة التعليم والقضاء، وجعل من اللغة الفرنسية أداة مركزية لتنظيم الحياة الإدارية والثقافية، عملت على إعادة إنتاج نخبة متفرنسة منفصلة

عن عمقها الثقافي والديني، حيث أفرغت المدرسة من محتواها وجردتها من مقوماتها الحضارية المرتبطة بالبيئة الجزائرية الإسلامية. مما جعل المشاريع التعليمية تصل إلى نقطة الصفر من حيث تحقيق أي انسجام مع مقومات المجتمع الجزائري، وفي هذا الصدد فسح المجال أمام سياسة استعمارية موازية لا تقل خطورة عن سابقتها وهي السياسة الدينية، التي استهدفت تفكيك المرجعية الدينية الإسلامية، ومحاولة إخضاعها للمراقبة والتأطير بما يخدم مصالح الاحتلال.

المبحث الثالث: السياسة الدينية.

بعد فترة من احتلال فرنسا للجزائر أدركت السلطات الاستعمارية أن سبب اتساع دائرة الرفض والمقاومة نابعا من وعي المجتمع الجزائري وتشعبه بهويته الإسلامية. وهو ما ظهرتمن خلال اندلاع الثورات الشعبية المتتالية التي عبرت تمسك الجزائريين بالإسلام وقيمه، ومن هذا المنطلق اعتبر الإسلام من قبل القادة العسكريين ورجال الكنيسة احد العوائق الأساسية أمام نجاح المشروع الاستعماري ولذلك راو أن السبيل إلى بسط النفوذ الفرنسي يمر عبر إضعاف الشعور الديني لدى الجزائريين وتفكيك مقومات الدين الإسلامي خصوصا لدى منطقة القبائل الدين تم تصويرهم على أنهم "مسيحيو الأصل" دخلوا الإسلام تحت الإكراه وقد تجسدت هذه السياسة الدينية في جملة من الإجراءات والممارسات التي فرضت في سائر المناطق الجزائرية منها: (بن جلول، 2022، صفحة 432).

أولا: سياسة محاربة نشاط الزوايا واستغلال الطرقية كألية استعمارية في منطقة القبائل .

سعت الإدارة الاستعمارية إلى إضعاف التعليم الديني التقليدي، من خلال تبني سياسة دينية موازية تهدف إلى زعزعت المرجعيات الروحية للمجتمع الجزائري وقد كان من بين مظاهر هذه السياسة توجيه الاهتمام نحو المؤسسات الدينية التقليدية محاولتا إعادة تشكيل علاقتها بالمجتمع بما يخدم أهدافها ومصالحها الاستعمارية بداية بـ:

محاربة الزوايا: تعد الزاوية في الجزائر وعند المسلمين هي المكان أوالمركز الذي يُستخدم لتعليم الناس أساسيات اللغة العربية مثل القراءة والكتابة، إلى جانب الحساب، والتاريخ، والجغرافيا. كما تُدرّس فيه العلوم الدينية مثل حفظ القرآن، والحديث، والفقه، والتوحيد، والفلسفة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الزاوية بدور اجتماعي مهم، فهي تُعدّ مكانًا للضيافة، وملجأ للمحتاجين، وأحيانا تُستخدم كمركز للعلاج أو كمستشفى، وهي أيضًا مكان يجتمع فيه الناس للتعاون والتواصل (سعيد م.، 2012، صفحة 182 183). لكنمنذ أن اجتاحت القوات الاستعمارية الفرنسية الجزائر حاولتأن تدمج الجزائريين في صفوف المدارس الفرنسية حتى أنهم انشأو مدارس إقليمية سميت "المدارس الشرعية الفرنسية" لتمتص هويتهم وثقافتهم وتغرس فيهم قيمها الاستعمارية كان

التلاميذ الجزائريين يتوجهون إلى الزوايا أو المرابطين لطلب العلم، وكان بعضهم يواصل دراسته في الخارج بالدراسة الشرعية الإسلامية، قامت السلطات الاستعمارية بعد إنشائها للمدارس الابتدائية بفتح باب التسجيل والتوظيف بها مشجعة المعلمين على الالتحاق بها بد العمل بالزوايا وهكذا بدأت تتعرض هذه المؤسسات لتضييق من عدة جهات

. أولها هدم بعضها ومصادرة أملاكها وتحويلها الملكية الفرنسية وقد بدأت هذه الإجراءات أولا في المدن ثم امتدت إلى الأرياف (اجيرون ش.، 2007، صفحة 569)

. قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بفتح فتح مدارس ابتدائية في المدن والأرياف وكان الهدف من ذلك سحب الأطفال الجزائريين من الزوايا وتحويل وجهتهم التعليمية نحو المدارس الفرنسية مما يسهل التأثير على عقولهم وتكوينهم الثقافي،

. وضع الإدارة الاستعمارية برنامجا محكما للحد من دور الزوايا تمثل في منعها أيضا من ممارسة وظائفها الدينية التقليدية وعلى رأسها نشر التعليم العام ومنعها من ممارسة نشاطها الديني من تحفيظ وتدریس علوم القرآن وغيرهم من العلوم الشرعية. (سعيد م.، 2012، الصفحات 181-182)

. محاربة كبار المرابطين وتهجير بعض شيوخ الزوايا وتشجيع طرق الدروشة والتدجيل من أجل إبعادهم عن الزوايا والتعليم وضع برنامج ضيق لمنع الزوايا من نشر التعليم العام وعدم ممارسة نشاطها الديني من تحفيظ وتدریس علوم القرآن وغيرهم من العلوم الشرعية.

. خربت العديد من الزوايا منها زاوية سيدي التواتي وزاوية سيدي أحمد النجار، بالإضافة إلى زوايا أخرى في بجاية ومنها من حولت إلى مخازن وثكنات عسكرية (سعد الله ا.، 1992، صفحة 370).

بعد استلاء السلطات الاستعمارية على أملاك أموال الوقف التي كانت تشكل المصدر الأساسي لتمويل الزوايا فان وضعية التعليم انخفضت وضعف المستوى التعليمي، وحتى الرجال القائمين على الزوايا انسحبوا وبالتالي التعليم أصبح يعيش حالة مزرية، وانتشر الجهل بين المواطنين، أوصلت عملية تدخل السلطات الفرنسية في شؤون الزوايا إلى تعيين شيوخ من رأسها دون مراعاة الشروط العلمية والدينية، وبالتالي أصبحت المغالطات والبدع منتشرة بينهم، كما كان القرار فصل الدين عن الدولة سنة 1907 أثار سيئة بالنسبة للدين الإسلامي فكانت الميزانية المعتمدة لمؤسسات الدينية ورجالها تبلغ 172,287 فرنك فرنسي سنة 1908 استمرت هذه الميزانية في السنوات الآتية دون زيادة فيها، بالإضافة إلى عدم المراقبة من طرف الحكومة والإهمال أدى ذلك إلى الفتن وخصومات داخل الزوايا والقائمين عليها (سعيد م.، 2012، صفحة 186. 187).

لم يكتف عمل هؤلاء هنا فقط بل تعدى ذلك إلى التدخل فيما يخص أداء فريضة الحج فقد أعلنت عن إجراءات منع الجزائريين من التوجه لأداء فريضة الحج خوفا من احتكاكهم بإخوانهم المسلمين والتأثر بما يجري في البلدان الأخرى وبالتالي فعند عودتهم يثورون عليهم وهكذا تفشل سياساتهم وقد تذرعوا حول هذا الأمر بذريعة الأحداث التي كانت في الجزائر من أمراض وأوبئة، وانتشار وباء الطاعون في الجزائر وبلاد المشرق العربي ومنع سنة 1908 بسبب ظروف السياسية خاصة بعد ثورة تركيا الفتاة (اجيرون ش.، 2007، صفحة 564).

وفي ظل هذا الواقع المأساوي ظهرت أطراف استغلت هذه الأوضاع لصالحها وكان من أبرزهم الكاردينال لافيغري وهو أسقف فرنسي من مواليد 21 أكتوبر 1825 بفرنسا دكتور متخصص في علم اللاهوت وأستاذ التاريخ بجامعة باريس مؤسس المدرسة التبشيرية في المشرق وجمعية مبشري إفريقيا المعروفة بفرقة الآباء البيض التي نشطت في الجزائر، توفي في 26 نوفمبر 1892 بالجزائر ودفن بقرطاجة بكاتدرائية سان لويس الثاني التي بناها بنفسه في عهده بنيت الأديرة والكنائس ومن خلالها أراد إحياء أمجاد الكنيسة الإفريقية (علي، 2016، صفحة 83) الذي وجد في الأزمة الإنسانية فرصة مناسبة للتغلغل في المجتمع الجزائري تحت غطاء العمل الخيري والديني مما مهد الطريق أمامه لتنفيذ سياسته التبشيرية المرتبطة بالأهداف الاستعمارية مستهدفة بالدرجة الأولى محاربة الإسلام.

ثانيا: تنصير البربر كخلفية للمسالة البربرية سياسة لافيغري أنموذجا.

كانت الأحداث والأوضاع التي حلت بالجزائر سنة 1868 من مجاعات وأمراض وأوبئة وجفاف التي راح ضحيتها ربع سكان الجزائر منهم عشرات الآلاف من بلاد القبائل ليفتح باب التبشير لنشر المسيحية ومحاربة الدين الإسلامي (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 151)، ولتعزيز مشروعه التبشيري والتغلغل في المجتمع الجزائري استند لا فيجربالي الدراسات التاريخية والاستشرافية السابقة التي كانت تروج لفكرة أصل البربر ينتمي إلى الجنس الأوروبي الذي استقرت منذ القدم في شمال إفريقيا وأنهم يختلفون عن العرب من حيث الثقافة والعرق مع استغلاله أيضا لأطروحات التي تدعي أن الفاتحين العرب رغم تواجدهم منذ قرون في تلك المنطقة لم ينجحوا في أسلمت البربر بشكل كامل بل كان اعتناقهم له سطحيا وهشا. وعليه وظف لا فيجري هذه الأفكار لتبرير عوده البربر إلى المسيحية ليس انحرافا بالاسترجاع لهويتهم الأصلية وهو ما جعله يركز جهوده التبشيرية في منطقة القبائل خاصة معتقدا انها تمتلك البيئة الأنسب لتحقيق أهدافه الدينية والاستعمارية في أن واحد استغل الكاردينال لافيغري هذه النقطة لصالح التنصير ومن اجل مساعدة المعنيين على تبني القيم الفرنسية الحديثة باستعمال العديد من الوسائل، انطلق لافيغري في مشروعه التنصير الاستعمار بمساعدة البابوية

والجمعيات التي أطلق عليها الخيرية والسلطات الفرنسية التي تدعمه ماديا ومعنويا (سعد الله ا.، تاريخ الجزائر الثقافي 1830. 1954، 1998، صفحة 122)، ومن أهمل الاستراتيجيات التي قامت عليها سياسة لافيغري هي:

1. إنشاء فرقة الآباء البيض (LES PÈRES BLANCS).

وجه لافيغري يوم 10 ماي 1869 نداء للوقوف والانضمام لهذه الفرقة لتسهيل ممارسات نشاطها (بقطاش، 2009، صفحة 129)، ووضع برنامج خاص بمنطقه القبائل لضابط عمل الآباء التبشيري يتمثل فيما يلي:

- التركيز على تنفيذ حملات جماعية بدلا من الفردية تشمل القرى بأكملها .
 - اتخاذ مظهر التدين كوسيلة للكسب والاحترام بدل من التعصب والعنف .
 - محاولة جذب السكان عبر تقديم مساعدات خيرية والإحسان والخدمات الطبية.
 - الصبر على الإهانات والتسامح مع من يسيء الكلام .
 - التواصل مع السكان باستخدام لغتهم .
 - تجنب الحديث المباشر عن الدين المسيحي لأنه قد يؤدي إلى نفور السكان وفشل الجهود التبشيرية .
- ولتوسيع النشاط التبشيري قامت الفرقة بإنشاء مراكز تبشيرية تكون بمثابة الغزو الروحي على المنطقة ومن بين هذه المراكز:

- مركز فور ناسيونالآث الاربعاء أسس سنة 1778.
- مركز تيزي وزو انشأ سنة 1874.
- مركز (بني بني) فتحه الآباء البيض سنة 1927.
- مركز إيغيل علي (بن عباس) سنة 1877 (سعيد م.، 2012، صفحة 194. 196).

انحصر نشاط الآباء البيض في منطقته القبائل على استخدام الوسائل التالية:

أ. وسيلة الأعمال الخيرية: اغتنم لافيغري وفرقته الكارثة التي حلت بالجزائر سنة 1867، 1868 استغل وضع الكثيرين من الجوع فأنقذهم باسم المسيحية وفرنسا وجمع ما يقارب 2000 طفل بين مشرد ومريض ويتيم

وساعدهم حيث وزعهم على المراكز الاستشفائية والملاجئ في كل من بن عكنون، بوفاريك، الأبيار القبة وغيرهم قصد معالجتهم وكسب ثقتهم وحتى يسهل استمالتهم وتنصيرهم (بقطاش، 2009، صفحة 112).

دخل هؤلاء الآباء البيض حتى إلى الأوساط الأسر القبائلية حيث أصبحوا سعاة بريد ويقرؤون لهم الرسائل التي كانت تأتيهم من أهاليهم ويقومون بالرد عليهم، هذه العملية أوصلتهم للتعرف على أسرار العائلات والتدخل في شؤونهم وقضاياهم العائلية وحدث ذلك في قرية واضية (سعيدي م.، 2012، صفحة 198)، وهذا كله من أجل كسب ثقتهم لإنجاح رسالتهم الدينية لا غير، وبهذا الأسلوب أصبح بعض السكان القبائل يعتمدون عليهم في حل قضاياهم ونزعاتهم الشخصية، لم يكتفي عملهم هنا فقط بل تعد ذلك إلى العمل الزراعي نظرا لكون المجتمع البربري مجتمعا ريفيا يعتمد على الزراعة مثل التين وأشجار الزيتون، فعملوا على تلقين الأطفال والتلاميذ في المدارس طرق الغرس الحديثة وكيفية الاعتناء بالأشجار المثمرة خاصة في قرية (منقلا) حيث أقاموا معاصر لاستدراج السكان لعصر زيتونتهم الذي يعتبر اعز منتوج لديهم، وأنشأوا معصرة زيتون كبرى يشرف عليها الآباء البيض و يقومون بنشاط التبشير تحت راية العمل الخيري (بوضرساية، 2012، صفحة 239).

ب. وسيلة التطبيب: استغل المبشرون حالة السكان المزرية فقاموا بزيارة الأهالي في منازلهم قصد تقديم العلاج والمساعدة ومن ثم الاحتكاك بالسكان واستمالتهم واعتمدوا في مباشرة عملهم هذا بواسطة التطبيب والتمريض على مراحل وهي:

- إقامة صلاتهم الخاصة أمام المريض وتكليفه المشاركة هو أيضا معهم.
- توزيع الصليب على بعض المرضى .
- إيجاد فرص للتحدث مع المرضى في الشؤون الدينية على شكل توجيه أخلاقي.

أسس مستشفى سانت إليزابيث في عام 1894، وقد مثل هذا الحدث خطوة مهمة في تطوير الخدمات الصحية، حيث استمرت الجهود لاحقا بالتعاون مع مستشفى العطاف، مما أدى إلى توحيد الموارد وتعزيز القدرة التشغيلية للمؤسستين، إلى جانب وسيلة التطبيب عمل المبشرون على استعمال وسائل أخرى منها وسيلة التعليم لاستمالة شريحة أخرى وهم الأطفال (سعيدي م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871. 1914، 2012، صفحة 200).

ج. وسيلة التعليم: هي من الوسائل الاستراتيجية التي قامت عليها سياسة لا فيجري حيث جعل المبشرين يهتمون بالأطفال لعدده أسباب ولعل أبرزها:

الفصل الثاني: عملية تطبيق السياسة البربرية من طرف فرنسا في الجزائر

*سهولة التأثير على الأطفال وتلقينهم مبادئ النصرانية كونهم صغار ولم يتشبعوا بعد بالدين الإسلامي.

*نموهم العقل صغير ومحدود ولم يكتشفوا نوايا المبشرين.

* اللعبل على عقلم لأنهم صغار وتربيتهم وغرس مبادئ النصرانية فيهم وبالتالي إعداد رجال تعتمد عليهم الكنيسة في المستقبل.

وقد استعمل الآباء البيض عدة أساليب لإغراء الأطفال واستمالة أهاليهم كي لا يمانعوا ذهابهم إلى مدارسهم ومن هذه الأساليب الإغرائية نجد:

*تقديم الحلوى للأطفال .

*تم استخدام الإغراءات المالية كوسيلة تشجيعية، حيث ارتبط حجم العطاء بمدى التزام الأفراد بالحضور اليومي وعدد مرات مشاركتهم في الدروس .

* تم تجهيز ساحة المدرسة بألعاب وأراجيح بهدف توفير بيئة ترفيهية للأطفال، خاصة أولئك المحرومين من وسائل الترفيه، مما أدى إلى إقبالهم الكبير عليها. وقد استغل المبشرون هذا الإقبال لتقديم رسائلهم التبشيرية عبر هذه الأنشطة الجاذبة.

ومن هذا المنطلق ولتسهيل التواصل بين البربر والآباء المبشرين تم إنشاء مجموعة من القواميس وإحياء اللهجة البربرية ولكسب عطفهم واستمالة أهاليهم منها.(سعيد م.، 2012، صفحة 200. 206)

*1 قاموس مختصر فرنسي قبائلي 108 صفحة (بني يني) 1898

*MANUEL FRANÇOIS KABYLE 108 PAGES BENI YENI 1898

*2 قاموس فرنسي. قبائل تاليف الأب هاينغر 1896.

DICTIONNAIRE KABYLE FRANÇAISE PAR LE P. HUYGHENS LITHOGRAPHIES EN 1896.

بمثل ما قام به الآباء البيض من وسائل قام به الأخوات البيض

2. نشاط الأخوات البيض .

نظرًا لكون المرأة تُعدّ حجر الأساس في بناء الأسرة والمجتمع، فقد أدرك لافيغري تأثيرها الحيوي، مما جعلها محور اهتمام خاص لدى الأخوات المبشرات. وقد أولين اهتمامًا بالغًا بالمرأة الجزائرية عمومًا، والقبائلية منها على

الفصل الثاني: عملية تطبيق السياسة البربرية من طرف فرنسا في الجزائر

وجه الخصوص، حيث بدأ نشاطهم في هذا المجال منذ عام وضع لهم استراتيجية خاصة لكسب ثقة المرأة واستمالتها وكانت الوسائل التي قاموا بها هي الاتصال بالأهالي عن طريق:

الطب والأعمال الخيرية: بدوا الأخوات المبشرات بصفات حميدة كالثقة والطيبة والاهتمام بالناس وهذه الصفات نالت إعجاب الأهالي وبالتالي تعلقنا بالمبشرات حتى أنهن قاموا باستدعاء الفتيات للعمل في المستشفيات حتى يحتك بهم أكثر ويسهل عملية تنصيرهم وتبشيرهم ونشر مبادئ المسيحية إضافة إلى وسيلة التعليم وكان من أبرز الوسائل التي استعملها المبشرات حيث تم جلب الفتيات خاصة اليتيمات إلى مدارسهن وتعليمهم مبادئ القراءة، الكتابة، الحساب، وبعض الأعمال والتدابير المنزلية منها الطبخ خاصة الطبخ الأوروبي، وتعليمهم الخياطة باستعمال الإبر والحياسة والحرف، حياكة الجوارب من صوف وغيرها وصناعة السلال والقفف .

كما قاموا الأخوات بإنشاء صندوق المهر يتم جمع فيه الأموال ويدفعون مهر الشابات والشباب الذين يعملون عندهم وتقديم مساعده لكل فرد مقبل على تشكيل أسرة مسيحية (سعيد م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871. 1914، 2012، صفحة 206. 208).

لم يكن الأمر سهل لدى الآباء البيض والأخوات في العمل على سياستهم هذه حيث أنهم كسبوا ثقة الناس باستعمال وسائل التطبيب والتعليم والأعمال الخيرية لكنهم لم يتمكنوا من كسب السكان دينيا وتنصيرهم إلا بصورة قليلة (سعيد م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871. 1914، 2012، صفحة 210).

على الرغم من وفاة لافيغري عام 1892، استمر نشاط الآباء والأخوات البيض في مجال التنصير دون انقطاع أو يأس. وقد بلغت حصيلة النشاط التبشيري المنفذ خلال الفترة الممتدة من 1903 إلى 1920 في القرى الخمس التي استقروا فيها، النتائج التالية:

السنة	القرية	1907	1913	1920
وارزن	100	185	217	
واضية	140	232	200	
بن اسماعيل	105	148	151	

الفصل الثاني: عملية تطبيق السياسة البربرية من طرف فرنسا في الجزائر

95	40	50	إيغيل علي
80	76	44	عروز

يعكس الجدول تبايناً واضحاً في حجم النشاط التبشيري الذي نفّذه الآباء والأخوات البيض في القرى الخمس محل الدراسة، خلال الفترة الممتدة من عام 1903 إلى 1920. ويلاحظ ما يلي:

القرية الأكثر نشاطاً: قرية وارزن سجّلت أعلى نسب من التفاعل مع النشاط التبشيري، إذ بدأ العدد بـ 100 في عام 1907، وتراجع قليلاً إلى 85 في 1913، ثم شهد ارتفاعاً ملحوظاً إلى 217 بحلول عام 1920. هذا يدل على نجاح نسبي في تكثيف التأثير التبشيري مع مرور الوقت.

القرية الثانية من حيث التفاعل: في قرية وازبية، بدأ النشاط بعدد 140 سنة 1907، ثم انخفض إلى 132 سنة 1913، قبل أن يرتفع إلى 200 سنة 1920. ويبدو أن هناك نمطاً مشابهاً لقرية وارزن من حيث الانخفاض المؤقت ثم الارتفاع التدريجي، مما قد يشير إلى تجدد الاستراتيجيات التبشيرية أو تحسن في وسائل الاستقطاب.

القرى ذات النشاط المحدود: قرية بن إسماعيل وقرية إيغيل علي سجّلتا أرقاماً منخفضة نسبياً. ففي بن إسماعيل، بلغ العدد 48 سنة 1913 وارتفع بشكل طفيف فقط إلى 51 سنة 1920، ما يدل على محدودية الاستجابة المحلية أو ضعف التأثير التبشيري.

أما في إيغيل علي، فبدأ العدد بـ 50 سنة 1907، وانخفض إلى 40 سنة 1913، ثم ارتفع بشكل ملحوظ إلى 95 سنة 1920، ما قد يشير إلى تحوّل اجتماعي أو ظرفي في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة.

تراجع ملحوظ في قرية عروز: حيث تُعدّ الحالة الأبرز من حيث التراجع، إذ بدأ النشاط بعدد كبير نسبياً بلغ 444 سنة 1907، لكنّه انخفض بشكل حاد إلى 76 سنة 1913، واستقر عند 80 سنة 1920. هذا الانحدار قد يدل على رفض شعبي واسع أو فشل في الحفاظ على الاستمرارية في التأثير.

يعكس الجدول تفاوتاً كبيراً في نتائج النشاط التبشيري عبر القرى الخمس، حيث حققت بعض القرى استجابة متزايدة (مثل وارزن و وازبيه)، بينما شهدت قرى أخرى استقراراً ضعيفاً أو حتى تراجعاً ملحوظاً (مثل عروز). وتشير هذه النتائج إلى أن السياق المحلي – الثقافي والاجتماعي وحتى الجغرافي – كان له تأثير مباشر على فاعلية الحملات التبشيرية في تلك المناطق.

أما فيما يخص حصيلة الزواج المسيحي جزائري بمسيحية أو العكس فهو كالتالي:

- قرية تاويرت عبد الله تم فيها بين سنة (1880.1914) 36 زواج مسيحي .
 - قرية وارزن بمشيلي تم فيها بين سنة (1890.1906) 21 زواج مسيحي(سعيد م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ،وموقف السكان منها 1871. 1914، 2012، صفحة 212.213).
- بعد أن سخرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية أدوات الدين والتبشير لتفكيك البنية الثقافية والدينية للمجتمع القبائلي حيث أوكلت لجماعات مثل الآباء والأخوات البيض مهمة تنفيذ سياسة التنصير تبين للسلطات أنتاثير الدين وحده غير كافي لإحداث التحول المنشود داخل النسيج الاجتماعي البربري وبناء على ذلك اتجهت السياسة الفرنسية إلى توسيع استراتيجيتها نحو المجالين الاقتصادي والاجتماعي عبر إعادة تشكيل نظمهم بما يتمشى مع الرؤية الاستعمارية وهكذا تحولت منطقة القبائل إلى مختبر لتطبيق سياستها مستهدفة فيها إضعاف روابط التضامن التقليدي وذلك تحت غطاء التنمية والإصلاح .

المبحث الرابع: السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

بعد استقرار السلطة الفرنسية في الجزائر، قامت الإدارة الاستعمارية بتسخير عدد من كتّابها وباحثيها لإجراء دراسات حول مختلف جوانب حياة الجزائريين، وركزت بشكل خاص على الدراسات الأنثروبولوجيا كلمة إغريقية مكونة من جزأين الأول هو انثروبوس ANTHROPOS وتعني الإنسان، أما الجزء الثاني فهو لوجي LOGY وتعني علم او دراسة الانسان، وتعرف ايضا انها العلم الذي يدرس الأبعاد الاجتماعية للإنسان. (قرينة، 2017-2018، صفحة 13)، التي تناولت العادات والتقاليد، وأنماط المعيشة، والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي للسكان.(غربي، 2007، صفحة 213)، ولمحاولة إثبات الفوارق العرقية والثقافية بين مكونات المجتمع الجزائري كما ادعتان البربر هم السكان الأصليين وقد استعمرهم العرب وفرضوا هيمنتهم عليهم كما فرضوا عليهم لغتهم ودينهم وثقافتهم، وهدفت من خلال ذلك إبراز التناقض والاختلاف بين البربر والعرب(نعمان، 1997، صفحة 84 85)، والهدف من كل هذا هو العمل على نجاح سياستها في تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري وإعادة تشكيلها وفق سياستها حتى يسهل السيطرة عليها والتحكم فيه . (غربي، 2007، صفحة 214).

أولاً: السياسة الاقتصادية البربرية الفرنسية في منطقة القبائل .

بدأ المشروع الاستيطاني الفرنسي في منطقة القبائل سنة 1857، عقب إخضاعها عسكرياً بقيادة الجنرال راندون. وقد استقر بعض العسكريين الفرنسيين في منطقة جرجرة بهدف تسهيل تسيير شؤون المنطقة، غير أن

السلطات الاستعمارية لم تُشجّع في البداية على توطين أعداد كبيرة من المستوطنين، خشية اندلاع ثورات جديدة، واكتفت بإنشاء بعض المراكز الاستيطانية في السهول الغربية للقبائل الكبرى، قرب مدينة الجزائر.

وقد استفاد المستوطنون الأوائل من مصادرة الأراضي دون مقابل، حيث صدرت مجموعة من المراسيم القانونية بين سنتي 1830 و1863 تُضفي الشرعية على عمليات الاستيلاء هذه. ومن أبرز هذه المراسيم

صدر عدد من القوانين والمراسيم التي شكّلت الإطار القانوني للاستيلاء على أراضي الجزائريين، ومن أبرزها:

قرار 7 ديسمبر 1830 بمصادرة أملاك الأوقاف.

مرسوم 22 جويلية 1834 الذي حدّد الوضعية القانونية للأراضي.

مرسوم 1 أكتوبر 1844 الذي ألغى الاعتراف بعمليات شراء الأراضي التي جرت بعد سنة 1830.

مرسوم 21 جويلية 1846 الذي فرض على الأهالي تقديم سندات ملكية.

قانون 16 جوان 1851 الذي اعتبر أن أراضي العرش لا يملكها أحد.

مرسوم 1853 المتعلّق بتحقيقات الملكية.

وأخيرًا، السيناتور سكونسلت الصادر في 22 أبريل 1863، الذي أقرّ تملك الجزائريين للأراضي التي يستغلونها فعليًا، تمهيدًا لإدخالها في السوق العقارية الفرنسية. (سعيدوني ن.، 2009، صفحة 215)

وقد أدّت هذه السياسات إلى نزع ملكية أكثر من ثلاثة ملايين هكتار من الأراضي الخصبة من أيدي الفلاحين الجزائريين وتحويلها إلى المستوطنين الأوروبيين، دون منافسة حقيقية.

وقد أنشئ أكثر من 146 مركزًا استيطانيًا في مختلف مناطق الجزائر، بما في ذلك عدد معتبر في منطقة القبائل الكبرى، خاصة بعد قمع ثورة المقراني سنة 1871، حيث شكّلت الأراضي المصادرة آنذاك فرصة مناسبة لتعزيز التوسع الاستيطاني.

لم يكن المشروع الاستيطاني الفرنسي في منطقة القبائل مجرد مخطط اقتصادي أو ديمغرافي لزراعة مستوطنين أوروبيين على الأراضي المصادرة، بل كان جزءًا من سياسة استعمارية أشمل تُعرف بـ"السياسة البربرية". فقد سعت الإدارة الفرنسية إلى استغلال الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لمنطقة القبائل، وتوظيفها في إطار مشروع للتقسيم الإثني واللغوي داخل المجتمع الجزائري.

وفي هذا السياق، مثل التوسع الاستيطاني في القبائل وسيلة مزدوجة: من جهة، السيطرة الميدانية على الأراضي ومصادر الإنتاج الزراعي، ومن جهة أخرى، إعادة تشكيل البيئة الاجتماعية والثقافية للمنطقة بما يتماشى مع التصور الفرنسي لهوية "بربرية" مغايرة للهوية العربية الإسلامية. وقد ساعد هذا التمركز الاستيطاني على ترسيخ التمايز القانوني والثقافي الذي حاول الاستعمار فرضه، من خلال استبدال القوانين الإسلامية بالعادات المحلية المدونة، وتكريس فكرة أن سكان القبائل "أقرب إلى الأوروبيين" من العرب المسلمين في باقي الجزائر، وهو ما مكّن من إرساء أرضية فكرية وإدارية لتطبيق سياسة التفرقة.

بين سنتي 1857 و1871، تمثلت الأحداث في هجومات متكررة على المزارع، مما عرقل الاستقرار الاستيطاني في المنطقة. في ضوء ذلك، ركزت فرنسا من خلال إجراءاتها العقارية على فرض التشريع الفرنسي على الأراضي والممتلكات، وتقليص أراضي العرش الجماعية، وتهجير السكان، خاصة بعد الانتفاضات. أدت هذه الإجراءات إلى تفكيك البنية التقليدية للمجتمع القبائلي، بما في ذلك القبيلة والأعراش، وتحويل الأرض إلى أداة للهيمنة الاقتصادية والثقافية.

شكّلت الأرض عنصراً أساسياً في هوية المجتمع القبائلي، إذ لم تكن مجرد مصدر للغذاء والموارد الاقتصادية، بل كانت محوراً ثقافياً واجتماعياً. وقد أظهرت الدراسات السوسولوجية الحديثة عمق العلاقة بين الفلاح وأرضه، باعتبارها مكوناً يساهم في تشكيل نمط الحياة القبائلي، وفي هذا السياق يمكن القول إن العلاقة بين الأرض والفلاح في المجتمع القبائلي لم تكن علاقة سطحية أو ظرفية، بل علاقة عميقة ومتجذرة، شكّلت عبر قرون طويلة من الممارسة الفلاحية اليومية، التي اتسمت بالاعتماد على تقنيات تقليدية بسيطة، لكنها فعّالة، وقد تم توارثها جيلاً بعد جيل في إطار من الاحترام للعادات والتقاليد المحلية. ولم تكن الأرض مجرد وسيلة للإنتاج الزراعي، بل كانت تمثل ركيزة من ركائز النظام الاجتماعي القبائلي، فهي التي ضمنت التوازن بين مختلف مكونات المجتمع، وأسهمت في استمرارية الأسرة والقبيلة عبر الزمن. فقد كانت الأراضي تُعد ملكية جماعية لا فردية، يشترك فيها جميع أفراد القبيلة، ويتم استغلالها وفق تقسيمات دقيقة تفرضها الأعراف القبلية، ما يعكس وجود نظام عرفي منظم يحكم علاقة الأفراد بالأرض. وبذلك، لم يكن الفلاح القبائلي مجرد عامل مرتبط بأرضه لأسباب اقتصادية فحسب، بل كان مكوناً عضوياً من بنية اجتماعي متكامل، تُنظّم فيه الأرض مختلف مناحي الحياة اليومية، وتُحدّد من خلالها مكانة الأفراد وأدوارهم داخل الجماعة. (زغود و جاب الله، 2023، صفحة 331)

وكذلك، تُشير إحدى المقاربات التحليلية المعاصرة التي تناولت السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل إلى أن البعد الاقتصادي كان يشكل أحد الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها فرنسا لإحكام قبضتها على

المجتمع المحلي، ليس فقط بهدف تحقيق أرباح مادية، وإنما أيضًا كأداة لإحداث تفكك اجتماعي وهيكل داخلي البنية التقليدية للمنطقة. فقد تبنت الإدارة الاستعمارية سياسة اقتصادية شاملة لم تكن معزولة عن الأبعاد السياسية والثقافية، بل كانت جزءًا من استراتيجية استعمارية متكاملة تهدف إلى تفويض مقومات الاستقلال الذاتي للمجتمع القبائلي، لا سيما في ما يتعلق بنظام تسيير الموارد، وعلى رأسها الأرض.

وقد ركزت هذه السياسة على جملة من المحاور الكبرى، التي صيغت بعناية لتخدم هدفين متلازمين: أولاً، ضمان السيطرة الفعلية على الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الاستعماري؛ وثانياً، تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية القائمة على التضامن الجماعي، والملكية المشتركة، وتنظيم العروش والقبائل.

ومن هذا المنطلق، نُقذت سلسلة من الإجراءات المدروسة التي مسّت عمق الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، والتي استندت في ظاهرها إلى مبررات قانونية وإدارية، لكنها كانت في جوهرها تسعى إلى إعادة تشكيل التوازنات الداخلية للمجتمع المحلي بما يخدم مصالح المستعمر. ويمكن تلخيص أبرز هذه المحاور الاقتصادية التي اعتمدها السلطات الفرنسية في منطقة القبائل على النحو الآتي: (زغود و جاب الله، 2023، صفحة 334)

1. هيمنة فرنسا على الموارد الأرضية في القبائل: بعد احتلال المنطقة، تم توزيع الأراضي الزراعية على المستوطنين الفرنسيين، حيث بدأت عملية الاستيطان عام 1872، وكان الهدف منها تدمير الهياكل الاقتصادية التقليدية للسكان الأصليين. أصبحت هذه الأراضي مخصصة للمستوطنين الأوروبيين، وهو ما يُعد الجزء الأول من سياسة فرض الهيمنة الاقتصادية الفرنسية على المنطقة.

2. استغلال الموارد في القبائل خلال الاستعمار الفرنسي: كانت فرنسا تستغل الموارد الزراعية في منطقة القبائل بشكل مكثف، حيث كانت الأراضي تُزرع بمحاصيل تخدم الاقتصاد الفرنسي، مثل زراعة الكروم وغيرها، خاصة في منطقة القبائل، حيث سعى الاستعمار إلى إلغاء الأنماط التقليدية التي كانت تحكم حيازة الأراضي، وذلك من خلال فرض الأنظمة القانونية الفرنسية، مثل قانون الأراضي الذي كان يهدف إلى تحويل الأراضي الجماعية إلى ملكية فردية. ولم يكن هذا التغيير مجرد تعديل إداري، بل كان له تأثيرات عميقة على البنية الاجتماعية للقبائل. فقد حاول الاستعمار الفرنسي تفكيك النظام الاجتماعي القبائلي عبر تغييرات جوهرية في نمط حيازة الأرض، مما أدى إلى تدمير الهياكل التقليدية التي كانت تحكم حياة المجتمعات القبائلية.

3 تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة القبائل في ظل السياسة الاستعمارية الفرنسية: وقد خصصت هذه السياسة لتدمير النظام الاجتماعي التقليدي، حيث كانت تهدف إلى تفكيك النظام الاجتماعي القبائلي من خلال تقليل قدرة السكان المحليين على الوصول إلى أراضيهم والموارد التي يعتمدون عليها في معيشتهم.

وكان هذا التدمير جزءاً من عملية تفتيت الهويات المحلية وإعادة هيكلة المنطقة بما يتناسب مع المصالح الاستعمارية خاصة في منطقة القبائل (بوعموشة و سعيدي، 2024)، حيث سعى الاستعمار إلى إلغاء الأنماط التقليدية التي كانت تحكم حياة الأراضي، من خلال فرض الأنظمة القانونية الفرنسية، مثل قانون الأراضي الذي كان يهدف إلى تحويل الأراضي الجماعية إلى ملكية فردية. ولم يكن هذا التغيير مجرد إجراء إداري، بل كانت له تأثيرات عميقة على البنية الاجتماعية للقبائل، إذ حاول الاستعمار الفرنسي تفكيك النظام الاجتماعي القبائلي من خلال تغييرات جذرية في نمط حياة الأرض، مما أدى إلى تدمير الهياكل التقليدية التي كانت تحكم حياة المجتمعات القبائلية. (زغود و جاب الله، 2023، صفحة 335)

4. الهيمنة الاستعمارية على طرق النقل والتجارة في القبائل: من خلال السيطرة على الأراضي وفرض سياسة الاستيطان، سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى إحكام قبضتها على طرق التجارة والموارد الحيوية التي كانت تشكل العصب الاقتصادي لمنطقة القبائل. ولم تقتصر هذه السياسة على الاستيلاء المادي فحسب، بل شملت أيضاً محاولات منهجية لإعادة توجيه البنية الاقتصادية بما يخدم مصالح المستوطنين والسلطة الاستعمارية. وقد ساهمت هذه الهيمنة في تعزيز النفوذ الفرنسي وترسيخ السيطرة الاقتصادية الكاملة على مختلف جوانب الحياة في منطقة القبائل، مما أدى إلى تهميش السكان المحليين وإقصائهم تدريجياً من أنشطتهم الاقتصادية التقليدية

5. التعليم: فرض التعليم الفرنسي: من خلال فرض وإنشاء المدارس الفرنسية، سعت الحكومة الاستعمارية إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية من خلال توجيه التبعية نحو التبعية الزراعية والخدمات التي تخدم المصالح الفرنسية لذلك التعليم كان وسيلة لفرض نظام اقتصادي موجه لخدمة الاستعمار.

6. النظام الضريبي الاستعماري في منطقة القبائل نموذج اللازمة والعشور (1845. 1844):

منذ احتلال فرنسا للجزائر عام 1830، سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى فرض آليات فعّالة لإخضاع السكان المحليين وإعادة هيكلة المجتمع الجزائري بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق، برز كل من النظام الجبائي والنظام العقاري كوسيلتين محوريّتين ضمن استراتيجية السيطرة الاستعمارية، لا سيما في المناطق الريفية التي كانت تُشكّل معقلاً للمقاومة ومصدراً رئيسياً للثروات الزراعية.

اعتمدت السلطات الاستعمارية نظاماً جبائياً معقداً وذي طابع استغلالي، تخفّ في البداية تحت مظلة التنظيم الإداري الحديث، لكنه استهدف في جوهره إنهاء السكان الأصليين اقتصادياً وتجريدتهم من مواردهم. ففي عهد الماريشال بيجو، حرصت الإدارة الفرنسية على المحافظة الظاهرية على بعض الأشكال التقليدية للضرائب

الإسلامية، مثل العُشور (ضريبة على المحاصيل) والزكاة (ضريبة على الثروة الحيوانية والممتلكات)، وذلك في محاولة لتجنّب إثارة مقاومة مبكرة بين الأهالي من خلال ما بدا وكأنه استمرار للنظام الجبائي السابق. إلا أن هذه الضرائب سرعان ما تم تعديل صيغتها بما يتلاءم مع أهداف الاحتلال، إذ تحوّلت الزكاة تدريجيًا من ضريبة تُدفع عينًا إلى ضريبة نقدية، ما شكّل عبئًا ماليًا إضافيًا على الفلاحين، وأثار رفضًا واسعًا في صفوفهم، نظرًا لتغير طبيعة الدفع الذي لم يعد مرتبطًا بالقدرة الإنتاجية الفعلية.

وفي منطقة قسنطينة، حيث لم تكن الزكاة ممارسة شائعة، فرضت الإدارة الاستعمارية ضريبة جديدة تُعرف باسم "الحكّور"، والتي كانت تفرض على إيجار الأراضي، وتُحصّل غالبًا لصالح المستوطنين أو الإدارة المركزية. وقد ساهمت هذه السياسة الجبائية في إفقار الفلاحين وتجريد القبائل من استقلاليتها الاقتصادية، كما عمّقت الفوارق الطبقية، ومهدت الطريق أمام تركيز الأراضي الزراعية في يد المعمرين الأوروبيين.

أما على المستوى العقاري، فقد لعبت السياسة الاستعمارية دورًا حاسمًا في تفكيك البنية التقليدية للملكية الجماعية للأراضي، والتي كانت سائدة لدى القبائل والمجتمعات الريفية. ومن خلال سلسلة من القوانين، مثل قانون 22 أبريل 1873 المعروف بـ"قانون وارنير"، تم تسهيل عملية نقل ملكية الأراضي من السكان الأصليين إلى المستوطنين الفرنسيين، بحجّة إدخال نماذج حديثة في استغلال الأرض. وقد أدى ذلك إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مزارع استيطانية، وهو ما عمّق من التهميش الاقتصادي للسكان الأصليين وساهم في توسيع دائرة الإخضاع السياسي والاجتماعي. (جوليان، 2013، صفحة 392)

إن الجمع بين الضغط الجبائي والتحكم في البنية العقارية شكّل ركيزة أساسية في مشروع الإخضاع الاستعماري الفرنسي، حيث لم تكن الغاية فقط ضمان موارد مالية دائمة للإدارة، بل أيضًا كسر شوكة المجتمع الجزائري التقليدي وإعادة تشكيله وفق منطق الهيمنة الاستعمارية.

لم يسعّ الماريشال بيجو، خلال فترة قيادته للسياسة الاستعمارية في الجزائر، إلى إرساء نظام جبائي مدني أو تقنين الجباية ضمن إطار قانوني إداري منظم، وذلك عن قناعة استراتيجية بأن مثل هذا التقنين من شأنه أن يحدّ من حرية الجيش ويقيد قدرته على توظيف الجباية كأداة فعالة للهيمنة والضغط على السكان الأصليين. لقد كان بيجو ينظر إلى الجباية، ليس باعتبارها وسيلة لتمويل الإدارة الاستعمارية فحسب، بل كأداة سياسية وأمنية بامتياز يمكن من خلالها إخضاع القبائل، وفرض الطاعة، وتقويض أي بوادر تمرد أو مقاومة.

وقد تُرجم هذا التوجّه عمليًا في استمرار الجيش في جمع الضرائب مباشرة، وبأسلوب يتسم بالشدة المتزايدة، دون الرجوع إلى أية معايير ثابتة أو مراعاة للقدرة الإنتاجية الفعلية للسكان. بل إن توزيع الضرائب كان يتم غالبًا

وفقاً لأهواء القادة العسكريين المحليين، الذين كانوا يتمتعون بسلطة شبه مطلقة في هذا المجال، مما أدى إلى ممارسات تعسفية ولدت حالة من السخط العام لدى القبائل، التي شعرت بأن الجباية تحولت من التزام مالي إلى وسيلة إذلال وإخضاع جماعي، وقد انعكست هذه السياسة الجبائية القمعية بشكل واضح في ارتفاع مداخيل ما عُرف بـ"الضريبة العربية" (l'impôt arabe)، والتي كانت تُفرض على القبائل المسلمة، حيث قفزت عائداتها من أقل من 300 ألف فرنك في سنة 1840 إلى أكثر من 4 ملايين فرنك في سنة 1845. هذا التضاعف المهول في ظرف خمس سنوات فقط، يكشف عن حجم الضغط المالي الذي تعرّض له السكان، كما يبرز الأهمية التي أولتها الإدارة العسكرية لهذا النوع من الضرائب كوسيلة لتمويل التوسع الاستعماري، وفي الوقت ذاته كأداة للضبط الاجتماعي والتفكيك الاقتصادي لبني المجتمع المحلي. (جوليان، 2013، صفحة 392)

وعلى الرغم من أن الماريشال بيجو أبدى، في مراحل لاحقة، انتقادات صريحة لبعض الممارسات المرتبطة بالاستيلاء غير المشروع على الأراضي من قبل المستوطنين، وأعطى توجيهاته لمديرية الشؤون العربية، التي كان يرأسها آنذاك الجنرال دوما (Dumas)، لاتخاذ تدابير تهدف إلى كبح هذه التعديلات العقارية، إلا أن هذه المبادرات ظلّت محدودة التأثير، ولم ترقّ إلى مستوى سياسة شاملة أو صارمة لحماية الملكيات الأصلية. فقد بقيت تدخلاته أقرب إلى المواقف الأخلاقية منها إلى السياسات الملزمة، خاصة في ظل طغيان المصالح الاستيطانية داخل دوائر القرار الاستعماري.

وقد قوبلت هذه المواقف بنقد لاذع من طرف المستوطنين الفرنسيين، الذين اعتبروا توجّه بيجو نحو مراعاة أوضاع السكان الأصليين عقبة أمام طموحاتهم التوسعية. وكان من أبرز المنتقدين الكونت راوسيبوليون (Raousset-Boulbon)، أحد أبرز المدافعين عن المشروع الاستيطاني، الذي لم يتردد في وصف بيجو بأنه "مفرط في الشفقة على الأهالي"، في انتقاد مباشر لميله إلى الحدّ من تغوّل الاستيطان. وذهب راوسيبوليون إلى اقتراح تقنين ملكية الأراضي بالنسبة للجزائريين الأصليين، بحيث لا يُمنح الفرد منهم أكثر من 50 أرا (أي نصف هكتار)، معتبراً أن هذا القدر من الأرض يكفي بالكاد لسدّ حاجاته الأساسية، وفي حال لم يكن ذلك كافياً، "فعلية أن يعمل في أراضي الأوروبيين"، كما عبّر حرفياً، في إشارة صريحة إلى رغبته في تحويل الجزائريين إلى فئة من العمال الزراعيين الخاضعين لسلطة المستوطنين.

تعكس هذه التصريحات - إضافة إلى محدودية الإجراءات التي اتخذها بيجو - التوتر القائم بين منطق الإخضاع العسكري ومخططات الاستيطان المدني، حيث كانت مصالح المعمرين تتعارض أحياناً مع مقاربات الجيش، وإن اتفقت جميعها في النهاية على هدف مركزي واحد: إفراغ الأرض من مضمونها السيادي بالنسبة للسكان الأصليين وإعادة تنظيمها وفق منطق الهيمنة الاستعمارية. (جوليان، 2013، صفحة 393)

بعد انتهاء عهد المارشال بيجو، دخلت السياسة الجبائية في الجزائر مرحلة جديدة اتسمت بمزيد من التنظيم الشكلي، لكنها اتخذت طابعاً أكثر منهجية واستغلالاً في مضمونها. فقد صدر أمر ملكي بتاريخ 17 جانفي 1845 يُقرّ جملة من الضرائب التي عُرفت آنذاك بـ"الضرائب العربية"، والتي كانت موجّهة خصيصاً نحو السكان الأصليين، وتعكس رؤية الإدارة الاستعمارية في تحويل الجباية إلى وسيلة هيمنة مالية مستمرة.(سعيد م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871. 1914، 2012، صفحة 39)

شملت هذه الضرائب الجديدة مجموعة من الرسوم التقليدية والمعادة الصياغة، من بينها ضريبة العُشر (على المحاصيل الزراعية)، والزكاة (على المواشي والممتلكات)، والحكّور (ضريبة على إيجار الأراضي)، بالإضافة إلى ضرائب خاصة فُرضت على بعض قبائل الجنوب، مثل ضريبة "العسة"، وهي ضريبة تقليدية تتعلق بالخدمات الأمنية أو الحراسة، وقد تم إلغاؤها في وقت لاحق، تحديداً سنة 1858، في إطار محاولات إعادة ضبط النظام الجبائي بما يتماشى مع السياسات المركزية الجديدة. (Dupuy, 1910, p. 36). (38)

ومن بين أبرز الابتكارات الجبائية في تلك المرحلة، برزت ضريبة اللزّمة، وهي ضريبة لم يكن لها أساس قانوني واضح في النصوص الرسمية، ومع ذلك طُبقت فعلياً على نطاق واسع وبصيغ متعددة. فقد تم تحصيل هذه الضريبة وفق ثلاث صيغ مختلفة: اللزّمة القارة، التي تُفرض على الأفراد المقيمين بشكل دائم في القرى أو المناطق الريفية؛ واللزّمة البيئية، التي تُفرض على الأسر أو الوحدات السكنية؛ ولزّمة النخيل، التي تُفرض على أصحاب بساتين النخيل، لا سيما في مناطق الجنوب. وقد تميّز تطبيق هذه الضريبة بغياب المعايير الموحدة، حيث خضعت لممارسات محلية متباينة، وغالباً ما كانت تُترك لتقدير القادة العسكريين أو الجباة المحليين، مما فتح المجال أمام التجاوزات والظلم، وأسهم في تعميق التهميش المالي للسكان الأصليين.

إن هذه السياسة الجبائية الجديدة لم تُمثّل انتقالاً نحو نظام أكثر عدالة أو تنظيمًا بقدر ما عبّرت عن محاولة لإضفاء طابع قانوني على ممارسات استغلالية قائمة، مما جعل الجباية أداة دائمة في يد الإدارة الاستعمارية لإضعاف البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري وإعادة تشكيل علاقته بالأرض والدولة على نحو يخدم مشروع السيطرة الكولونيالية. (Dupuy, 1910، صفحة 40)

وفي منتصف القرن التاسع عشر، بدأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بتنفيذ خطوات جديدة تهدف إلى توحيد النظام الجبائي الزراعي، في محاولة لإرساء قواعد أكثر انتظاماً وشمولية، ولكنها ظلّت موجّهة أساساً نحو تعزيز فعالية التحصيل المالي واستدامة الموارد التي تغذي الجهاز الاستعماري. وفي هذا السياق، تم اعتماد وحدة قياس جبائية جديدة تُعرف باسم "العشّارة"، وهي وحدة أرضية تعادل عشرة هكتارات، جُعِلت أساساً لتحديد قيمة الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية.

وقد رافق هذا الإصلاح تقسيم الأراضي الزراعية إلى خمس درجات، وفقاً لوجودتها الإنتاجية، وموقعها الجغرافي، ودرجة استغلالها الزراعي. وتم تحديد الضرائب المستحقة على كل فئة من هذه الفئات وفق جدول رسمي، بحيث يمكن دفعها إما نقدًا أو عينيًا، تبعًا لطبيعة المحاصيل أو الحالة المالية للمكلفين بالضريبة. واعتمدت الإدارة الاستعمارية في هذا السياق أسعار تحويل مركزية، أي قيمة معيارية تُحوّل على أساسها الضريبة العينية إلى نقدية، وقد تولى الحاكم العام للجزائر مهمة تحديد هذه الأسعار، ما منح السلطات المركزية قدرًا كبيرًا من التحكم في تفاصيل النظام الجبائي المحلي.

بدأ تعميم هذا النظام الجديد تدريجيًا ابتداءً من سنة 1858، حيث شُرع في تطبيقه في بعض المناطق النموذجية، ثم تم توسيعه ليشمل باقي الأقاليم الريفية. وقد بلغ هذا المشروع ذروته في سنة 1867، حين تم توحيد أسعار التحويل على مستوى جميع المناطق، في محاولة لتجاوز التفاوتات الجهوية وضمان نوع من الانسجام الإداري والجبائي في كامل التراب الجزائري الخاضع للسلطة الاستعمارية.

ورغم الطابع "التنظيمي" الظاهري لهذا النظام، إلا أنه في جوهره لم يكن سوى أداة إضافية لإحكام السيطرة على الموارد الفلاحية، وإضعاف القدرة الذاتية للفلاحين، خاصة أن التصنيفات الجبائية كثيرًا ما افتقرت إلى العدالة، كما أن الأسعار المفروضة لم تكن تراعي الاختلافات المناخية أو الإنتاجية بين المناطق، ما ساهم في مفاقمة التفاوتات وضرب التوازنات التقليدية داخل المجتمع الزراعي الجزائري. (سعيد م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871. 1914. 2012، صفحة 41.40)

كما فُرضت ضريبة الرأس، المعروفة باسم اللّزّمة، ابتداءً من سنة 1858، واستهدفت الرجال الجزائريين الذين تُقدّر الإدارة الاستعمارية قدرتهم على حمل السلاح، وهو ما يعكس البعد الأمني الكامن وراء هذا النوع من الضرائب. وقد اعتمد معيار غير رسمي لتحديد هذه القدرة، تتمثل في قدرة الفرد على صيام شهر رمضان مرتين متتاليتين، وهو ما يُظهر الطابع التعسفي والرمزي في تقدير الجدارة البدنية، بعيدًا عن أي تقييم إداري موضوعي.

وقد قسّمت السلطات الاستعمارية السكان الخاضعين لهذه الضريبة إلى أربع فئات اجتماعية، تراوحت بين المعفيين تمامًا، وأولئك المطالبين بدفع 15 فرنكًا سنويًا، وذلك حسب مكانة الفرد الاجتماعية وظروفه الاقتصادية المفترضة. لكن هذا التصنيف شهد لاحقًا تعديلات تعكس تشددًا متزايدًا في السياسة الجبائية، إذ نصّ مرسوم 9 نوفمبر 1886 على إضافة فئتين جديدتين ضمن هذا النظام، تُلزّمان بدفع 50 فرنكًا و100 فرنك على التوالي، ما شكّل عبئًا ماليًا إضافيًا على فئات واسعة من السكان، لا سيما في المناطق الريفية والفقيرة.

إن هذه الضريبة، التي لم تكن مبنية على اعتبارات اقتصادية بقدر ما كانت أداة للضبط والسيطرة، تعكس كيف تم توظيف الجباية ليس فقط كوسيلة لتمويل الإدارة الاستعمارية، بل أيضًا كأداة لتصنيف السكان، ومعاقبة بعضهم، وفرض نظام رقابي غير مباشر على البنية الاجتماعية الجزائرية

وبالإضافة إلى الضرائب التقليدية المفروضة على السكان الأصليين، عرفت السياسة الجبائية الاستعمارية في الجزائر تطورًا نوعيًا مع صدور قانون 23 ديسمبر 1884، الذي أرسى نظامًا ضريبيًا أكثر شمولًا وتعقيدًا، يهدف إلى توسيع قاعدة التحصيل الجبائي، وإدماج فئات اجتماعية ومجالات اقتصادية جديدة ضمن دائرة الالتزام المالي تجاه الإدارة الاستعمارية. وقد تضمن هذا القانون فرض ضرائب جديدة على غرار الضريبة على الملكيات المبنية، التي استهدفت العقارات السكنية والتجارية، سواء في المدن أو الأرياف، والضريبة المهنية التي فرضت على الحرفيين والتجار والمشتغلين بالمهن الحرة.

كما تم في الإطار نفسه إدخال ضريبة العُرف، المعروفة بالفرنسية باسم Les Patentes، وهي ضريبة سنوية تُفرض على النشاط المني أو التجاري، تُحدّد قيمتها بحسب طبيعة المهنة ومكان ممارستها. وقد بلغت هذه الضريبة في بعض المناطق ما يصل إلى 30 فرنكًا سنويًا، وهو مبلغ كان يُعتبر مرتفعًا نسبيًا بالنسبة إلى أصحاب الأنشطة البسيطة أو المتوسطة من السكان الأصليين، خاصة في ظل ضعف القدرة الشرائية وغياب البنى الاقتصادية الداعمة. (سعيد م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871. 1914، 2012، صفحة 41)

مثّلت هذه الإجراءات توسعًا في مفهوم الجباية من مجرد ضريبة على الأرض والمحاصيل إلى أداة شاملة تُطالب الملكية والعمل والأنشطة الاقتصادية، ما يعكس رغبة الإدارة الاستعمارية في تعميق إدماج السكان المحليين في المنظومة المالية الفرنسية، ولكن وفق منطق الهيمنة والاستغلال لا المواطنة والمساواة. كما ساهم هذا التوسع في تعقيد العلاقة بين الدولة الاستعمارية والمجتمع الجزائري، حيث تحوّلت الضرائب إلى عبء دائم يُثقل كاهل مختلف الفئات، ويُعيد إنتاج التبعية الاقتصادية في صور جديدة.

ولم تمرّ هذه السياسات الجبائية الاستعمارية المجحفة دون أن تُقابل بردود فعل من قبل السكان الأصليين، الذين عبّروا، بوسائل رمزية وأشكال احتجاج غير تقليدية، عن رفضهم للعبء الضريبي المتزايد وللنهج التمييزي الذي تبنته الإدارة الفرنسية. ومن أبرز هذه التعبيرات الشعبية، ما وقع في سنة 1887 في منطقة القبائل، حيث أقدم عدد من السكان المحليين على تنظيم احتجاج فريد من نوعه أثناء مرور موكب وزير التعليم الفرنسي، الذي كان في زيارة رسمية إلى المنطقة.

فقد قام المحتجّون برشق الموكب بفطائر مصنوعة من النخالة والتين الممزوج بروت البقر، في فعلٍ ينطوي على دلالة رمزية قوية. إذ لم يكن هذا التصرف مجرد عمل عبثي، بل كان تعبيرًا مقصودًا عن الاحتقار والازدراء الذي يُكَنّه السكان للنظام الجبائي الاستعماري، الذي سلبهم مواردهم، وأثقل كاهلهم بالضرائب، وفرض عليهم نمطًا اقتصاديًا يفتقر للعدالة. لقد جسّدت هذه الفطائر "المُلوّثة" صورةً مقلوبة للرفاه الذي كانت تدّعيه الإدارة، وسخّرت من مظاهر السلطة، في إشارة إلى أن "ثمرات" النظام الاستعماري لم تكن سوى الفقر والذلّ والمهانة.

وتكمن أهمية هذا الحدث، على بساطته الظاهرية، في أنه يعكس وعيًا جماعيًا لدى السكان المحليين بخطورة السياسة الجبائية الفرنسية، ويظهر كيف تحوّل الرفض الشعبي إلى فعل رمزي مقاوم، يجمع بين الطابع السلمي والرسالة السياسية الواضحة. كما يُبيّن أن الاضطهاد الجبائي لم يكن مجرد قضية إدارية، بل مسألة ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، ساهمت في توسيع الهوة بين الإدارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري، وأدت إلى تراكم الغضب الشعبي، الذي ستتفجّر تعبيراته لاحقًا في شكل حركات تمرد وانتفاضات متعاقبة

ومع مرور الزمن، أخذت السياسات الجبائية الاستعمارية منحى أكثر توسعًا واستهدافًا، خاصة بعد سنة 1886، حيث تم توسيع نطاق ضريبة العُشور لتشمل مجموعة جديدة من المحاصيل الزراعية التي لم تكن خاضعة سابقًا لهذا النوع من التحصيل. ومن بين هذه المحاصيل: العنب والزيتون والبقول، وهي منتجات رئيسية في الاقتصاد الزراعي لمنطقة القبائل على وجه الخصوص. وقد كشف هذا التوسّع في التطبيق عن أن الهدف الحقيقي من وراء هذه السياسات لم يكن مجرد "تنظيم الموارد المالية" كما ادّعت الإدارة الفرنسية، بل كان يتجاوز ذلك إلى إثقال كاهل الفلاح القبائلي تحديدًا، وإخضاعه لمزيد من الضغط الاقتصادي، بما يضعف استقلالته ويزيد من تبعيته للمنظومة الاستعمارية.

ويُضاف إلى ذلك ما تعرّضت له الزكاة، باعتبارها واحدة من أهم أدوات التضامن الاجتماعي في المجتمع الإسلامي التقليدي، من تحوير وظيفي جذري. فقد قامت الإدارة الاستعمارية منذ سنة 1851 بتحويل الزكاة من صيغة عينية تُدفع من المحاصيل والمواشي، إلى صيغة نقدية ثابتة، ما مثّل خرقًا واضحًا للمنظومة الشرعية والفقهية الإسلامية، وأدى إلى زعزعة الثقة في النظام الجبائي الجديد. كما قامت السلطات بتعميم هذه الضريبة على مناطق لم تكن تمارسها تاريخيًا، مثل ولاية قسنطينة، حيث تم فرض الزكاة فيها رسميًا في سنة 1858، رغم أنها لم تكن جزءًا من العرف الجبائي المحلي لتلك المنطقة.

لقد كان تحويل الزكاة إلى ضريبة مالية مباشرة، وفرضها خارج سياقها الثقافي والديني الأصلي، دليلًا على سعي الإدارة الاستعمارية إلى تفرغ المؤسسات الإسلامية من مضمونها الاجتماعي والروحي، وتحويلها إلى أدوات للجباية والاستغلال. وبهذا المعنى، لم تكن هذه الضرائب مجرد آليات إدارية لتحصيل الموارد، بل أصبحت وسائل مباشرة

لإعادة تشكيل العلاقة بين الفلاح الجزائري والدولة، وتفكيك أنماط التوزيع التقليدي للثروة، بما يخدم مصالح الاستيطان الفرنسي ويُضعف البنى الاقتصادية المحلية. (Dupuy، 1910، صفحة 40)

ثانيا: السياسة الاجتماعية:

خلال سعي الإدارة الفرنسية لإعادة هندسة البنية الاجتماعية في منطقة القبائل بما يخدم مصالحها عمد الى استهداف الأنسجة التقليدية التي كانت تأطير العلاقات داخل المجتمع القبائلي حيث اعتبرت الإدارة الفرنسية هذه الروابط والحكام عائقا أمام مشروعها لذلك عمدت إلى تفكيك بنيته واستبدالها بنظام قضائي فرنسي حديث النشأة يعكس قيم الإدارة الاستعمارية ويكرس سلطتها القانونية بداية ب:

تفكيك الهياكل الاجتماعية في منطقة القبائل:

أ/ إحلال التنظيم القضائي الفرنسي محل التنظيم القضائي القبائلي: لم يكن التدخل الاستعماري في التنظيم القضائي بمنطقة القبائل لم يكن مجرد تعديل إداري بل كان خطوة أساسية في مشروع استعماري أوسع استهدفت تفكيك الهوية الإسلامية والعربية تحت غطاء قانوني فرنسي عملت الإدارة الاستعمارية على عزل القبائل شيئا فشيئا عن محيطها الحضاري والديني المشترك مع باقي مناطق الجزائر (سعد الله ا.، تاريخ الجزائر الثقافي 1830. 1954، 1998، صفحة 349).

وقد تجسد هذا التوجه في عدد من الأعمال الأنثروبولوجية القانونية، وقد اشتهر في ذلك كتاب "منطقة القبائل العادات والتقاليد" (la Kabylie et lescoutumesKabyles) الذي أعده كل من هانوتواولوتورنوا يعتبر الكتاب من أوائل المؤلفات التي استعملتها كمصدر الإدارة الفرنسية كطابع مرجعي التي تناول النظام القضائي العرفي في منطقة القبائل الكبرى، ولقد أتت هذه الدراسة بالتزامن مع تعيين هانوتوا قائدا عسكريا على دائرة ذراع الميزان سنة 1859، حيث بدأت أبحاثه تحت إشراف مباشر من طرف السلطات العسكرية الفرنسية التي ساعدت إلى تفكيك المجتمع القبائلي وفهم تركيبته الاجتماعية بهدف إحكام السيطرة عليه، فكانت نتيجة هذه الدراسات يتمثل في إلغاء تمكين الإدارة الفرنسية من صياغة قرارات ومراسيم تتلاءم مع خصوصيات المجتمعات المحلية دون الحاجة إلى فرض قطيعة فورية من التنظيمات التقليدية فقد حرسست الإدارة الفرنسية على إبقاء علمها وتوظيفها بما يخدم أهدافها الاستعمارية. (قرينة، 2017-2018، صفحة 83، 84)

اغتنمت السلطات الفرنسية أحداث انتفاضة (الرحمانية) سنة 1871 لانتزاع الصلاحيات القضائية ذات الصبغة الإسلامية من مجلس الجماعات وتجعلها في يد قاضي الصلح والمعروف "بالقاضي الموثق" المكلف بتسجيل القضايا ومساعدة محرري العقود الفرنسيين (NOTAIRES)، وبموجب قانون 29 سبتمبر 1844 تم

إلغاء القضاء الإسلامي وأقر تطبيق القانون الفرنسي فعلياً في جميع المعاملات بالمنطقة وتم حل مجالس الجماعات نهائياً سنة 1882 وتحويل صلاحيتها إلى قضاة الصلح المؤتمنين الفرنسيين. (سي يوسف، 2012، صفحة 146).

بعد قمع ثورة 1871 سعت الإدارة الفرنسية إلى فرض سيطرتها الكاملة على منطقة القبائل من خلال تفكيك الهياكل التقليدية التي كانت تنظم المجتمع وفي مقدمتها هيئة تاجماعتالي تعد المؤسسة الأساسية التي تنظم الحياة في قرى منطقة القبائل فهي تجمع بين السلطات الثلاثة السياسية والإدارية والقضائية إلى جانب دورها الرسمي في تسيير الشؤون العامة للقرية وخاصة ما يتعلق بالمصالح الجماعية. (لوتورنو، 2013، صفحة 9) غير أن هذا التمايز المصطنع بين سكان منطقة القبائل وباقي أنحاء الجزائر لم يكن مجرد إجراء إداري عابر، بل تحول تدريجياً إلى إحدى الدعائم التي قامت عليها ما بات يُعرف في الأدبيات التاريخية والسياسية بـ"المسألة البربرية". فقد عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على ترسيخ فكرة وجود فوارق جوهرية بين "العرب" و"البربر"، ليس فقط من حيث اللغة والعادات، وإنما أيضاً على مستوى الانتماء الحضاري والقانوني، محاولة بذلك تقديم البربر على أنهم أقرب إلى النموذج الغربي والأوروبي، بخلاف العرب الذين تم تصويرهم كممثلين للثقافة الإسلامية الشرقية. وقد سهل هذا الطرح على فرنسا تطبيق سياسات تفريقية ممنهجة، استهدفت ضرب وحدة المجتمع الجزائري من خلال خلق حدود ثقافية وإدارية داخلية بين مكوناته، بما يخدم استراتيجية "فرق تسد".

ولم تقتصر هذه السياسة على الجزائر فقط، بل امتدت إلى المغرب الأقصى، الذي كان يخضع بدوره للحماية الفرنسية منذ عام 1912. وقد تُرجمت هذه السياسة بشكل واضح من خلال إصدار ما عُرف بـ"الظهير البربري" في 16 ماي 1930، وهو مرسوم رسمي أصدرته السلطات الاستعمارية، وكان يهدف إلى إخضاع السكان البربر في المناطق الجبلية، خصوصاً بالأطلس، للقوانين العرفية المحلية بدلاً من التشريع الإسلامي، وذلك من خلال إنشاء محاكم عرفية مستقلة عن القضاء الشرعي الإسلامي. وقد اعتُبر هذا الظهير تجسيداً لمحاولة فصل البربر عن الإسلام، في إطار مشروع استعماري أوسع يسعى إلى ضرب الروابط الدينية والوطنية الجامعة، وقد أثار هذا القرار الاستعماري موجة واسعة من الغضب الشعبي، إذ اعتبره المغاربة تهديداً مباشراً لوحدة الأمة، واستهدافاً مقصوداً لهويتهم الدينية والثقافية. فاندلعت احتجاجات واضطرابات في عدة مناطق من المغرب، بدأت في قبيلة آيت حمودة، وامتدت بسرعة إلى أقاليم وجدة، وتافيلالت (المعروفة اليوم بإقليم الراشيدية)، كما شملت مناطق الأطلس المتوسط، والأطلس الكبير، والرحامنة، ومراكش، وناحية آيتشغروشن، وخنيفرة، وخريبكة، ووادي أم الربيع. وقد تميزت مدينة فاس بشكل خاص بردّ فعل عنيف وحاد، اتخذ طابعاً دينياً وسياسياً، حيث نظمت فيها

مظاهرات كبرى، وصدحت المساجد بخطب تندد بالظهير وتدعو إلى الوحدة ومقاومة مخططات الاستعمار. وقد أدت هذه الموجة من المقاومة إلى تبلور وعي وطني جديد، ساهم في تعزيز النضال من أجل الاستقلال، كما فضحت أمام الرأي العام المحلي والدولي الطابع العنصري للسياسة الفرنسية، القائمة على محاولة تقسيم الشعوب المغاربية على أسس عرقية وقانونية تخدم مصالح الاحتلال. (نعمان، 1997، صفحة 39)

وهو ما يُعدّ امتدادًا مباشرًا لنفس السياسة الاستعمارية، إذ لم يكن التنظيم القضائي الفرنسي في منطقة القبائل مجرد وسيلة لبسط النفوذ القانوني، بل شكّل أداة استراتيجية لزرع الانقسام الهوياتي داخل المجتمع الجزائري. وقد كان لهذا التوجه أثر بالغ في إضعاف اللحمة الوطنية، مما انعكس لاحقًا على مسار الحركة الوطنية الجزائرية، سواء على مستوى خطابها أو بنيتها التنظيمية. (سعد الله ا.، تاريخ الجزائر الثقافي 1830 1954، 1998، صفحة 349)

عملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية، خاصة بعد عهد الجنرال شانزي (Chanzeau أو Chanzezy)، يُرجى التأكد من التهجئة الصحيحة)، الذي رفض فكرة إنشاء عمالة كبيرة ناطقة بالأمازيغية (القبائلية) وإحاق المنطقة المدنية بالسلطة الإدارية المدنية، على إبعاد سكان منطقة القبائل عن الأحكام الشرعية الإسلامية. وقد جاءت هذه السياسة بهدف الحد من المرجعية الإسلامية في تنظيم شؤون الأفراد ومعاملاتهم، واستبدالها بالأعراف المحلية والقوانين الفرنسية، في محاولة لإضعاف الرابط الديني المشترك الذي يجمع الجزائريين ويؤسس لوحدهم. وفي هذا السياق، أصدر الحاكم العام راندون (RANDON) تعليمية في سنة 1858، موجهة إلى الضباط العسكريين العاملين في المكاتب العربية بمنطقة القبائل، يأمرهم فيها بالتخلي عن تطبيق القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في تعاملاتهم. ويُعدّ هذا الإجراء أول خطوة رسمية تم على أساسها بناء ما سيُعرف لاحقًا بـ"السياسة البربرية" (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 149. 150)

ومع صدور مرسوم 29 أوت 1874، تقرر سحب السلطة القضائية من الجماعات التقليدية القبائلية، وتم بموجبه إنشاء محاكم فرنسية جديدة في كل من تيزي وزو وبجاية، مع تعيين قضاة فرنسيين بدلًا من القضاة المسلمين، بالإضافة إلى إلغاء وظائف الأمناء التقليدية. كما أُلغيت المحاكم الإسلامية بالمنطقة، في خطوة كانت تهدف إلى تفكيك البنية القضائية الإسلامية التي كانت سائدة.

وقد ترتب عن هذه التغييرات أن أصبح النظام القضائي المعتمد في منطقة "الزواوة" يختلف عن باقي المناطق الجزائرية، حيث أقرّ الاحتكام إلى القانون العرفي المحلي والقانون الفرنسي بدلًا من الشريعة الإسلامية. ومن أجل ترسيخ هذا التحول، قامت الإدارة الفرنسية، ممثلة في المكاتب العربية، بإحصاء هذه الأعراف وتنظيمها والاعتناء بها، والعمل على تطبيقها على سكان المنطقة ضمن رؤية إدارية استعمارية واضحة.

وفي هذا الإطار، تم تأسيس "جماعات قضائية" بموجب قرار 10 مارس 1873 و29 أوت 1874، والتي كانت تُعرض عليها القضايا العادية، بينما تُرفع القضايا المستعصية إلى المحكمة الفرنسية في تيزي وزو. غير أن هذه الجماعات القضائية أُلغيت لاحقًا بقرار 21 سبتمبر 1880، تلاه قرار 27 سبتمبر 1880 بإلغاء الدوائر القضائية الخاصة، ليُستعاض عنها بمحاكم الصلح.

وقد أوكلت مهام هذه المحاكم إلى قضاة الصلح، الذين كُلفوا بتطبيق القانون العرفي القبائلي، حسب خصوصيات كل عرش من الأعراش. وتم تثبيت هذا النظام نهائيًا بموجب قرار 17 أبريل 1889، الذي كرس العمل بالأعراف القضائية الخاصة داخل منطقة القبائل كبديل عن القضاء الإسلامي الرسمي. (سي يوسف، 2012، صفحة 66).

صدر سنة 1880 قرار رسمي عن الرئيس جول فيري (Jules Ferry)، ضمّ بموجبه منطقة القبائل الكبرى إلى السلطة المدنية الفرنسية، وتم تقسيمها إلى بلديات مختلطة ومقاطعات قضائية، وهو ما أدى إلى إلغاء ما تبقى من الهياكل القضائية التقليدية المحلية.

ورغم هذه "الإصلاحات" التي سعت من خلالها الإدارة الاستعمارية إلى ترسيخ السيطرة القانونية الفرنسية، إلا أنها أثارت قلقًا داخل الأوساط العسكرية الفرنسية، التي تخوّفت من حدوث تحوّل مفاجئ في مواقف السكان، خاصة بالنظر إلى المقاومة الصامتة التي أبدتها القبائل تجاه هذا النظام القضائي الجديد. فقد أظهرت التقارير الاستعمارية أن سكان القبائل رفضوا، لفترة طويلة، اللجوء إلى المحاكم الفرنسية، إذ كشفت إحصائيات سنة 1885 أن عدد القضايا المسجلة أمام هذه المحاكم لم يتجاوز 19 قضية فقط، وهو ما يعكس بوضوح حالة العزوف الشعبي وغياب الثقة في الجهاز القضائي الاستعماري. (اجيرون ش.، 2007، صفحة 220.224)

ب/ المرأة القبائلية في قلب المشروع الاستعماري البربري: غير أنّ الواقع الاجتماعي يُكذّب هذه الصورة النمطية التي رُوّج لها عدد من الكتّاب الفرنسيين، فقد كانت المرأة القبائلية، رغم ظروف الاستعمار، تؤدي أدوارًا محورية داخل الأسرة والمجتمع، وتمارس مسؤوليات اقتصادية واجتماعية وثقافية واضحة. فقد شاركت بفعالية في الأعمال الفلاحية، وساهمت في تدير شؤون البيت وتربية الأجيال، كما حافظت على اللغة والعادات المحلية، مما جعلها حاملةً للهوية الثقافية في ظل سياسات المسخ والفرنسة. وفي بعض الحالات، لعبت المرأة دورًا في دعم المقاومة الشعبية من خلال إسناد المجاهدين وتوفير المؤونة والمعلومات، وإن كان ذلك في الخفاء نظرًا لظروف المرحلة. وهو ما يثبت أن حضورها لم يكن هامشيًا كما أرادت بعض الكتابات الاستعمارية تصويره، بل كان عنصرًا فاعلًا في الحفاظ على تماسك المجتمع القبائلي. (سعيد م.، 2012، صفحة 69.70)

وقد رأى بعض الفرنسيين أن المرأة القبائلية أكثر قابلية للاندماج في نمط الحياة "المتحضّر" الذي سعى الاستعمار إلى فرضه. ومن بين الشخصيات الفرنسية التي اهتمت بوضع المرأة، تبرز ماري بوجيجه (Mary Bugeje)، التي قامت بعدة زيارات إلى قرى متعددة في منطقة القبائل، وحاولت من خلالها إقناع النساء بالتخلي عن التقاليد المحلية والانفتاح على نمط حياة جديد يتماشى مع التصوّرات الغربية حول "التمدّن" و"التحرّر". (سعيد م.، 2012، صفحة 70 د 71)

أما فيما يخص الحقوق المدنية للمرأة، فقد شهدت منطقة القبائل حادثة شهيرة، تمثلت في صدور فتوى محلية سنة 1849، تُحرّم النساء من حق الميراث. وقد ظهرت هذه الفتوى في قرية تاجماعت التابعة لعرش آث وسيف، ولم تصدر عن علماء دين معتمدين أو شخصيات دينية مرجعية، بل جاءت من مجموعة من الأفراد المحليين الذين كانوا يعانون من الانقسام والقلق الاجتماعي، مما يعكس طابعها العرّفي وغير الرسمي، أكثر من كونها فتوى دينية مؤسسة على الشريعة الإسلامية. (سعيد م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871. 1914، 2012، صفحة 72 73)

وقد تعرّضت هذه الفتوى لانتقادات شديدة من قِبل علماء كبار، من بينهم الشيخ الورتيلاني، الذي دافع بقوة عن حق المرأة في الميراث، واعتبر أن ما جرى يُعدّ مخالفاً لتعاليم الإسلام ومبادئه، ورغم هذه الحادثة، لا يمكن التعميم أو القول بأن المجتمع القبائلي كان يحتقر المرأة؛ بل على العكس، فقد كانت المرأة تحظى بحماية داخل أسرتها ومكانة محترمة في المجتمع. فعند وفاة زوجها أو طلاقها، كان يُسمح لها بالعودة إلى بيت والدها لتعيش فيه مكرّمة ومعزّزة، ما يعكس صورة من التضامن الأسري والاجتماعي الذي ساد في منطقة القبائل. (سعيد م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871. 1914، 2012، صفحة 74 75)

كما شكّل وضع المرأة في منطقة القبائل خلال فترة الاستعمار الفرنسي محوراً للنقاش والبحث، بالنظر إلى الدور الحيوي الذي كانت تؤديه داخل المجتمع القبائلي المحافظ.

كما قامت الإدارة الفرنسية بإدخال تعديلات على بعض القوانين المرتبطة بالزواج والطلاق والعادات المحلية، وذلك في إطار سعيها إلى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية في منطقة القبائل. ففي سنة 1882، تم تغيير قانون في منطقة آث لحسن، نصّ على منع تزويج الفتيات من قِبل أوليائهن دون موافقتهن، ولا يتم الزواج إلا بعد بلوغهن سن 13 عامًا، وبالمثل، سنّ قانون مماثل في منطقة بني خليلي، يقضي بعدم جواز تزويج الفتيات من قبل أوليائهن قبل بلوغ 14 سنة، وفي سنة 1884، أُقرّ إجراء يقضي بأن المهر الذي يُقدّمه الخاطب يُصبح ملكاً للمخطوبة وتحت تصرفها الشخصي. (سعد الله ا.، تاريخ الجزائر الثقافي 1830. 1954، 1998، صفحة 337)

كما نصّ قانون آخر على أن الزوج الذي يهجر زوجته لمدة سنتين يُحرّم عليه الرجوع إليها، وقد انتشر هذا القانون في ظرف خمسة أشهر ليُطبّق في 17 قرية (سي يوسف، 2012، صفحة 67.66)

لقد ارتبطت أوضاع النساء في تلك الفترة بالبنية التقليدية الصارمة، المبنية على الأعراف الاجتماعية والدينية، والتي جعلت المرأة تعيش في عزلة نسبية عن المحيط الاجتماعي الأوسع، ومع مجيء الاحتلال الفرنسي، بدأت محاولات متعددة لاختراق هذا النظام الاجتماعي، سواء عبر سياسات استعمارية مباشرة أو من خلال مبادرات نسوية أوروبية، هدفت إلى دمج المرأة القبائلية في نموذج اجتماعي جديد يتماشى مع الأهداف الثقافية والسياسية للمشروع الاستعماري (سعد الله ا.، تاريخ الجزائر الثقافي 1830. 1954، 1998، صفحة 338.339)

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز صورة المرأة القبائلية خلال الحقبة الاستعمارية، من خلال تحليل أوضاعها في مجالي التعليم والحياة الاجتماعية، وكشف أثر السياسات الفرنسية على واقعها اليومي ومكانتها داخل المجتمع (دبوس، 1979، صفحة 347)

المقاومة الاقتصادية:

بالرغم من محاولات الاستعمار لتغيير الأنماط التقليدية للحياة، فقد أظهرت الدراسة أن الفلاحين في منطقة القبائل استمروا في حياة الأراضي وفقا للأعراف القبلية، على الرغم من محاولات الاحتلال الفرنسي لفرض الأنظمة القانونية الغربية. وأوضح الباحثون أن الأراضي في منطقة القبائل لم تفقد أهميتها كمصدر أساسي للحياة الاقتصادية، بل استمر المجتمع القبائلي في مقاومة التغييرات المفروضة عليه، باستخدام استراتيجيات متنوعة لتجاوز القيود القانونية التي فرضها الاستعمار (زغود و جاب الله، 2023، صفحة 331)

وعلى ذلك سياسات الاستعمار الفرنسي، استمرت المقاومة الاقتصادية في منطقة القبائل من خلال رفض سياسة الاستيطان وأشكال أخرى من المقاومة مثل التخريب الزراعي. كان السكان المحليون يرفضون العمل في الأراضي التي استولى عليها المستوطنون الفرنسيون، مما أدى إلى أزمة اقتصادية مستمرة في بعض المناطق. (بوعموشة و سعدي، 2024)

وتعد الممارسات الزراعية التي كانت تعتمد على الأرض في المجتمع القبائلي من أبرز مظاهر مقاومة هذه التغييرات، حيث استمر الفلاحون في اعتماد أساليب زراعية تقليدية لا تتطلب تقنيات معقدة، بل تعتمد على التعاون بين أفراد المجتمع. ومع أن الاستعمار الفرنسي كان يسعى لتعزيز النظام الرأسمالي في الزراعة، إلا أن هذا النظام كان يصطدم بعادات الفلاحين القبلية التي كانت تعتبر الأرض ملكية جماعية تُحسن من خلالها العلاقات الاجتماعية وتُحافظ على استقرار المجتمع. كما يلاحظ الباحثون أن الاستعمار الفرنسي كان يسعى من خلال

هذه السياسة إلى إضعاف التضامن الاجتماعي بين أفراد القبائل، وهو ما يعكس محاولة الاستعمار تفكيك الوحدة الاجتماعية للقبائل. ففي حين كانت الأراضي تشكل رابطاً اجتماعياً قوياً بين أفراد القبيلة، كان الاستعمار الفرنسي يحاول استخدام أساليب التمليك الفردي لتقويض هذه الروابط الاجتماعية، وخلق تباين طبقي بين الفلاحين. وعليه، فإن محاولة الاستعمار فرض الملكية الفردية للأراضي كانت تهدف إلى فصل الفلاحين عن بعضهم البعض، مما يسهل السيطرة عليهم وزيادة الضعف الاجتماعي في المجتمع القبائلي (زغود و جاب الله، 2023، صفحة 340).

وفي هذا الإطار، تسلط دراسة زغودة نيسة وجاب الله الطيب الضوء على أن هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية لم تقتصر على تغيير هيكل الحياة الزراعية فحسب، بل كانت محاولة لإحداث انقسام اجتماعي، من خلال فرض قوانين ملكية فردية تهدف إلى جعل الفلاحين القبائليين أقل قدرة على تنظيم أراضيهم بشكل جماعي. هذه السياسة كانت جزءاً من استراتيجية استعمارية أوسع تستهدف تغيير البنية الاقتصادية للمجتمع القبائلي، وتدمير الأنماط الزراعية التقليدية التي كانت تعتمد على التعاون الجماعي والملكية المشتركة لذلك، يمكن القول أن السياسة الاستعمارية الفرنسية لم تُحقق نجاحاً كاملاً في تفكيك النظام الزراعي في منطقة القبائل، بل كانت أداة مدمرة لبنية المجتمع، في حين أن القبائل استمرت في مقاومة هذه السياسات من خلال الحفاظ على تقاليدها الزراعية وطرق حياة الأراضي التقليدية. (زغود و جاب الله، 2023، الصفحات 337-338)

يتضح من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن السياسة البربرية في الجزائر لم تكن مجرد توجه عفوي أو ظاهرة معزولة، بل كانت مشروعاً استراتيجياً متكاملًا سعت من خلاله الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى تفكيك مقومات الهوية الوطنية الجزائرية وضرب وحدتها الثقافية والدينية والاجتماعية، إذ شملت هذه السياسة أبعاداً عسكرية وإدارية تهدف إلى فرض السيطرة المباشرة، وأخرى تعليمية وثقافية تسعى إلى خلق قطيعة بين الأجيال الجزائرية وموروثها الحضاري، فضلاً عن سياسات دينية أرادت النيل من مكانة الإسلام، إضافة إلى أبعاد اجتماعية واقتصادية أفرغت البنية المجتمعية من تماسكها.

ويمكن استخلاص أن السياسة البربرية كانت أداة استعمارية خطيرة، اعتمدت على مبدأ "فرّق تسد"، وكان لها أثر بالغ في تشكيل مسار المقاومة الوطنية، التي أدركت مع مرور الوقت خطورة هذه السياسات وسعت إلى مواجهتها بكافة الوسائل الممكنة، ومن هذا المنطلق، يكتسي فهم المواقف المختلفة من السياسة البربرية الفرنسية أهمية بالغة، إذ تظهر هذه المواقف تنوع التفاعلات بين الأطراف المختلفة، مما يتيح دراسة الأبعاد المعقدة لهذه السياسة وتأثيرها العميق على المجتمع الجزائري ومستقبله.

الفصل الثالث:

مواقف القوى الدينية وتيارات الحركة الوطنية من المسألة البربرية في الجزائر المستعمرة

المبحث الأول: موقف الزوايا ورجال الإصلاح من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل

المبحث الثاني: موقف جمعية العلماء المسلمين من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل

المبحث الثالث: موقف الأحزاب السياسية من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل

المبحث الرابع: موقف السكان من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل

مثّلت المسألة البربرية، منذ ظهورها في سياق المشروع الاستعماري الفرنسي، نقطة اختبار حاسمة لمواقف القوى الفاعلة داخل المجتمع الجزائري. فلم تكن مجرد سياسة إدارية أو ثقافية معزولة، بل كانت جزءًا من استراتيجية استعمارية شاملة تستهدف ضرب الانسجام الداخلي بين مكونات الشعب الجزائري، عبر اختلاق فوارق إثنية وقانونية تُذكي الانقسام وتُضعف جبهة المقاومة الوطنية. في هذا السياق، وجدت التيارات الدينية والحركات الوطنية نفسها أمام تحدٍ مصيري، يتطلب وضوحًا في الموقف وجرأة في الدفاع عن مقومات الهوية الجامعة.

يسعى هذا الفصل إلى تفكيك هذه المواقف المتعددة، وإبراز كيفية تفاعل الفاعلين الدينيين والسياسيين مع المسألة البربرية، باعتبارها من أخطر أدوات التفريق التي لجأت إليها الإدارة الاستعمارية. كما يسلط الضوء على الحساسية الشعبية تجاه هذا المشروع، والتي تجلت في أشكال مختلفة من الرفض الصريح، ما يعكس وعيًا جماعيًا بأبعاد هذه السياسة ومخاطرها على الكيان الوطني وقد تنوعت ردود الفعل تجاه هذه المسألة بداية ب:

المبحث الأول: موقف الزوايا ورجال الإصلاح من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل .

لقد وقفت الزوايا كسد منيع أمام دعاة السياسة البربرية فكانت الدافع المتقدم عن شخصية الشعب الجزائري بلغ عدد زوايا بلاد القبائل ما يفوق 40 الزاوية ولعل أبرزها زوايا سيدي عبد الرحمن اليلولي، وسيدي علي بن الشريف، وسيدي منصور، وسيدي محمد بوقبرين، وأولاد مصباح، تامقرة، وغيرهم. (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 156)، ولقد نجحت الزاوية في إبعاد المواطنين عن إرسال أبنائهم للتعليم في المدارس العربية الفرنسية أو في المدارس المختلطة البلدية، ولو أدى بهم الأمر إلى تفشي الأمية وانتشار الجهل بينهم لأن ذلك خير لهم من تعلم الثقافة الفرنسية التي يعتبرون كسبها خروج عن الدين وتحول إلى الكفر، وحتى أنهم أصبحوا يشككون ولا يثقون في المعلم بحد ذاته لأنه يختار ويعين من طرف السلطات الاستعمارية (سعيدوني م.، السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871. 1914، 2012، صفحة 217).

فقد حافظت هذه الزوايا على التقاليد المتبعة التي تقر بأن البربر أصلهم عربي وان قسما منهم ذو مكانة اجتماعية مرموقة هم (العرب الشرفاء)، كما كانت هذه الزوايا أيضا مشتلا لتخريج حفظة القرآن الكريم وبدورهم انتشروا في أنحاء الجزائر يعلمون القرآن في الكتاتيب ويحافظون على العبادات يدعون إلى الأخلاق السامية في المجتمع الجزائري الذي انتشرت فيه آنذاك الأمية وعمه الفقر والشقاء، انطلقت من زوايا بلاد القبائل أولى العرائض التي عبرت عن رفضها استبدال الأحكام الشرعية الإسلامية بأحكام العرف الفرنسية أعربوا فيها عن استنكارهم لاعتماد القوانين العرفية المحلية المعروفة (بالقانون القبلي) في تنظيم الشؤون

منطقتهم وطلبوا بالعودة إلى تطبيق أحكام الشريعة باعتبارها المرجعي الأساسية في القضاء وتنظيم العلاقات الاجتماعية وهذا ما علق عليه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بقوله: (إن عريضة رجال الزواوة المطالبة بإلغاء القوانين المحلية الخاصة بالأحوال الشخصية، اجتثت الغرس من أصله، وأقامت الدليل على المغرورين بالظواهر على أن زواوة معقل من معاقل الإسلام والعروبة، وأكرم بأصحاب الزوايا حين ينتصرون للدين هذا الانتصار صوتنا مع صوتكم، ورأينا مع أرائكم في الرجوع إلى الأصل وهو حكم الشرع الإسلامي .) تجسدت مقولة الشيخ البشير الإبراهيمي موقفا نابعا من رؤية إصلاحية أصيلة تدعو إلى التمسك بالشريعة الإسلامية ورفض القوانين الوضعية التي حاول الاستعمار فرضها على المجتمع الجزائري، لاسيما في مجال الأحوال الشخصية ففي دفاعه عن موقف رجال الزواوة يثبت الإبراهيمي حقيقة طالما حول الاستعمار طمسها وهي أن المنطقة خلافا لما صوره البعض كانت ولا تزال حصنا للإسلام والعروبة كما تعكس عباراته تلاحم الفكر الإصلاحي مع صوت الشاب في المطالبة بالرجوع إلى الأصل أي حكم الشريعة الإسلامية (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 156. 157)

بالإضافة إلى دور رجال الإصلاح الذين ينحدرون من منطقة القبائل لم يترددوا للتصدر لسياسة التفرقة البربرية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في تلك الجهة من الوطن فقد نجحوا في تأسيس 30 مدرسه ظلت تعلم العربية والفقهاء الإسلامي حتى عام (1956) تاريخ اشتداد الحملة الفرنسية على المؤسسات التعليمية الوطنية، كما انكب هؤلاء المصلحون على توعية عامة الناس من خلال تنظيم حلقات الوعظ والإرشاد في المساجد مما ساهم في تكوين طلائع من الشباب المتمسك بالإسلام والمعتز بهويته العربية ومن بين هؤلاء الرجال الذين خدموا الجزائر في صمت وكرسوا حياتهم لخدمة الإسلام والثقافة العربية نجد: سعيد بن زكري، ارزقي الشرفاوي، أبو يعلى الزواوي، المولود الحافظي، الفضيل الورتيلاني، يحيى حمودي، الهادي الزروفي، علي أو لخيار الواقنوني، الصادق عيسات، وحسن حموش، العربي عيسى القمقوم، السعيد الهلولي الورتيلاني، عبد الله الشريف، الشيخ سحنون، وكثير وغيرهم، لقد حملها هؤلاء الرجال مشعل المقاومة الثقافية وأسهم في إنشاء المدارس الحرة ونشر التعليم الديني وتنظيم حلقات العلم والإرشاد في المساجد وتوعية العامة بخطورة المخطط الاستعماري الرامي إلى فصل البربر عن الإسلام، وتميزت جهودهم بروح التضحية والعمل الصامت إذا انخرط في حركة إصلاحية متكاملة تهدف التكوين جيل مشبع بالقيم الإسلامية ومعتزة بانتمائه العربي كما لعب بعضهم دورا مهما في نشر الفكر الإصلاحي خارج الوطن كما فعل الفضيل الورتيلاني بينما ركز آخرون على العمل الميداني في القرى والمدامر متحدين كل القيود الاستعمارية وبفضل جهودهم ظلت شعلة الإسلام متقدة في منطقة القبائل ولم تفلح سياسات التفرقة في كسر وحدة الأمة الجزائرية (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 157. 158).

المبحث الثاني: موقف جمعية العلماء المسلمين من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل.

تعد جمعية العلماء المسلمين من أبرز التشكيلات ذات الطابعين الديني والاجتماعي، وقد تأسست في 5 ماي 1931 كامتداد مباشر للكتل الإسلامية، نشأت هذه الجمعية من خلال مبادرة جمعت بين المصلحين والممثلين الزوايا تحت قياده الشيخ عبد الحميد بن باديس، ساعة الجمعية إلى توحيد الجهود من اجل إرساء المبادئ العامة للشعب الجزائري مع التركيز على الجوانب التربوية والدينية هدفها الأساسي تربية الشعب الجزائري وتعليمهما علم الدين الإسلامي. (بن جيلالي، 2002، صفحة 36)

اتخذت جمعية العلماء موقف صريح من السياسة البربرية للإدارة الفرنسية عندما حددت شعار مشروعها الإصلاحي، والذي أصبح عنواناً لنضالها "الإسلام ديننا" و"العربية لغتنا" و"الجزائريون وطننا"، وقد خلد الشيخ عبد الحميد بن باديس هذه المبادئ في قصيدته الشهيرة التي قال فيها:

شعب الجزائر مسلموالى العروبة ينتسب

من قال حاد عن أصلهأو قال مات فقد كذب

إذا كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد تأسست تحت شعار إحياء الدين الإسلامي، وبعث الثقافة العربية، واستعادة التاريخ الوطني، فإن هذه المبادئ ذاتها شكّلت أسساً جوهرية في بناء الشخصية الوطنية الجزائرية. فقد سعى العلماء، منذ انطلاق نشاطهم، إلى توحيد صفوف المسلمين الجزائريين، من خلال التقريب بين العرب والأمازيغ، والتوفيق بين المذهبين المالكي والإباضي، دون تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو المذهب، بهدف تشكيل كتلة وطنية موحّدة. وقد تجلّى ذلك في جهودهم المتواصلة لنشر تعليم عربي أصيل، يستمد جذوره من المبادئ الإسلامية والعربية. (بوصفصاف ع،، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، 2013، صفحة 160. 161)

بهذا أكدت الجمعية على وحدة الهوية الوطنية الجزائرية في مواجهة محاولات التفريق الاستعماري، وأكدت شهادة الشيخ البشير الإبراهيمي عن عروبة البربر بقوله ".....إن القبائل مسلمون عرب وكتابهم القرآن يقرأونه بالعربية، ولا يرضون بدين ولا بلغة بديلة، ولكن الظالمين لا يعقلون " وبقوله هذا يبرز كيف أن الإسلام و القرآن كان محور الهوية والانتماء وليس الأصل العرقي بالإضافة إلى انه يحمل لهجة دفاعية ضد من

يحاول زرع الفتنة أو التفرقة بين العرب والبربر مع حرصه على وحدة الأمة ومقاومة محاولات الاستعمار الفرنسي في تفريق الصفوف باستخدام العنصر البربري (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 158).

لقد تعززت جهود ونشاطات الجمعية جمعية العلماء المسلمين إذ نبه أحد روادها إلى المخطط الفرنسي بمنطقة القبائل، وهو أحمد توفيق المدني سنة 1932 عن الخطر الثقافي والديني الذي يهدد المنطقة بقوله "..... بربر بلاد الجزائر المسماة بلاد القبائل الكبرى وهم يمثلون الكتلة البربرية العظيمة ببلاد الجزائر..... نقاط أصبحت العربية فهم ضعيفة جدا والتعليم العربي الديني أصبح شبه ضئيلا رغم استمرار الزوايا والمدارس اللائكية ثبت التعليم الفرنسي هناك بصوره منتظمة ومنعدمة النظير بالقطر الجزائري، ورجال التبشير حطوا هناك رحالهم وشيدوا مدارسهم للبنين والبنات والتي وان كانت كثيرة التفاؤل بمستقبل الإسلام في الجزائر قوي الإيمان بالهضة العربية الإسلامية الحديثة فاني أخشى على هذا القسم من بلاد الوطن أن تعبت به الأيدي وأن تفصل حبر اتحاده مع بقية البلاد فألى تلك الناحية يجب أن تتجه أنظار المفكرين والعلماء المسلمين"، وفي الأخير دعا إلى ضرورة توجيه اهتمام المفكرين والعلماء المسلمين إليها لإنقاذ هويتها الإسلامية والعربية وتقوية وحدتها مع سائر الوطن هذا بالإضافة إلى الشيخ البشير الإبراهيمي لم يفته الأمر في فضح المخطط الفرنسي لبلاد القبائل عندما علق على الإجراءات الفرنسية ضد الأحكام الإسلامية بقوله "..... إن الحكم بالعوائد عزيز من مطالب الاستعمار الفرنسي زرع بذوره في ارض الزواوة، وتعهدها بالسقي والعلاج غايته تمكين العوائد وجعلها أساسا للأحكام وإبعاد طوائف المسلمين عن الإسلام بالتدرج حتى تضعف النمرة الدينية وعاطفة التأخير الإسلامي، وتصير الأمة الواحدة أمتين وأمم . "من خلال قوله هذا حاول أن يكشف النوايا الاستعمارية الخفية الهادفة إلى ضرب الوحدة الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري وخاصة في منطقة القبائل تحت غطاء قانوني وثقافي (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 157).

قال ابن باديس فيمقال له تحت عنوان ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان نشر سنة 1939 حيث قال فيه "إنأبناء يعرب وأبناء ما زبغ، قد جمع بينهم الإسلام منذ بضعة عشر قرنا ثم بدأت تلك القرون تمزج ما بينهم في الشدة والرخاء، وتؤلف بينهم في العسر واليسر، وتوحدهم في السراء والضراء حتى كونت منهم خلال أعقاب بعيدة عنصرا مسلما جزائريا أمه الجزائر وأبوهالإسلام" هنا أوضح ابن باديس التحام الشعب العربي والأمازيغي في الجزائر تحت راية واحدة وهي راية الإسلام وحكم مسبقا بفسل المحاولات الاستعمارية لتجزئة الشعب الجزائري(بوصفصاف ع.، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، 2013، صفحة 167).

كان لجمعية العلماء المسلمين دورا كبيرا في الإصلاح الديني ومحاربة الاستعمار الثقافي وعبر عن ذلك الشيخ سعيد بن عمر القنزاوي في خطبته بنادي الترقى بالجزائر العاصمة في أثناء انعقاد مؤتمر جمعية العلماء المسلمين

بهذه العبارة " لما أراد بنا الله السعادة سلك بنا والحمد لله والشكر له سبيل الرشاد والطريق الجادة الصحيحة، ألا وهي ما تدعو جمعية العلماء إليه تلك الجمعية أيقظتنا..... يا أيها الأمة الجزائرية المسكينة الفاقدة لمجدها الضالة في سعيها الخامل العليله هلم إلى دواء نافع وشراب عذب فاقع..... ما عليه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وسلوك السلف الصالح، تفوزي بخير الدنيا وسعادة الآخرة." وبقوله هذا كان يريد أن يؤكد أن النهضة الحقيقية للشعب تمر عبر بوابة الإصلاح الديني والثقافي كما تنادي به جمعية العلماء وان الأمة يجب أن تستيقظ من غفلتها خاصة في وجه الاستعمار الذي كان يسعى لطمس الهوية (سعيدوني ن، 2004، صفحة 158).

وهكذا حققت جمعية العلماء فوزا كبيرا في هذه المسألة الجوهرية للشخصية الوطنية الجزائرية، حيث بقية الحركة البربرية ودعاة التجنيس قاصرة على بعض المثقفين من القبائل، ولم تجد صدى واسعا بين الجماهير ولا لدى منظمة معينة تنادي بهذا الاتجاه (بوصفصاف ع، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 2013، صفحة 171).

المبحث الثالث: موقف الأحزاب السياسية من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل.

فقد تعززت جهود الأحزاب السياسية من خلال هذه المسألة البربرية كأول تشكيلة فتحت باب الحركة الوطنية هي نجم شمال إفريقيا حيث تأسس سنة 1926، والذي نشأ تحت ظل الحركة العمالية في الخارج (المهاجرة)، كان هدفه الأساسي نحو المناداة بالاستقلال الوطني وشعاره "الجزائر عربية مسلمة"، وقد نص برنامجه على أن تكون اللغة العربية لغة رسمية في الجزائر، مركزا نضاله على محاربة فكرة الجزائر الفرنسية، على الرغم من أن جل أعضاء نجم شمال إفريقيا من المهاجرين وان اغلبيهم ناطقين بالبربرية إلا أن مشكل اللغة المستعملة داخله أمر لم يكن يطرح إطلاقا، وبالتالي التركيز على الهدف الواجب تحقيقه والذي يتمثل في توحيد الصفوف وعدم الوقوع في ثغرات اختلاف من شأنها أن تكون منعرجا خطيرا يبعدها عن مبتغاها. (بن جيلالي، 2002، صفحة 36، 37)

ثم مع حزب الشعب الجزائري سنة 1937.1946 وامتدادا إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تأسست سنة 1946، وقد تميز هذا التيار بتبنيه مبدأ المقاومة السياسية بهدف استرجاع السيادة الوطنية بالارتكاز على الثوابت الحضارية للشعب الجزائري والمتمثلة في العقيدة الإسلامية واللغة العربية واعتبر التيار الاستقلال ضمن الحركة الوطنية الجزائرية أن أول مهامه النضالية هو المطالبة بتعميم تعليم اللغة العربية وجعلها إلزامية ولم يتردد بالتشهير بالمشروع الاستعماري الفرنسي والتمديد بسياسة تفريق صفوف الجزائريين على أساس عرقي

ولغوي، وقد عبر عن هذا التوجه الوطني الوحدوي الشاعر المناضل مفدي زكريا، احد أبناء منطقة ميزاب في خطابه بتونس سنة 1934 حين لخص أهداف النضال السياسي لأبناء المغرب العربي في عبارته "الإسلام ديننا وشمال إفريقيا وطننا والعربية لغتنا" (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 158. 159).

لعب كل من حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بقيادة مصالي الحاج دورا محوريا في التصدي للنشاط التيار الداعي والتحذير من مخاطر السياسة البربرية التي تبنتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية ومن بين هؤلاء برز المناضل الوطني عمار أوزيغان، الذي كشف أبعاد هذا المخطط حين صرح بان مصطلح "عربي . بربري" لدى الاستعمار يعكس تصورا للصراع بين شعبين ولغتين وثقافتين مما يدل على أن البربرية ليست سوى أداة استعمارية تهدف إلى التقسيم عبر إثارة النعرة القبلية، ومن هذا السياق وصلت الثورة الجزائرية كفاحها ضد سياسة التفرقة التي فرضها الاستعمار تحت مسمى المسألة البربرية ونجحت في توحيد صفوف الشعب الجزائري وتجاوز رواسب السياسة الاستعمارية على الأقل في مظاهرها كما تمكنت من استقطاب العناصر الفاعلة في المجتمع بما في ذلك النخب البربرية وجندتها في إطار المشروع التحرري الذي أعلنت عنه في بيان أول نوفمبر، والذي نص بوضوح على إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية اجتماعية ذات السيادة ضمن غطاء المبادئ الإسلامية. (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 159. 160)

المبحث الرابع: موقف السكان من السياسة من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل.

لقد قدم سكان منطقة القبائل مساهمة معتبرة للثورة التحريرية وكان لأبنائها دورا أساسيا في إسقاط المشروع الاستعماري، وهو ما دفع السلطات الفرنسية إلى التراجع عن استراتيجيتها السابقة تجاههم واللجوء إلى السياسة أكثر عنفا وتمركزا في القمع وتنمية وسجل التاريخ بأحرف من نور مواقف أبناء منطقة القبائل الذين تصدوا للصفوف في مقاومة التقسيم، واعتبروا كل دعوة إلى التفرقة خيانة وطنية ومن أبرز هؤلاء المجاهدين كريم بلقاسم، محمد السعيد عمار، عميروش أيت حمودة، محمد ولد الحاج، عبد الرحمن ميرة، يوسف اليعلاوي، وغيرهم ممن ساهموا بفعالية في تعزيز الوحدة الوطنية، وقد تميزت جهود العقيد عميروش ببُعد استراتيجي بالغ الأهمية، وسعيه الحثيث إلى تأهيل نخب وطنية قادرة على المساهمة في بناء الدولة الجزائرية المنشودة. وفي هذا السياق، بادر بايفاد وفود من الطلبة الجزائريين إلى المشرق العربي من أجل تلقي تكوين علمي وأيديولوجي يؤهلهم للاضطلاع بأدوار قيادية في جزائر ما بعد الاستقلال، على أسس من الهوية العربية والانتماء الإسلامي، وقد أثمرت هذه المبادرة، حيث عاد عدد كبير من هؤلاء الطلبة بعد استكمال دراستهم، وأسهموا في تأسيس مؤسسات الدولة المستقلة، وعملوا بإخلاص على ترسيخ الهوية الوطنية. ومن بين أبرز هؤلاء، الأستاذ

محمد الشريف خروبي، الذي نشأ في إحدى الزوايا ببلاد القبائل وتلقى تعليمه في كنف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وقد كان له دور محوري في تنفيذ برنامج "المدرسة الأساسية"، الذي مثل خطوة حاسمة نحو إنهاء هيمنة اللغة الفرنسية على المنظومة التعليمية الجزائرية، وتوحيد التعليم وتعريبه (سعيدوني ن.، 2004، صفحة 160).

لقد كشفت المسألة البربرية عن نوايا الاستعمار الفرنسي الرامية إلى تمزيق النسيج الاجتماعي الجزائري وفصل البربر عن عمقهم العربي والإسلامي، عبر فرض قوانين ومحاولات لخلق هوية منفصلة. غير أن هذه السياسة لم تمرّ دون مقاومة، فقد برزت ردود أفعال حاسمة من مختلف القوى الدينية والسياسية، عبّرت عن وعي وطني جماعي بخطورة المشروع الاستعماري.

فقد لعبت الزوايا ورجال الدين دورًا تقليديًا في الحفاظ على الانتماء الديني والروحي، بينما تميّزت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بموقف صارم ومبدئي يعكس فهمًا عميقًا لأبعاد القضية، وارتكزت في ردّها على مبادئ الإسلام والوحدة الوطنية. كما أبدت الأحزاب السياسية رفضها لهذه السياسة، رغم تباين الوسائل والخطابات، واصطفّ عامة السكان وراء هذه المواقف الرافضة، مما أظهر حجم التلاحم الشعبي في مواجهة محاولات التشتيت والتمييز.

وهكذا فإن المواقف المتنوعة التي برزت تجاه المسألة البربرية لم تكن مجرد ردود أفعال عابرة، بل جسّدت وعيًا سياسيًا واجتماعيًا متقدمًا، وأسهمت في تعزيز الروح الوطنية التي ستشكّل لاحقًا أحد الأعمدة الأساسية في مسيرة الكفاح من أجل الاستقلال

خاتمة

خاتمة:

تُبرز نتائج هذه الدراسة أن المسألة البربرية حظيت بمكانة محورية في التصور الاستعماري الفرنسي للجزائر، حيث لم تكن سياسة فرنسا في هذا الشأن وليدة ما بعد الاحتلال، بل تعود جذورها إلى فترة ما قبل الغزو، وقد تم التأسيس لها بشكل فكري وأيديولوجي مبكر. وقد اتضح من خلال تحليلنا أن مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي شهدت اهتمامًا أكاديميًا وفكريًا مكثفًا بالتركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، وبخاصة ما يتعلق بالمجتمع البربري، حيث سعى المفكرون والرحالة الفرنسيون إلى دراسة خصوصيات هذا المكون من أجل استغلالها لاحقًا في مشاريعهم الاستعمارية.

وتؤكد الدراسات أن المسألة البربرية لم تكن مجرد ردة فعل استعمارية لاحقة، بل كانت جزءًا من استراتيجية مدروسة سبقت الغزو، من خلال إنتاج أدبي ومعرفي كثيف ركز على الجوانب الاجتماعية والعرقية واللغوية لهذا المجتمع.

لقد كان لمرحلة ما قبل الاحتلال دور مهم في تهيئة الذهنية الأوروبية لقبول المشروع الاستعماري في الجزائر، حيث عملت هذه الدراسات على إظهار البربر كمجموعة "قابلة للاستيعاب" بشكل أسهل من العرب، وهو ما تم استثماره لاحقًا ضمن السياسة الاستعمارية المعروفة باسم "سياسة فرق تسد".

وفي هذا الإطار، فإن المسألة البربرية التي رُوِّج لها من قبل فرنسا لم تكن بريئة أو عفوية، بل كانت أداة أيديولوجية موجهة، هدفها التمهيد للاحتلال وتفكيك البنية الاجتماعية الجزائرية.

لعب الاستعمار الفرنسي دورًا بارزًا في إعادة تشكيل صورة المجتمع الجزائري وتوجيه فهمه، من خلال تكريس رؤية معينة للواقع الاجتماعي والثقافي عبر خطاب معرفي ممنهج. وقد ظهرت المسألة البربرية في قلب هذا التوجه، حيث سعت الدراسات الفرنسية، منذ وقت مبكر، إلى إضفاء طابع علمي على التمييز بين العرب والبربر، وذلك من خلال توظيف مناهج علمية متعددة شملت الأنثروبولوجيا، وعلم الأجناس، والآثار، واللسانيات.

وقد اندرجت هذه المحاولات ضمن مشروع استعماري أوسع، هدفه إبراز الاختلافات الثقافية واللغوية بين مكونات المجتمع الجزائري، وتضخيمها لإثبات وجود "انقسام طبيعي" يبرر الهيمنة الاستعمارية. واعتمدت هذه الدراسات على مجموعة من الأطروحات التي تناولت أصول البربر، وخصائصهم العرقية والثقافية، وهي أطروحات لم تكن بريئة من التوظيف الإيديولوجي المسبق.

كما أسهمت بعض الكتابات التي سبقت الغزو العسكري في بناء خلفية فكرية لجعل استهداف منطقة القبائل عملية شرعية وقانونية، من خلال مقاربات تهدف إلى استكشاف "تاريخ" البربر وسلوكهم، وتصويرهم كعنصر منفصل عن المحيط العربي والإسلامي، مما مهد لإعادة إنتاج خطاب استعماري لاحق قائم على التفريق وإعادة الهيكلة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.

وفي هذا الإطار، لم تكن التصورات الفرنسية حول البربرية قبل الاحتلال خالية من الأحكام المسبقة، بل سعت إلى تقديم البربر كعنصر أقرب إلى "التمدن" وأكثر استعدادًا للاندماج في الحضارة الغربية مقارنة بالعرب. وقد تم دعم هذا التوجه بتكثيف الأبحاث اللغوية التي صورت اللغة البربرية كعنصر مستقل عن اللغة العربية، فضلًا عن محاولة نسبها إلى أصول أوروبية أو متوسطية في بعض الأحيان، في تجاهل واضح للجذور الإسلامية والثقافية المشتركة.

لقد استغلت فرنسا هذه الخلفيات النظرية لتبرير سياساتها الاستعمارية، مدعية أن مهمتها تكمن في "تحرير" البربر من "الهيمنة" العربية، ومن ثم ضمهم إلى المشروع الحضاري الفرنسي. هذا الطرح لم يكن معزولًا عن السياق العام للمشروع الاستعماري، بل مثل إحدى الأدوات الجوهرية التي وظفها الاحتلال لتمزيق النسيج الاجتماعي الوطني، وتهيئة الرأي العام المحلي والدولي لتقبل الغزو.

منذ سنة 1830، شهدت المسألة البربرية تطورًا ملحوظًا في ظل السيطرة العسكرية الفرنسية على الجزائر، حيث اتخذت أبعادًا جديدة تُرجمت من خلال السياسات الإدارية والممارسات الميدانية التي طبقت في منطقة القبائل. وقد مثل تعيين الضباط الفرنسيين في هذه المناطق، بدءًا من عام 1857، إحدى الآليات التي تم من خلالها تجاوز البنى التقليدية القائمة على المرجعية الإسلامية، وهو ما أتاح للسلطة الاستعمارية إعادة تشكيل هذه المناطق وفق رؤى مغايرة.

ومن ناحية أخرى، لم تغفل السياسة الاستعمارية الجانب الاجتماعي والديني، حيث جرى توظيف "رجال الدين" لأداء أدوار وظيفية في المشروع الاستعماري، خصوصًا من خلال استغلال المناسبات الدينية، وتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المحليين خلال الأوضاع المزرية، مثل المجاعات والحرائق والأوبئة والأمراض، مما عزز صورة الاستعمار كمُخْلِص وفاعل خير، في مقابل تهميش الدور العربي الإسلامي.

وقد أسهمت هذه السياسات في تعميق الهوة بين العرب والبربر، من خلال الإغلاء من شأن خصائص البربر، وتصويرهم على أنهم شعب "أنقى" وأقرب إلى الغرب، بما يخدم المخطط الفرنسي في كسر الوحدة الوطنية. في هذا السياق، لعب المستشرقون والضباط، مثل "لا فيجيري"، دورًا حاسمًا في ترسيخ النزعة

الانفصالية عبر تقديم قراءة موجّهة للواقع المحلي، بما يخدم الأهداف الاستعمارية بعيدة المدى، خاصة في منطقة القبائل التي اعتبرتها السلطات الفرنسية ذات أهمية استراتيجية بالغة.

لم تكن المسألة البربرية في الجزائر مجرد تفصيل عابر في سجل الاستعمار الفرنسي، ولا سياسة ظرفية أملت اعتبارات ظرفية متغيرة، بل كانت أحد الأعمدة الخفية والدائمة للمشروع الكولونيالي بأبعاده العميقة والبعيدة المدى. لقد مثّلت هذه المسألة، من حيث التخطيط والتنفيذ، استراتيجية استعمارية كاملة الأركان، ترنو إلى تفتيت بنية المجتمع الجزائري، عبر شقّه إثنائيًا وثقافيًا ودينيًا، واللعب على ثنائية مصطنعة بين "العربي" و"البربري"، بما ينسجم مع جوهر العقيدة الكولونيالية القائمة على التفريق، والفرز، والتصنيف، والتفكيك.

وإذا ما عدنا إلى جذور هذه المسألة، فإننا نجد أنها لم تُطرح من طرف المجتمع الجزائري ذاته، الذي لم يكن تاريخيًا، يميز نفسه على أساس ثنائي مغلق بين عرب وبربر، بل جاءت هذه الفكرة من رحم الرؤية الاستعمارية الفرنسية، التي سعت إلى إنتاج "مشكلة" بربرية عبر توظيف أدوات البحث الأنثروبولوجي، والتاريخ. لقد عملت فرنسا، منذ احتلال الجزائر، على تحليل المجتمع المحلي، لا لفهمه فحسب، بل من أجل إعادة تشكيله بما يخدم أهدافها. وقد ركزت اهتمامها على البربر، وخصوصًا سكان منطقة القبائل، نظرًا لطابعهم القبلي، وتنظيمهم الاجتماعي المختلف، ومدى مرونتهم في التأقلم مع المتغيرات، لتحت في أذهان الساسة الفرنسيين فكرة أن هؤلاء السكان يمثلون "عنصرًا" منفصلاً عن غيرهم، بل قد يكونون فوق زعمهم أقرب للغرب من انتمائه الإسلامي والعربي.

وقد تم تعزيز هذا التصور الاستعماري من خلال عدد كبير من الدراسات الفرنسية حول المجتمع الجزائري قبل الاحتلال، التي حاولت إثبات وجود انقطاع تاريخي بين البربر والإسلام، أو بين البربر والعرب، وترويج فكرة أن البربر لم يندمجوا فعليًا في الحضارة الإسلامية، بل ظلوا يحتفظون بجوانب من هويتهم السابقة، ما يبرر، وفق المنطق الاستعماري، معاملتهم على نحو مختلف، ثقافيًا وتشريعيًا، عن باقي الجزائريين.

وانطلاقًا من هذا التصور، شرعت فرنسا في تنفيذ سياسة بربرية ممنهجة، بدأت من إعادة تنظيم الإدارة المحلية في المناطق البربرية، وتطبيق نظام خاص للقرى والبلديات المختلطة، مرورًا بالسياسة التعليمية التي فصلت بين اللغة العربية، والتعليم الديني، والتعليم الفرنسي، حيث فُرضت اللغة الفرنسية على المدارس الموجودة خاصة في منطقة القبائل، وجرى إضعاف تدريس اللغة العربية والقرآن، مع تقديم بعض من اللغة البربرية. كما امتدت هذه السياسة إلى المجال الديني، من خلال محاولات إبعاد البربر عن القضاء الإسلامي، وتطبيق قوانين عُرفية مستلهمة من الأعراف القبلية – كما هو حال "المرسوم البربري" سنة 1930 – وفرض قضاء مدني فرنسي بديل، في خطوة كانت تهدف إلى "علمنة" البربر وتجريدتهم من انتمائهم الشرعي والديني.

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فقد أدت السياسة الاستعمارية إلى استنزاف فادح للموارد، خاصة في مناطق القبائل التي عرفت مصادرات واسعة للأراضي، وإفقارًا تدريجيًا للسكان، مع تحويل الاقتصاد المحلي إلى اقتصاد تبعية موجه نحو خدمة المصالح الاستعمارية، سواء من خلال استغلال اليد العاملة أو تحطيم أنماط الإنتاج المحلية التقليدية.

ورغم هذا الضغط الهائل، فإن المسألة البربرية لم تُقابل بالخضوع الكامل، بل قوبلت بسلسلة من ردود الفعل المقاومة، منها ما جاء من السكان المحليين أنفسهم، الذين أظهروا، في الغالب، تمسكًا بهويتهم الإسلامية، ورفضهم للفرز المفروض عليهم. كما برز موقف الحركة الوطنية الجزائرية، التي أدركت خطورة هذا التفكيك الممنهج، فرفضت علنًا المرسوم البربري، واعتبرته مؤامرة استعمارية لضرب الوحدة الوطنية. وقد لعبت الشخصيات الوطنية البربرية دورًا أساسيًا في التنديد بهذه السياسة، مؤكدين أن البربر جزء لا يتجزأ من الأمة الجزائرية.

أما المستوطنون الأوروبيون، فرغم أنهم استفادوا من كل سياسات التقسيم، فإنهم لم يتبنوا المسألة البربرية باعتبارها مشروعًا اندماجيًا فعليًا، بل بقوا أوفياء لفكرة "الجزائر الفرنسية" التي لا تعترف بأي شراكة متكافئة، لا مع العرب ولا مع البربر، وهو ما دلّ على الطابع النفعي والانتهازي العميق للسياسة البربرية.

وبعد عقود من التطبيق، يمكن القول إن السياسة البربرية بين نجاحات موضعية وفشل بنيوي شامل. فقد نجحت في خلق نخب معزولة تبنت، ولو جزئيًا، النموذج الفرنسي، وعمقت الفوارق اللغوية والتعليمية بين فئات الشعب، لكنها فشلت في إنتاج انفصال هوياتي كامل أو دائم. بل إن تلك السياسات أدت إلى نتائج عكسية، عززت الوعي بالهوية الوطنية الجامعة، وساهمت في انخراط سكان منطقة القبائل بقوة في ثورة التحرير.

ومع تحقيق الاستقلال في عام 1962، لم تُمح آثار هذه السياسات، بل ظهرت امتدادات المسألة البربرية في شكل أزمات متكررة، أبرزها أزمة 1949 داخل حزب الشعب الجزائري، ثم الربيع الأمازيغي سنة 1980 الذي مثّل نقطة تحول في النضال الثقافي البربري، وصولًا إلى حركة العروش في بداية الألفية، التي أعادت طرح سؤال الهوية والانتماء في قلب الدولة الوطنية. هكذا، بدا أن الاستعمار الفرنسي لم يخلّف فقط خرابًا اقتصاديًا وماديًا، بل خلّف كذلك أزمة هوية مستمرة، لا تزال الجزائر تبني تعاليشها الوطني في ظل تداعياتها.

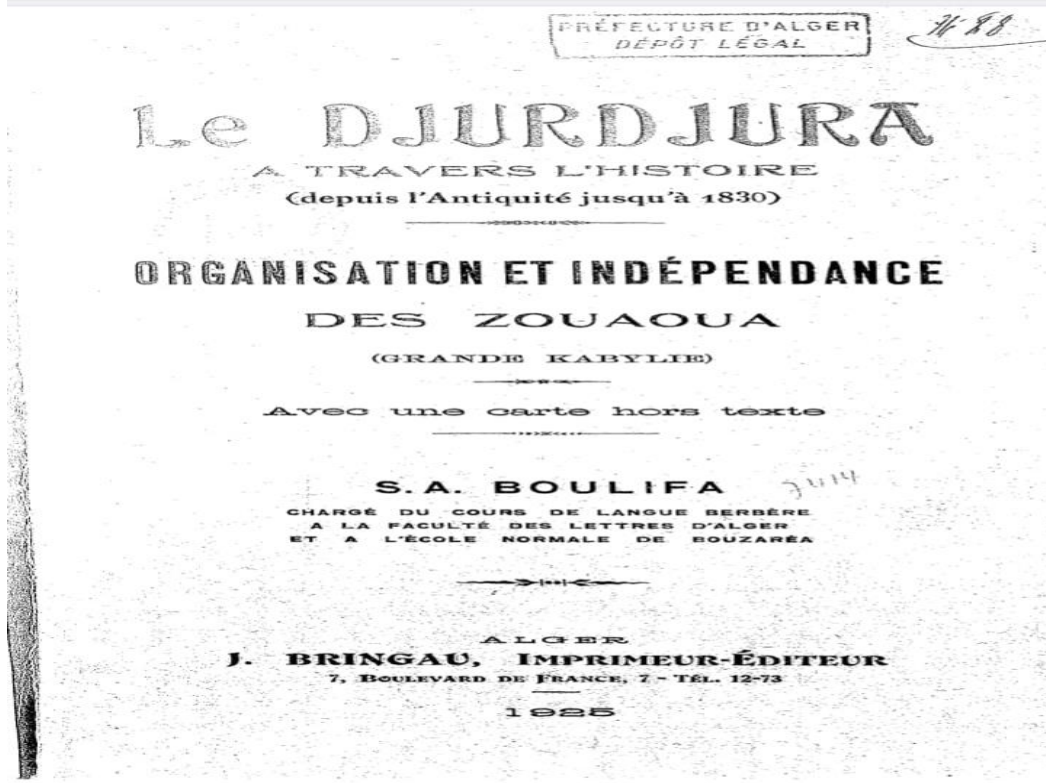
وعليه، فإن دراسة المسألة البربرية في السياق الاستعماري لا تُعدّ مجرد نبش في الماضي، بل هي محاولة لفهم آليات التفكيك الاستعماري التي ما تزال تطلّ بوجهها في الحاضر، ولرسم أفق جديد تتجاوز فيه الجزائر،

خاتمة

برؤية وطنية صادقة، كل ما خلفته سياسات التمييز والفرز، من أجل بناء مجتمع متصلح مع تاريخه، ومع جميع مكوناته الأصيلة.

الملاحق

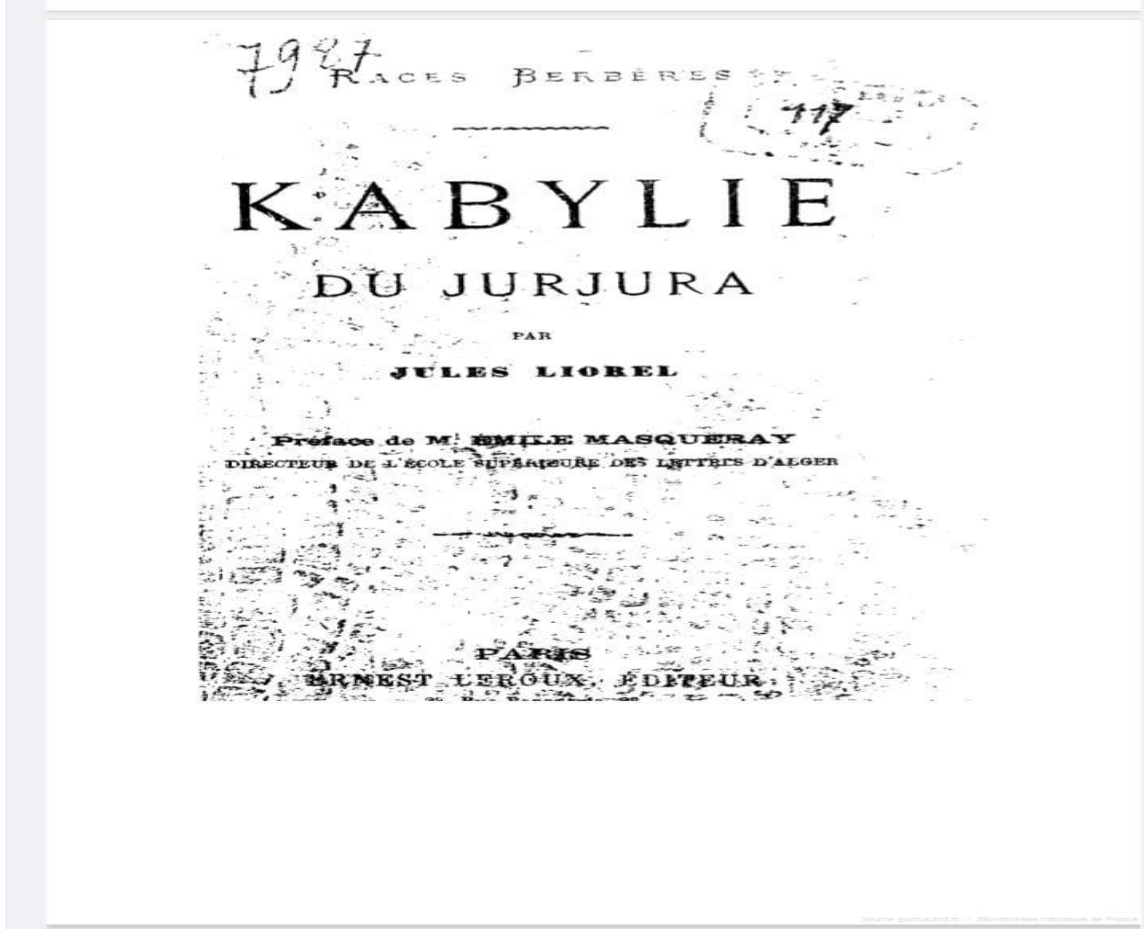
أغلفة كتب فرنسية تناولت منطقة القبائل والتعليق عليها



يُعدّ كتاب «جبل جرجرة عبر التاريخ (من العصور القديمة حتى 1830): تنظيم واستقلال الزواوة» لسعيد أحمد بوليفة واحداً من أوائل المؤلفات التي تناولت المجتمع القبائلي من الداخل، بلغة مزدوجة (فرنسية وبربرية) وبمنهج إثنو-تاريخي يُفترض فيه الموضوعية. غير أن هذا العمل، على الرغم من قيمته الوثائقية والعلمية، لم ينبُج من منطلق الاستقلال الاستعماري، إذ استُخدم من قبل الإدارة الفرنسية والباحثين التابعين لها كأداة لتعزيز الخطاب الانقسامي الذي سعى إلى تقديم سكان منطقة القبائل، وتحديدًا الزواوة، باعتبارهم شعباً متميزاً ثقافياً وتنظيمياً عن بقية الجزائريين، لا سيما العرب منهم. فقد وظّفت السلطات الاستعمارية المحتوى الإثنوغرافي والتاريخي الذي قدّمه بوليفة لتغذية سياسات "التمييز التشريعي"، التي تُطبّق فيها القوانين العرفية على "البربر" بدلاً من الشريعة الإسلامية، كما ظهر بوضوح في مشاريع القانون البربري لعام 1930. والأسوأ من ذلك أن ما كتبه بوليفة عن استقلالية العروش وتنظيمها الداخلي خُصّص في دراسات عسكرية فرنسية لتحليل بنية المقاومة المحلية، تمهيداً لاختراقها. وبذلك، صار عمله يُقرأ ليس كإنتاج معرفي صرف، بل كجزء مما يسميه سالم شاكير بـ"المعرفة-الخدمة"*، أي المعرفة التي تُنتج ضمن منظومة استعمارية تهدف إلى التحكم أكثر مما تهدف إلى الفهم.



يُعدّ كتاب «ما وراء البحر الأبيض المتوسط: القبائل، الأوراس، الكرومير» لإرنست فالو (1887) مثالاً بارزاً على الإنتاج المعرفي الذي استغلّ من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية لخدمة أغراض سياسية واضحة. فرغم أن العمل يقدّم نفسه كدراسة جغرافية وإثنوغرافية وصفية، إلا أنه يندرج ضمن ما يُعرف بـ"الجغرافيا الاستعمارية"، التي هدفت إلى تحليل المجتمعات المحلية بهدف ضبطها وإخضاعها. لقد شكّلت المعلومات التي جمعها فالو حول التنظيم الاجتماعي والاقتصادي في منطقة القبائل مادة دسمة للمؤرخين والإداريين الفرنسيين الذين سعوا إلى بلورة سياسة استعمارية خاصة تجاه "البربر"، تقوم على التمييز بينهم وبين العرب من حيث العادات، والنظم، وحتى قابلية الاندماج. وهكذا، لم يكن العمل مجرد وصف لخصوصيات القبائل، بل ساهم في إنتاج تصور استعماري يبرّر تطبيق أنظمة قانونية وإدارية مغايرة على سكان المنطقة، وهو ما يتجلى لاحقاً في مشروع "القانون البربري" وتكريس ثنائية "العرب/البربر" في السياسات الفرنسية. وبذلك، فإن كتاب فالو يندرج ضمن سلسلة من الكتابات التي وظّفت المعرفة الجغرافية والتاريخية كأداة لفرض الهيمنة، لا كغاية علمية محايدة.



يمثل كتاب «Races berbères – Kabylie du Djurdjura» لجول ليوريل (1897)، أحد النماذج البارزة للكتابات الإثنوغرافية التي وُظفت في خدمة المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، لا سيما تجاه منطقة القبائل. فالمؤلف، تحت إشراف وتقديم من إميل ماسكريه، أحد رواد الخطاب الإثنولوجي الاستعماري، يُقدّم سكان منطقة جرجرة ضمن تصور عرقي يُبرز "اختلافهم" عن بقية الجزائريين، خصوصًا العرب. وقد جرى توظيف هذا العمل، إلى جانب كتابات ماسكريه نفسه، في الدراسات التاريخية والإدارية الفرنسية لتبرير انتهاج سياسة استعمارية مزدوجة، تقوم على تمييز "البربر" عن "العرب" من حيث الأصل والنظام الاجتماعي والقانوني. ساهم الكتاب في ترسيخ فكرة أن القبائل الكبرى، وعلى رأسها الزواوة، يمتلكون "عبقريّة تنظيمية" و"ميولًا علمانية"، وهو ما تم استغلاله لتبرير إخضاعهم لقوانين عرفية بدلاً من الشريعة الإسلامية، في ما سيُعرف لاحقًا بـ"المحاكم العرفية البربرية". وعليه، فإن هذا العمل لا يمكن قراءته كوثيقة إثنوغرافية بريئة، بل كأداة معرفية صيغت داخل منطوق استعماري يهدف إلى تفكيك النسيج الوطني الجزائري وزرع القطيعة بين مكوناته.

الثقافي أو لتدعيم أطروحاتهم حول "الاختلاف الإثني والحضاري" بين القبائل والعرب، ما مهّد لتطبيق سياسة استعمارية خاصة بمنطقة القبائل عُرفت لاحقًا بالسياسة البربرية.



"ثمانية أيام في منطقة القبائل، عبر منطقة القبائل والمسائل القبائلية" بقلم فرانسوا شارفيريا، أستاذ مُجاز من كليات الحقوق، وأستاذ بمدرسة الحقوق بالجزائر.

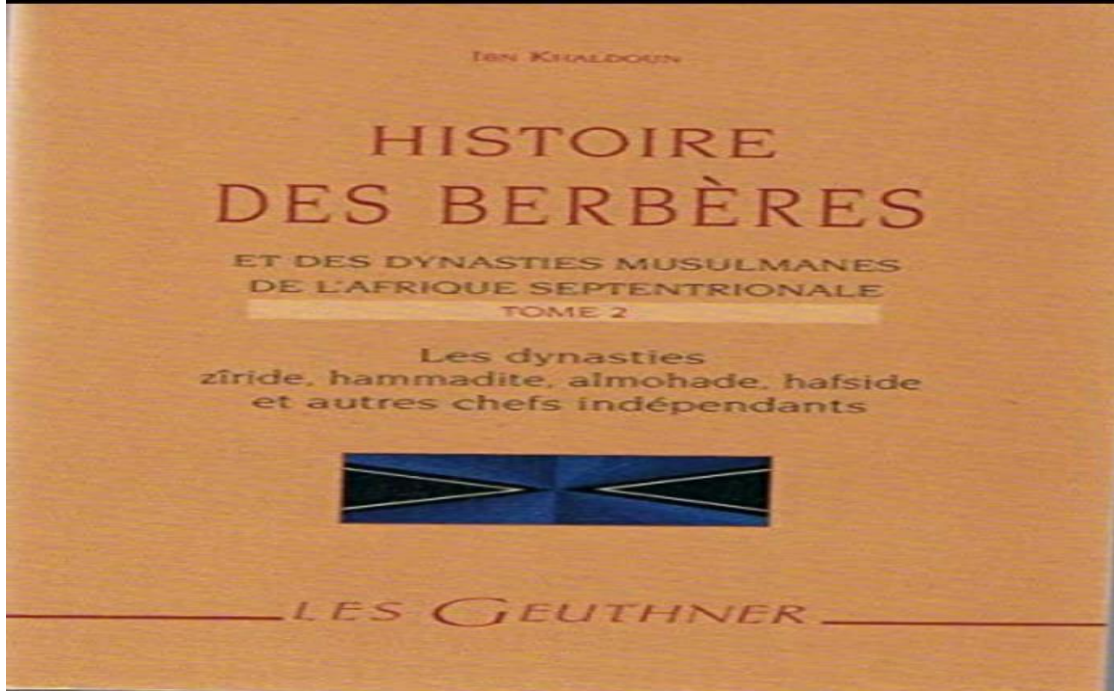
- (شعار): "العمل يغلب كل شيء"
- الإيداع القانوني: Seine 9106256
- سنة النشر: 1889
- الناشر: مكتبة بلون - إي. بلون، نوري، وشركاؤهم، طابعون وناشرون، شارع غارانسيني، 10 - باريس، جميع الحقوق محفوظة.

يُعد كتاب "ثمانية أيام في منطقة القبائل" لفرانسوا شارفيريا نموذجًا للخطاب الكولونيالي الفرنسي الذي سعى إلى دراسة منطقة القبائل من منظور "إثنو-سياسي" يخدم الأجندة الاستعمارية. وبصفته أستاذًا للقانون ومستشارًا مقربًا من الإدارة الاستعمارية، قدّم شارفيريا سردًا تفصيليًا يزعم الموضوعية حول المجتمع القبائلي، غير أن هذا السرد كان موجّهًا ضمنيًا نحو ترسيخ فكرة "الاستثناء القبائلي" داخل الجزائر، وهي الفكرة التي غدّت أطروحات "السياسة البربرية". فالكاتب لم يكتف بوصف المظاهر الاجتماعية والثقافية للقبائل، بل أولى

اهتمامًا خاصًا لما سماه "المسائل القبائلية"، ما يعكس رغبة واضحة في تفكيك البنية التقليدية لهذا المجتمع وإعادة تشكيله قانونيًا وإداريًا بما يتوافق مع المصالح الفرنسية. ولذا فإن هذا المؤلف كثيرًا ما يُستشهد به في الدراسات الكولونiale التي أسست لتمييز إداري وقانوني بين "العرب" و"البربر"، خاصة تلك التي مهّدت لإصدار المرسوم البربري لعام 1930، والذي حاول فصل القبائل عن المحيط الإسلامي والعربي للجزائر.

نعم، استخدم هذا الكتاب ضمن عدة دراسات فرنسية كولونiale خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بوصفه مرجعًا إثنوغرافيا وقانونيًا يُعزز الطرح القائل بأن منطقة القبائل تختلف ثقافيًا واجتماعيًا عن باقي مناطق الجزائر، وبالتالي يمكن إخضاعها لسياسات مغايرة. هذا التوظيف الأيديولوجي مكّن من تمرير مشاريع مثل القانون المدني الخاص بالقبائل (Code de l'Indigénat)، والتمييز في التعليم، بل وحتى محاولات تنصير وتغريب السكان. كما استخدم لاحقًا في الخطاب الاستشراقي لتبرير استمرارية التفرقة في الإدارة الفرنسية داخل الجزائر.

يُمثل كتاب "سرديات من القبائل: حملة 1857" للضابط الفرنسي إميل كاري واحداً من أبرز الشهادات العسكرية المبكرة التي توثق الغزو الفرنسي لمنطقة القبائل، ويكتسب هذا النص أهميته من كونه لا يُقدّم فقط وقائع ميدانية عن حملة 1857، بل يعكس أيضاً الخطاب الأيديولوجي الذي رافق التوسع الاستعماري. فالكتاب، باعتباره ضابطاً في الحملة، اعتمد أسلوباً يجمع بين التوثيق الحربي والسرد الأدبي، ما أضفى على الوقائع طابعاً بطولياً يُمجّد الغزاة الفرنسيين ويُحقّر المقاومة المحلية، وخصوصاً دور زعماء القبائل. ويُلاحظ أن الكتاب يتبنى نظرة استشراقية تُقدّم المجتمع القبائلي ككيان "غير متمدن" يحتاج إلى التقويم والسيطرة، وهو ما يتقاطع مع التصورات التي برّرت فرض نظام إداري خاص بالقبائل لاحقاً. وقد استخدم هذا العمل في الدراسات الفرنسية التاريخية والعسكرية بوصفه مرجعاً ميدانياً لفهم تضاريس المنطقة وبنيتها الاجتماعية، كما استثمر رمزياً في دعم السياسات الاستعمارية التمييزية تجاه منطقة القبائل، تمهيداً لتطبيق نهج "الاختلاف القانوني والثقافي" الذي سيتبلور لاحقاً في شكل السياسة البربرية، ما يجعل من هذا الكتاب وثيقة دعائية بقدر ما هو تأريخ لأحداث عسكرية.



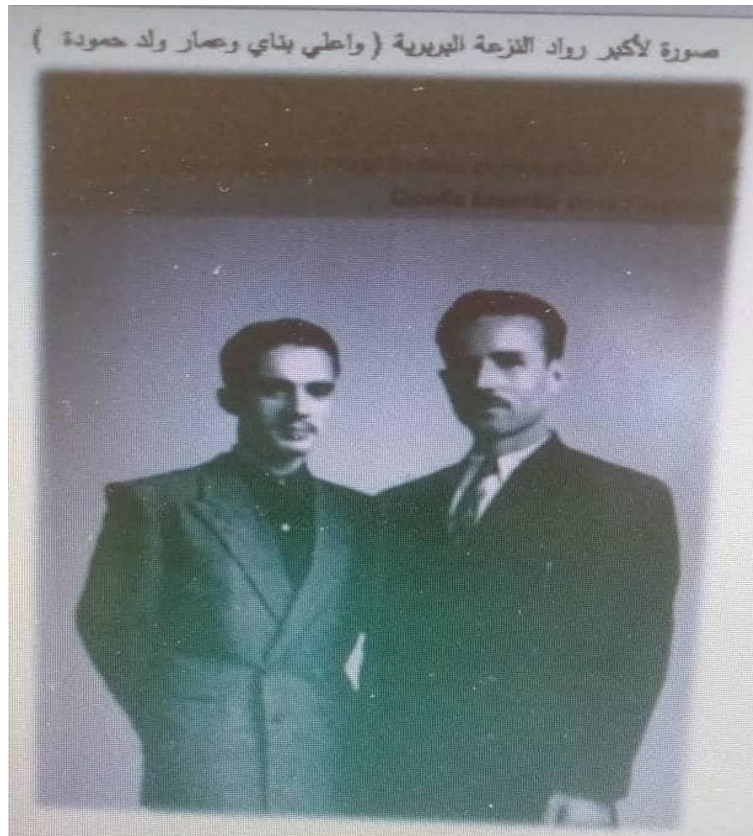
يُعدّ كتاب "تاريخ البربر وسلالات المسلمين في شمال إفريقيا"، للعلامة ابن خلدون، أحد أهم المصادر الكلاسيكية التي تناولت التاريخ السياسي والاجتماعي لشعوب المغرب الإسلامي، وخصوصاً الأمازيغ. وقد حظي هذا المؤلف باهتمام بالغ من قبل المستشرقين والباحثين الفرنسيين منذ القرن التاسع عشر، حيث قام دار النشر Les Geuthner بطباعة ترجمته الفرنسية ضمن مشروع استشرافي موسّع. وقد استُخدم هذا النص - وخاصة الجزء الثاني الذي يتناول الدول الزيرية، الحمادية، الموحدية، الحفصية وغيرها - كمرجع لتأصيل فرضيات حول "الخصوصية القبلية" و"الروح الانقسامية" لدى الأمازيغ، وهي مفاهيم تبنتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية لاحقاً لتبرير انتهاج سياسة تفكيك البنية الوطنية الجزائرية، عبر إحياء الفوارق الإثنية واللغوية.

في هذا السياق، لم يكن توظيف ابن خلدون في الدراسات الفرنسية مجرد توثيق تاريخي، بل انزاح أحياناً إلى قراءة مغرضة تستثمر في التحليلات الخلدونية لتغذية سردية استعمارية، تُصور القبائل الأمازيغية ككيانات غير قابلة للاندماج في كيان موحد، وهو ما شكل إحدى الركائز الفكرية غير المعلنة في السياسة البربرية الفرنسية في الجزائر. ورغم القيمة العلمية الجليلة لهذا العمل، إلا أن قراءته الاستعمارية تطلّبت نقداً أبستمولوجياً لفصل المتن الخلدوني عن توظيفاته الإيديولوجية اللاحقة.

نماذج من المراكز التبشيرية

اسم المركز	سنة التأسيس
جامع الصهاريج	1872
تاغمونت عزوز (بنى بنى)	1873
تاوريت عبد الله (تيزي واصية)	1873
ايركانن (تيزي وزو)	1873
بونوح	1876
بنى اسماعيل	1876
وارزان	1876
ايغيل علي	1879

من كتاب بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2012 ص 349.



خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 1871، دار حلب الجزائر 2009.



خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 1871، دار حلب الجزائر 2009

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع:

1/- الكتب:

1. سعد الله أبو القاسم. (1998). *تاريخ الجزائر الثقافي (1830. 1954)* (المجلد 8). عالم المعرفة.
2. أ. لوتورنو، أ. (2013). *منطقة القبائل والأعراف القبائلية* (Vol. ج). م1. عبد الحميد (Trans.)، تيزي وزو : دار الأمل.
3. أبو القاسم سعد الله. (2011). *أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر* (المجلد 5). الجزائر: عالم المعرفة.
4. اجيرون شارل روبير . (2007). *الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871، 1919* (المجلد 1). الجزائر: دار الرائد للكتاب.
5. اجيرون، ش. ر. (2013). *تاريخ الجزائر المعاصر من إنتفاضة 1871 إلى اندلاع الثورة التحريرية 1954*. الجزائر: دار الامة.
6. احمد توفيق المدني . (1956). *هذه هي الجزائر*. القاهرة: مكتبة النور المصرية.
7. الخطيب، أ. (1985). *جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثارها الإصلاحية في الجزائر*. المؤسسة الوطنية للكتاب .
8. الكرد، ا. (n.d.). *إشكالية التاريخية للثقافة الأمازيغية (البربرية) في الهوية الجزائرية*. جامعة البليدة.
9. المدني، أ. ت. (1984). *كتاب الجزائر*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع .
10. الميلي، م. ب. (1963). *تاريخ الجزائر في القديم والحديث* (Vol. ج). (1 بيروت: مكتبة النهضة الجزائرية.
11. الميلي، م. ب. (2010). *تاريخ الجزائر في القديم والحديث* (Vol. ج). (1 القبة الجزائر: دار الكتاب العربي.
12. الورثياني، ف. (2009). *الجزائر الثائرة* (Vol. مزيدة ومنقحة). (الجزائر: دار الهدى للنشر.
13. اندري جوليان شارل. (2013). *تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1817, 1827* (المجلد 1). (جمال قاطمي، نادية الازرق، فتحي سعيدي، و حسين بن قرين، المترجمون) دار الامة.
14. بروكلمان، ك. (2011). *تاريخ الشعوب الإسلامية* (ا. فارس (Trans.)، تلمسان: الانيس للنشر والتوزيع.

15. بشير بلاح. (2006). *تاريخ الجزائر المعاصر 1830، 1989* (المجلد 1). باب الوادي ، الجزائر: دار المعرفة.
16. بقطاش، خ. (2009). *الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871*. الجزائر: دار حلب .
17. بلاح، ب. (2017). *التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية 1998-1962، جذورها والعوامل المؤثرة فيها*. منشورات المجلس الاعلى للغة العربية .
18. بلاغماس، ل. م. (2019). *التاريخ الإجتماعي للجزائر*. (1 ed.) الجزائر: ألفا للتوثيق.
19. بن داهاة، ع. (2015). *الاستيطان والصراع حول ملكيه الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر . 1830*. (Vol. 1962) ج. (2) دار الكوثر.
20. بنور، ف. (2008). *الجواسيس الفرنسيون في الجزائر 1782-1830*. دار الواحة للكتاب.
21. بنور، ف. (2008). *المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782-1830*. مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع.
22. بوصفصاف، ع. ا. (2013). *تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر*. عين مليلة الجزائر: دار الهدى .
23. بوصفصاف، ع. ا. (2013). *جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية التحريرية الأخرى 1931-1945 دراسة تاريخية وايدولوجية مقارنة*. الجزائر: دار بهاء للنشر والتوزيع.
24. بوضرساية، ب. (2012). *سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1880-1930 وانعكساتها على المغرب العربي*. الجزائر: دار الحكمة للنشر.
25. جولييان، ش. ا. (2013). *تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871* (1 ed., Vol. 1) ج. 1). الجزائر: شركة دار الامل.
26. حاج بنيرد. (2 جويلية، 2020). " جهود المستشرقين الفرنسيين في دراسة اللهجات الجزائرية – مقارنة إثنوغرافية". *دراسات استشرافية* (22).
27. حلوش، ع. ا. (2013). *سياسة فرنسا التعليمية تجاه الجزائر*. (13 ed.) الجزائر: دار الامة.
28. دبوس، م. ع. (1979). *نهضة الجزائر الحديثة وثوراتها الكبرى* (Vol. 1) ج. (1) دار الغرب الإسلامي.
29. سعد الله أبو القاسم. (1998). *تاريخ الجزائر الثقافي* (المجلد 5). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

30. سعد الله أبو القاسم. (1998). *تاريخ الجزائر الثقافي 1830 - 1854* (المجلد 6). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
31. سعد الله أبو القاسم. (1998). *تاريخ الجزائر الثقافي، 1830-1954* (الإصدار 1، المجلد 4). بيروت: دار الغرب الإسلامي.
32. سعد الله، ا. ا. (1992). *الحركة الوطنية الجزائرية (1830)*. (1 ed., Vol. 1). بيروت لبنان: دار الغرب الإسلامي.
33. سعد الله، ا. ا. (1998). *تاريخ الجزائر الثقافي 1830* (1 ed., Vol. 1) 1954 ج. (3) دار الغرب الإسلامي.
34. سعد الله، ا. ا. (2011). *أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر* (Vol. 1). الجزائر: عالم المعرفة.
35. سعيدوني، ن. ا. (2004). *المسألة البربرية في الجزائر دراسة للحدود الإثنية للمسألة المغاربية*. 52.
36. سعدي، ع. (1982). *عروبة الجزائر عبر التاريخ*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
37. سعدي، ع. (2018). *البربر الأمازيغ عرب عاربة وعروبة الشمال الإفريقي عبر التاريخ*. برج الكيفان الجزائر: دار الأمة.
38. سلاماني، ع. ا. (2012). *الاستراتيجية الفرنسية لاجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847*. باب الزوار الجزائر: دار قرطبة للنشر.
39. سي يوسف، م. (2012). *مقاومة منطقة القبائل للإستعمار الفرنسي ثورة بوبغلة*. الجزائر: دار الأمل.
40. شارل روبير اجيرون. (2007). *الجزائر المسلمون وفرنسا 1871-1919* (الإصدار ج1، المجلد ج1). (أ. بلمكي، محمد حاج مسعود، المترجمون) الجزائر: الرائد للكتاب دار الأمة.
41. عبد القادر بلجة. (بلا تاريخ). *المجننون الجزائريون في الجيش الفرنسي ودورهم في حروبه الخارجية 1830-1900*. جامعة الجيلالي اليابس.
42. عبد القادر بن محمد. (ديسمبر، 2021). *سياسة فرنسا في منطقة القبائل*. المعيار، 12 (2).
43. عبد القادر سلامني. (جوان، 2017). *سياسة مبدأ فرق تسد الفرنسية في تحطيم المجتمع الجزائري حاضن المقاومة الوطنية 1832-1847*. *الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية* (5).

44. عبد الكريم بوصفصاف. (2013). *تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر* (المجلد 2). عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.
45. علي بطاش. (2007). *لمحة عن تاريخ منطقة القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة 1871*.
46. علي ب، (2016). *لمحة عن تاريخ منطقته القبائل حياة الشيخ الحداد وثورة* (Vol. 4) 1871 المدينة الجديدة تيزي وزو: دار الامل للطباعة والنشر.
47. غربي، ا. (2007). *العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر* (Vol. 1954) طبعة خاصة بوزارة المجاهدين. (الجزائر: دار هومة).
48. فتح الدين بن ازواو. (ديسمبر، 2021). *السياسة الاستعمارية الفرنسية والدينية والثقافية في الجزائر*، 1830، 1954. *مجلة البحوث التاريخية*، 5(2).
49. فركوس، ص. (2013). *إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر* (1 ed., Vol. 1) الجزائر: البصائر للنشر والتوزيع.
50. ف جعفر، و ط ولباز. (2021). *مشروع المدرسة الفرنسية في منطقة القبائل الكبرى (المدارس الوزارية نموذجاً 1881-1883)*. *عصور الجديدة*، 11(2).
51. لوبون، غ. (2009). *حضارة العرب*. ع. زعيتو (Trans.)، مصر القاهرة: دار العالم العربي.
52. لوتورنو، أ. (2013). *.. منطقة القبائل والاعراف القبائلية* (Vol. ج). (13. سعدي (Trans.)، تيزي وزو: دار الامل للطباعة والنشر.
53. لونيس، ر. (n.d.). *تاريخ الجزائر المعاصر* (Vol. 1830 1989 ج). (1) الجزائر: دار المعرفة.
54. ليلي محمد يسعد، و بركة بلا غماس. (2019). *، التاريخ الاجتماعي للجزائر*. قسنطينة، الجزائر: ألف للوثائق.
55. محمد علي، ا. (2013). *مراحل الفتح الإسلامي لبلاد المغرب العربي*. عمان الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع.

56. مزيان سعدي. (2012). *السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل، وموقف السكان منها 1871-1914* (المجلد ج2). دار سيدي الخير للكتاب.
57. مسعودي، ا. (2013). *الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830* الجلفة: دار الخليج العلمية.
58. نعمان، ا. ب. (1997). *فرنسا والأطروحة البربرية الخلفيات الأهداف الوسائل والبدائل* ط 2 ed., Vol. ط (2) برج الكيفان الجزائر: دار الامة للطباعة والترجمة.
59. نيسة زغود، و الطيب جاب الله. (2023). *البعد السوسولوجي لعلاقة الارض والانسان واشكالية الحياة في منطقة القبائل. الحكمة للدراسات الفلسفية، 11 (2)*.
60. هانتو وأنوتورتو . (2013). *منطقة القبائل والاعراف القبائلية، ج1، ترجمة. (عبد الحميد مخلوف، المترجمون) تيزي وزو، الجزائر: دار الامن للطباعة والنشر والتوزيع.*
61. هزرشي بن جلول. (2022). *ثنائية بربر. عرب في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية. أفاق للعلوم، 7 (2)*.
62. نصر الدين سعيدوني. (2009). *ورقات جزائرية دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني. الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.*
63. Dupuy, A. H. (1910). *Impôts indigènes en Algérie* . Alger: Imprimerie Gojo.
64. ElAssali, A. (2005). *"Asocio Historiral perspective On the Amazigh (Berber) cultural Mavement in North Africa"*(Vol. 18). Afrika Facus.
65. JELIEN, C.-A. (2005). *HISTORE.DEL'ALGe'rTECONTEMPORAENE.LACONQue'TE,ETLESDe'BuTS DELASOLONISATION(1827,1871)*. Alger: CASBH EiTiOnS casdah Editions..

2- المقالات والمجلات

1. ابراهيم لونيبي. (7 جوان -ديسمبر , 2005). *الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19 منطقة سيدي بلعباس انموذجا. مجلة عصور(6)*.
2. بوموزو، ع. ا. (2022). *الازمة البربرية لسنة 1949 في تقرير للبوليس الفرنسي. مجلة دراسات.(13)*

3. شاهيناز بحوص. (جوان، 2022). الفرق العسكرية الجزائرية في جيش الاحتلال الفرنسي 1830. 1990. مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثريّة في شمال افريقيا، 5(3).
4. محمد البشير الابراهيمي. (24 جانفي، 2018). اللغة العربية في الجزائر عقلية حرة ليس لها ضد. تاريخ الاسترداد 7 ماي، 2025، من مدونة الصلاح.
5. محمد القن. (بلا تاريخ). الداوي حسين باشا والأزمة الفرنسية 1827-1830. مجلة التراث، 25.
6. Salem, C. (2005). "Réflexions sur les études berbères pendant la période coloniale (Algérie)." *Insaniyat*
7. ElAssali, A. (2005). "Asocio Historiral perspective On the Amazigh (Berber) cultural Mavement in North Africa"(Vol. 18). Afrika Facus.
8. Salem, C. (2005). "Réflexions sur les études berbères pendant la période coloniale (Algérie)." *Insaniyat*.

3-/- المذكرات:

1. شنعة، خ (2011) .. (2012) اعتناق البربر للإسلام (مذكرة الماجستير) في التاريخ تخصص الدين والمجتمع. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران.
2. عبد النور قرينة. (2017-2018). المجتمع الجزائري في الكتابات الانثربولوجية الفرنسية حالة الشرق الجزائري إبان الفترة الاستعمارية 1880. 1962 (أطروحة دكتوراة) في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف بن يوسف تلمساني. جامعة الجزائر2.
3. فلة بن جيلالي. (2002). ظاهرة النزعة البربرية ي الجزائر من الحركة الوطنية التعددية الحزبية (رسالة ماجستير). الجزائر.
4. مزيان سعيدي. (2008, 2009). السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها، 1871، 1914 (أطروحة الدكتوراه). الجزائر: جامعة بوزريعة.

4/- المواقع الإلكترونية

1. ياسين تملالي. (10 أبريل، 2010). "فرحات مهني وأسطورة «الشعب القبائلي»". تم الاسترداد من جريدة الاخبار: <https://www.al-akhbar.com/Opinio>
2. "الجزائر عقده فرنسا الابدية والامازيغية صناعة المخابرات السؤال الصعب". (3 ماي، 2025). تم الاسترداد من سكاي نيوز عربي: [https://www.youtube.com/watch?si=TYGLrULZ3YoptKxK](https://www.youtube.com/watch?si=TYGLrULZ3YoptKxK&v=96oj33Xr4ew) الرابط feature=youtu.be
3. ياسين تملالي. (10 أبريل، 2010). "فرحات مهني وأسطورة «الشعب القبائلي»". تم الاسترداد من جريدة الاخبار: <https://www.al-akhbar.com/Opinio>
4. أجدابيا المدينة اللبية القديمة. (15، 03، 2011). تاريخ الاسترداد 15، 04، 2025، من الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/mous>
5. الجزيرة نت (2011، مارس). Retrieved (15 ابريل، 2025، from الجزيرة نت : <https://www.aljazeera.net/news>
6. الحيدري، ا، (2011، جويلية). (16/الامازيغ أصلهم وموطنهم ولغتهم Retrieved فيفري، 2025، from 5، إيلاف الإلكتروني <http://eleph.com.web.opinion>
7. الكونغرس العالمي الامازيغي. (3 مارس، 2006). تاريخ الاسترداد 25 ابريل، 2025، من الجزيرة نت: [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)
8. سهام بوعموشة، و مزيان سعدي. (1 فيفري، 2024). فرنسا أرادت فصل منطقة القبائل بمشروع استدماري خبيث. تم الاسترداد من الشعب أونلاين: <https://www.echaab.dz>
9. لتلفزيون الجزائري يشن هجوما حتى على الامارات ويتوعد برد الصعصعين بسبب استضافة مؤرخ يطعن في الامازيغية. (3 ماي، 2025). تم الاسترداد من فاس نيوز: <https://fesnews.net/>
10. محمد علي الفرا. (05 أكتوبر، 2022). "التصدي للدعوة البربرية في الجزائر". تاريخ الاسترداد 6 ماي، 2025، من ملتقى الخطباء: https://khutabaa.com/scientific_discoveries/360698

11. محمد الراجي . (20 ماي, 2021). الكونغرس الأمازيغي يطالب نظام الجزائر بإطلاق سراح قادة "حركة القبائل". تاريخ الاسترداد 26 ماي, 2025، من هسبريس: [/https://www.hespress.com/](https://www.hespress.com/)
12. محمد عيسى حاج. (بلا تاريخ). الجذور التاريخية للأزمة البربرية في الجزائر. تاريخ الاسترداد 26 ماي, 2025، من Noor-Book.com
13. معجم المعاني. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 3 ماي, 2025، من كهنوت، المعاني الجامع: [/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/)
66. احمد زكي بدوي. (بلا تاريخ). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي فرنسي عربي. الإسكندرية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة:.....أ

الفصل الأول: جذور المسألة البربرية

المبحث الأول: تعريف المسألة البربرية.....	8
المبحث الثاني: أصل البربر وإسلامهم.....	10
1 /أصول البربر.....	10
2./ البربر والفتح الإسلامي.....	12
أهم التجمعات السكانية البربرية في الجزائر:.....	14
المبحث الثالث: الدراسات الفرنسية حول المجتمع الجزائري قبل الاحتلال.....	14
1. مشروع دي كارسي (De kercy) الأول والثاني.....	15
2. مشروع لوماي (François Philip le Maye) وديبواتانفيل (Du Bois Thainville):.....	17
3 . مشروع جون بون سانت أندري (Geon Bon Saint Andre).....	18
4 . مشروع تيدينا (Thedenat) 1802.....	19
5. مشروع هولان (Pierre Hulin) 1802.....	19
6 . مشروع بوتان (Boutin) 1808.....	20

الفصل الثاني: عملية تطبيق السياسة البربرية من طرف فرنسا في الجزائر

المبحث الأول: السياسة العسكرية والإدارية.....	24
1: تشكيل الفرق العسكرية من الجزائريين لتجنيدها في عملية الغزو الفرنسي للجزائر.....	24
2: إنشاء المكاتب العربية (BUREAUX ARABES):.....	26

30	المبحث الثاني: السياسة التعليمية والثقافية
30	أولاً: إنشاء المدارس القبائلية:
32	تأسيس المدارس الوزارية في القبائل الكبرى: تجربة نموذجية في المشروع التعليمي الفرنسي (1881-1883)
34	المدارس (الأهلية القبائلية):
34	المدارس الفرنسية (خاصة بالمستوطنين):
35	ثانياً: تشكيل نخبة بربرية مهلهلة الهوية:
39	نتائج السياسة التعليمية في منطقة القبائل:
40	المبحث الثالث: السياسة الدينية
40	أولاً: سياسة محاربة نشاط الزوايا واستغلال الطريقة كآلية استعمارية في منطقة القبائل
42	ثانياً: تنصير البربر كخلفية للمسألة البربرية سياسة لا فيجري أنموذجاً
48	المبحث الرابع: السياسة الاقتصادية والاجتماعية
48	أولاً: السياسة الاقتصادية البربرية الفرنسية في منطقة القبائل
59	ثانياً: السياسة الاجتماعية:
الفصل الثالث: مواقف القوى الدينية وتيارات الحركة الوطنية من المسألة البربرية في الجزائر المستعمرة	
67	المبحث الأول: موقف الزوايا ورجال الإصلاح من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل
69	المبحث الثاني: موقف جمعية العلماء المسلمين من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل
71	المبحث الثالث: موقف الأحزاب السياسية من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل
72	المبحث الرابع: موقف السكان من السياسة من السياسة البربرية الفرنسية في منطقة القبائل
75	خاتمة:
81	الملاحق:
91	قائمة المصادر والمراجع:
100	فهرس المحتويات

103.....الملخص:

الملخص:

تُعد المسألة البربرية من القضايا المحورية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى توظيف التنوع الثقافي واللغوي داخل المجتمع الجزائري بهدف تفكيك وحدته الوطنية. ركزت فرنسا على تمييز البربر عن العرب من خلال منظومة قانونية وتعليمية وثقافية تهدف إلى فصلهم عن انتمائهم الإسلامي والعربي. اعتمدت هذه السياسة على تقديم البربر كجماعة ذات خصوصية "أقرب إلى أوروبا"، لتبرير إدماجهم في المنظومة الاستعمارية، مقابل عزل العرب وتهميشهم. وقد تمثلت أدوات هذه السياسة في الترتيبات الإدارية، والقوانين الخاصة، وفرض التعليم الفرنسي، ومحاربة الأوقاف، وضرب البنى الدينية والاجتماعية التقليدية. ورغم الجهود الفرنسية، واجهت هذه السياسة مقاومة متعددة الأشكال من طرف الحركة الوطنية، والسكان المحليين، وحتى بعض المستوطنين، وانتهت بفضل نسبي لكنها تركت آثارًا عميقة في النسيج الاجتماعي الجزائري، ما تزال امتداداتها ملموسة حتى ما بعد الاستقلال.

الكلمات المفتاحية:

المسألة البربرية - السياسة الاستعمارية - التفريق الثقافي - البربر - السياسة الفرنسية في الجزائر

ABSTRACT

Abstract:

The Berber Question was a central pillar of French colonial policy in Algeria. The colonial administration sought to exploit the cultural and linguistic divisions within Algerian society to undermine national unity. By promoting the Berbers as a distinct group “closer to Europe” than the Arabs, France implemented a range of legislative, educational, religious, and administrative measures aimed at detaching them from their Arab-Islamic identity. These efforts included the establishment of separate legal codes, the imposition of French-style education, the confiscation of religious endowments (waqfs), and the weakening of traditional social and religious structures. Despite these initiatives, the policy faced strong resistance from nationalist movements, local populations, and even some European settlers. Although it ultimately failed to achieve its objectives fully, the Berber policy left a lasting imprint on Algeria’s social fabric, with repercussions that continued to resonate in the post-independence era.

Keywords

Berber Question – colonial policy– cultural division – Berbers– French policy in Algeria

Résumé

Résumé:

La question berbère constitue l'un des enjeux centraux de la politique coloniale française en Algérie. L'administration coloniale a cherché à exploiter la division culturelle et linguistique au sein de la société algérienne afin de fragiliser son unité nationale. La France s'est employée à distinguer les Berbères des Arabes à travers un dispositif juridique, éducatif et culturel visant à les détacher de leur appartenance islamique et arabe. Cette politique reposait sur la présentation des Berbères comme un groupe spécifique, "plus proche de l'Europe", dans le but de justifier leur intégration au sein du système colonial, tout en marginalisant les Arabes. Les instruments de cette politique incluaient des mesures administratives, des lois particulières, l'imposition de l'enseignement français, la lutte contre les biens religieux (waqfs), ainsi que la désintégration des structures religieuses et sociales traditionnelles. Malgré les efforts déployés par la France, cette politique a rencontré des formes diverses de résistance de la part du mouvement national, de la population locale et même de certains colons, et s'est soldée par un échec relatif. Toutefois, elle a laissé des traces profondes dans le tissu social algérien, dont les effets se font encore sentir après l'indépendance.

Mots-clés:

Question berbère – Politique coloniale– Division culturelle– Identité– Politique française en Algérie